بيـن المطرقـة والسـندان: النسـاء الفلسـطينيات، الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي

حالات دراسية في مناطق جيم والبلدة القديمة في الخليل

آذار 2018

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

فريق البحث:

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، د. نادر سعيد - فقهاء (مؤلف التقرير ورئيس الفريق)

فريق البحث الأساسي:

منى عماشة وسامر سعيد وريم غطاس وكيرستي رايت ومحمد شعيبي ونيكولاس هايمن

الباحثات الميدانيات:

إكرام السلايمه - التميمي وسمر برهم وفردوس خميس

ان وجهات النظر والآراء التي تم التعبير عنها في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر كل من الاتحاد الاوروبي، هيئة الامم المتحدة للمرأة، الامم المتحدة أو اي من المنظمات المنتسبة لها.

بيـن المطرقـة والسـندان: النسـاء الفلسـطينيات، الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي

حالات دراسية في مناطق جيم والبلدة القديمة في الخليل

آذار 2018

هيئـة الأمم المتحدة للمرأة

حياتي في ثلاث م: (مصاعب ومسؤوليات ومجابهة)

"حياتي مليئة بالعقبات والمصاعب أتنقل فيها من مشكلة إلى أخرى وأتحمل مسؤوليات عديدة في آن واحد وأجابه العنف بأشكاله المختلفة. فما أن أحصل على موافقة زوجي للخروج من المنزل لأواجه نظرات الجيران المليئة بالشك والريبة، ومن ثم التفكير في الرد على استفزازات المستوطنين والمعاناة في اجتياز حاجز جيش الاحتلال في طريقي كل يوم. وإضافة إلى ذلك عليّ مراعاة متطلبات زوجي وعائلتي بميزانية محدودة وكذلك رعاية طفلي الذي يعاني من مرض السكري، والتفرغ لأعمالي المنزلية وعملي في المصنع ما بين الرابعة فجراً حتى العاشرة ليلاً. ورغم كل ذلك عليّ الدفاع عن نفسي دون أي مساعدة عند تعرضي للعنف داخل المنزل ومن قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين خارجه". (امرأة، البلدة القديمة في الخليل، 54 سنة)

ثلاث نساء متحدات: حلم التغيير والسعادة

"لدى المجتمع معايير ثقافية تعجيزية حيث أنّ المرأة لديها حقوق محدودة وهذا لا يتناسب معي، أريد مستقبلاً آخر مليئاً بالعدالة والفرص، أريد السعادة لأمي المطلّقة حديثاً ولجدتي فهما مصدر النور في حياتي، وكذلك جدي الذي يفهمني ويقدّر إمكانياتي. فأنا أكمل تعليمي حالياً لأساهم في خدمة مجتمعي". (فتاة، بردلة، 91 سنة)

المحتويات

قائمة الرسومات البيانية 7

قائمة الأطر 8

قائمة الجداول 8

قائمة المرفقات 8

الملخص التنفيذي 9

الفصل الأول: الخلفية والمنهجية 11

مقدمة 12
أهداف وتوقعات الدراسة 12
السياق الفلسطيني العام: الاحتلال والنظام الأبوي 13
بيئة قانونية غير فاعلة 14
دور الاحتلال 14
واقع الحال في منطقة (ج) و (2) 15
منطقة (ج) وغور الأردن 15
واقع المرأة في المنطقة (ج) 17
منطقة (2) 18
واقع المرأة في منطقة (2) 21
المنهجية 21
إطار تحليلي مبني على النوع الاجتماعي 21
منهجية البحث المبنية على النوع الاجتماعي 21
مراحل وأساليب البحث 22

الفصل الثاني: تحليل المعيقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه النساء في منطقة (ج) و(2) 25

معرفة الحقوق 26
معتقدات وآراء حول حقوق المرأة 28
الحقوق الاقتصادية (حقوق العمل) 29
صنع القرار ضمن الأسرة 31
التنقل والمشاركة العامة 34

الفصل الثالث: تحليل العنف المبني على النوع الاجتماعي (عنف الاحتلال والعائلة) وحقوق المرأة ضحية العنف 37

العنف المرتبط بالاحتلال 38
الاعتداءات ضد أفراد العائلة 38
الاعتداءات ضد الأفراد 38
الاعتداءات ضد العائلات 40

العنف المبني على النوع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية - ثقافية 41
تقييم وتبرير العنف المبني على النوع الاجتماعي 21
التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي 44
عنف الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي يعززان بعضهما البعض 46
عنف الاحتلال ودوره في انعدام الأمن والحماية، وتعزيز القيم المحافظة 46
التعرض لعنف الاحتلال وارتكاب العنف ضد المرأة 48
الاعتداء المزدوج على المرأة 51

الفصل الرابع: تحليل آليات التكيف ومصادر المساندة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها من الخدمات المرتبطة 52

الخدمات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي 53
خدمات مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيره من الخدمات المرتبطة 58
خدمات الإرشاد النفسي 58
الخدمات القانونية 58
الخدمات الصحية والإنجابية 59
المساعدات الإنسانية 60

الخامس: النتائج والتوصيات 62

النتائج العامة

مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي 63
تباين التأثيرات حسب النوع الاجتماعي 63
المخاطر وآليات التكيف 63
حقوق وأوضاع النساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي 53
غالبية النساء وحيدات في الدفاع عن حقوقهن 64
حرمان المرأة من المشاركة في الحيز العام 64
استجابات المنظمات 64
التوصيات / مقترحات مجتمعية 64
على مستوى السياسات 64
وضع البرامج 65
التمكين الاقتصادي 66
الدعم القانوني 66
الدعم النفسي والاجتماعي 66
الخدمات المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي 66
المناصرة والتأييد 66

قائمة الرسومات البيانية

رسم بياني 1: نسبة المعرفة بحقوق النساء 26

رسم بياني 2: نسبة المعرفة بحقوق النساء حسب المنطقة المستهدفة 27

رسم بياني 3: نسبة المعرفة بحقوق النساء حسب النوع الاجتماعي 27

رسم بياني 4: مدى الاتفاق مع عبارة أنّ مكان المرأة هو في البيت حسب المنطقة والنوع الاجتماعي 29

رسم بياني 5: مدى الاتفاق مع أنّ النساء يأخذن وظائف الرجال حسب المنطقة والنوع الاجتماعي 29

رسم بياني 6: مدى الاتفاق مع عبارة أنّ الرجل صاحب القرار الأخير في المنزل حسب المنطقة والنوع الاجتماعي 32

رسم بياني 7: مدى الاتفاق مع فكرة أنّ المرأة يجب أن تأخذ إذن رجل من العائلة لمغادرة المنزل حسب النوع الاجتماعي 34

رسم بياني 8: نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال بحق الأزواج 38

رسم بياني 9: نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال ضد أفراد الأسرة بحسب المنطقة 39

رسم بياني 10: نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال الجماعية ضد الأسرة 40

رسم بياني 11: نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال ضد أفراد الأسرة حسب النوع الاجتماعي 41

رسم بياني 12: مدى الاتفاق مع فكرة أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي يشكل مشكلة اجتماعية حسب المنطقة والنوع الاجتماعي 42

رسم بياني 13: مدى الموافقة على فكرة تبرير قتل النساء ضمن المبررات المجتمعية المختلفة حسب المنطقة والنوع الاجتماعي 43

رسم بياني 14: مدى الموافقة على عبارة مبرر للرجل اجبار زوجته على المعاشرة الزوجية حسب المنطقة والنوع الاجتماعي 44

رسم بياني 15: نسبة النساء اللواتي تعرضن لأنواع مختلفة من العنف حسب المنطقة 45

رسم بياني 16: دور الاحتلال الإسرائيلي في تحديد فرص النساء 47

رسم بياني 17: نسبة الموافقة على أنّ ممارسات الاحتلال تعزز العادات والقيم المحافظة حسب المنطقة 47

رسم بياني 18: مدى الاتفاق مع مبرر حرمان المرأة من التعليم أو العمل لدواعي أمنية حسب النوع الاجتماعي 48

رسم بياني 19: مدى التعرض للعنف من قبل الاحتلال والأسرة حسب نوع الجهة المعتدية 51

رسم بياني 20: مدى المعرفة بالخدمات المقدمة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة 53

رسم بياني 21: مستوى معرفة النساء بمصادر المساعدة المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة 54

رسم بياني 22: مدى سهولة وامكانية الوصول للخدمات المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي بحسب المنطقة 55

رسم بياني 23: نسبة النساء اللاتي لا يستطعن تحمل تكاليف الخدمات المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة 56

رسم بياني 24: نسبة الإقرار بالقيود الأسرية والمجتمعية من أجل الحصول على الخدمات المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة 57

رسم بياني 25: نسبة الذين تلقوا خدمات الإرشاد النفسي 58

رسم بياني 26: نسبة الذين تلقوا خدمات قانونية 59

رسم بياني 27: نسبة الذين تلقوا خدمات صحية من مؤسسات أهلية ومجتمعية 59

رسم بياني 28: نسبة الذين تلقوا مساعدات انسانية 60

رسم بياني 29: نسبة المشاركين الذين أبدوا آراء إيجابية تجاه المساعدات الإنسانية المقدمة 61

قائمة الأطر

إطار (1): قريتا الجفتلك وبردلة

إطار (2): الاعتداءات حسب مواقع البحث

إطار (3): التباين حسب النوع الاجتماعي – خطر التعرض للعنف بشكل فردي من قبل الاحتلال

إطار (4): منظور النوع الاجتماعي لطبيعة المساعدات الإنسانية

قائمة الجداول

جدول رقم (1): نبذة عن المجتمعات المستهدفة

جدول رقم (2): تعرض الزوج للعنف من قبل الاحتلال أو المستوطنين وإفادات العنف المبني على النوع الاجتماعي

جدول رقم (3): تعرض العائلة لمداهمات منزلية من قبل الاحتلال أو المستوطنين والإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي

جدول رقم (4): الإبلاغ عن العنف الجسدي من قبل الزوج المرتبط بتعرض الأسرة لمختلف انتهاكات الاحتلال

قائمة المرفقات

ملحق (1): قائمة المراجع

ملحق (2): قائمة الخبيرات/الخبراء الذين تم مقابلتهم

ملحق (3): قائمة اعضاء المجموعة المرجعية للدراسة

الملخص التنفيذي

المقدمة

يعرض هذا التقرير دراسة معمقة مبنية على النوع الاجتماعي ومصممة من أجل تحديد وكشف احتياجات وأولويات النساء اللاتي يعشن في المناطق التي تخضع للاحتلال ويواجهن أزمات إنسانية على الدوام. حيث أنّ استنتاجات وتوصيات التقريرموجهة إلى الجهات الفاعلة في الحقول الإنسانية والتنموية والسياسية؛ لتمكينها من تطوير برامج إنسانية تعتمد على نتائج البحث، وتعالج تباين تأثير الاحتلال الإسرائيلي حسب النوع الاجتماعي في المجتمع بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص. ويساهم التقرير في تصميم وتطبيق المبادرات في إطار مشروع "دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في الارض الفلسطينية المحتلة (2015-2017)" الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من الاتحاد الاوروبي وبالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (GUPW) وجمعية الثقافة والفكر الحر (CFTA) في غزة.

وقد تم استهداف ثلاثة مجتمعات مختلفة ضمن المناطق المهمشة في غورالأردن وطوباس ومنطقة (H2)، واعتماد أسلوب المقاربة باستخدام كل من الأدوات النوعية والكمية من أجل البحث. وتم تدعيم بيانات الزيارات الميدانية والاستبيانات مع الرجال والنساء في المجتمع المحلي، بمقابلات معمقة ومجموعات بؤرية مع أصحاب المصلحة الرئيسية، وهم الأشخاص المنخرطون في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، وكذلك أعضاء المساحات الآمنة (التي أنشأها صندوق الأمم المتحدة للسكان)، بالإضافة إلى المنظمات الدولية ضمن مجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الاقتصادية ومقدمي خدمات مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

استرشدت الدراسة بمجموعة من الأسئلة الرئيسية التي ركزت على الحواجز التي تحول دون مشاركة ووساطة المرأة وانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي وطريقة الاستجابة له، بالإضافة إلى آليات التكيف التي تستخدمها النساء، ودور قرار مجلس الامن 1325 وغيره من الوثائق الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والخدمات المقدمة من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية، والمنظمات المجتمعية، وتأثير هذه الخدمات على حياة المرأة. كما تم تطوير خرائط المعلومات المتعددة الوسائط لدعم زيادة الوعي على المستوى الدولي.

الاستنتاجات

تبيّن الدراسة وجود عدة عوامل تعيق مشاركة ووساطة المرأة في الحيز العام. فإنّ معرفة المرأة في المناطق المهمشة بحقوقها بموجب القوانين والمواثيق المحلية والدولية محدودة بسبب صراعاتها وقلقها اليومي من أجل الحفاظ على بقاء أسرتها، بالإضافة إلى النطاق المحدود لحملات التوعية التي تركز على أعداد محدودة من النساء في المناطق الحضرية. كما أنّ المواقف والمعتقدات الثقافية المجتمعية حول دور المرأة الاقتصادي واتخاذ القرارات داخل الأسرة والتنقل والمشاركة العامة تشكل عوائق إضافية. وهذه المعتقدات والمواقف تعكس المواقف التقليدية والتناقضات ضمن واقع معقد ودائم التغير. وفي حين أنّ النساء يتفاوضن في تأثيرهن ودورهن باتخاذ القرارات داخل الأسرة، فإنّ تأثيرهن أقل بكثير على النتائج المجتمعية العامة؛ وذلك نتيجة المواقف الأكثر صرامة تجاه حقوق المرأة في التنقل، وعدم وجود فرص حقيقية للمشاركة ضمن الهياكل المجتمعية القبلية الأبوية، وكذلك القيود التي يفرضها الاحتلال من حيث القدرة على التنقل بشكل آمن.

وتبيّن الاستنتاجات، أنه على الرغم من أنّ المشاركين في الدراسة يختلفون حول نسبة وحدّة العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أنّهم يدركون أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي هو قضية ذات صلة بالواقع الفلسطيني وتستحق الاهتمام. كما وتعزز ظروف التنقل والعادات الثقافية ديمومة العنف المبني على النوع الاجتماعي، فمعظم المشاركين في الاستبيان يعتبرون العنف المبني على النوع الاجتماعي مشكلة في مجتمعاتهم. وكان التفسير السائد للمشاركين لاستخدام العنف ضد النساء والفتيات هو القلق الناتج من السيطرة على الحياة الجنسية للمرأة، مع موافقة معظم المشاركين بالاستبيان على قتل الابنة الحامل خارج إطار الزواج. وكانت معدلات التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي تتراوح ما بين أنواعه المختلفة، فحصل العنف الجسدي على أعلى نسبة والعنف الاقتصادي على أدنى نسبة، كما حصلت المنطقة الحضرية (H2) على معدلات أعلى بكثير من المنطقتين الريفيتين ضمن الدراسة. وبيّنت الاستنتاجات أدلة كمية تربط بشكل مباشر ما بين إجراءات الاحتلال وانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في إطار الأسر في المجتمعات الثلاث. وتفيد النساء اللاتي لديهن أزواج وعائلات وتعرضن لانتهاكات مختلفة من قبل الاحتلال، بأنّ مستويات التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله في الأسرة، أعلى مقارنة بالنساء اللاتي لديهن أزواج وعائلات ولم يتعرضن لانتهاكات الاحتلال. حيث أنّ المجتمعات التي تتعرض للعنف من قبل الاحتلال، تزداد احتمالية تعرضها للعنف المبني على النوع الاجتماعي مقارنة بالذين لا يتعرضون له، وأنّ أهم مؤشر للعنف المبني على النوع الاجتماعي هو تعرض الزوج للعنف من قبل الاحتلال.

وتكشف استنتاجات الاستبيان أنّ العنف من قبل الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي يعززان بعضهما البعض. فمعظم المشاركين شعروا أنّ إجراءات الاحتلال وعنف المستوطنين يؤدي إلى زيادة المواقف السلبية تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة في المجتمع. وكلما ارتفع مستوى التهديد والعنف على المجتمع، أصبحت هذه المواقف أكثر سلبية. فقد تبيّن أنّ هذه المواقف السلبية في المنطقة الحضرية (H2) ضعف المواقف السلبية في المنطقتين الريفيتين، الجفتلك وبردلة.

وفي حين يتأثر التجاوب مع العنف المبني على النوع الاجتماعي بمجموعة من المعتقدات والأيدلوجيات التي تعزز هذا العنف كخيار مقبول ومشروع لإدارة العلاقات ما بين الجنسين، فهو يتأثر أيضاً بالوجود الفعلي والمتصور للخدمات المناهضة للعنف المبني

على النوع الاجتماعي، والقدرة على الوصول إليها، بالإضافة إلى تكلفتها وجودتها. وظهر أنّ ما يقارب من ثلثي النساء المشاركات في الاستبيان، ليس لديهن معرفة بخدمات مرتبطة بمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهن، وأفادت أغلبية أكبر أنّ المساعدات تتوفر في أوقات غير مناسبة، والمعلومات لديهن قليلة أو معدومة حول الأماكن التي يمكن أن يقصدنها في حال تعرضهن للعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما كشفت الدراسة أنّ أغلبية كبيرة من النساء يوافقن على أنّ العامل الأقوى الذي لا يشجعهن على الوصول للخدمات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، هو العار المرتبط بطلب المساعدة الخارجية. وتشعر أقل من نصف عدد النساء المشاركات أنّ النظام القانوني لا يحميهن في حال لجوئهن إلى تلك الخدمات.

وكما أفادت نصف النساء المشاركات في الدراسة أنّهن حصلن على خدمات صحية وإنجابية من منظمات غير ربحية ومنظمات مجتمعية. وأفادت جميع النساء المشاركات أنّهن لا يحصلن بشكل عملي على أي خدمات قانونية، وأنّ الدعم النفسي محدود جداً، ومستويات المساعدة الإنسانية منخفضة جداً، بالرغم من العيش في مجتمعات يستهدفها التمويل الدولي بشكل كبير. وتفيد النتائج أنّ المساعدات كانت أكثر ملاءمة لاحتياجات النساء من الرجال، و أنّ النساء اللاتي حصلن على المساعدات ينظرن لها بشكل إيجابي.

النتائج والتوصيات

المرأة في المجتمعات المهمشة لا تساهم في الحياة العامة في مجتمعها نتيجة لمجموعة من العوامل والقيود المرتبطة بالاحتلال، والتي تعمل على ترسيخ المعايير الثقافية التي تميز ضد المرأة وتستبعدها من المشاركة، كما أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي هو قضية مجتمعية يجب الاهتمام بها. فالعنف المرتبط بالاحتلال والأدوار الجندرية المقرّة ضمن الإطار الأبوي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن الأسر يعززان بعضهما البعض إلى حد كبير، فهنالك ارتباط مباشر ما بين التعرض للعنف من الاحتلال ومستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي في العائلات. فإنّ الظروف الاقتصادية والمجتمعية السائدة في السياق الفلسطيني تؤدي إلى تفاقم الترتيبات الأبوية والمعايير التقليدية (حسب النوع الاجتماعي) والتي تؤدي بدورها إلى المزيد من التهميش والعنف ضد النساء والفتيات في إطار الأسرة. وتحاول النساء التكيف في ظل غياب الخدمات الداعمة، والعار المجتمعي المرتبط بالطلب والبحث عن المساندة الخارجية.

وتشمل التوصيات الموجهة للأمم المتحدة وللمؤسسات الدولية الأخرى وللسلطة الفلسطينية وللمنظمات غير الحكومية والمجتمعية المحلية، استمرار التأكيد على أهمية الالتزامات المرتبطة بقرار مجلس الأمن 1325، بالإضافة إلى دمج حقوق النساء المتأثرات بشكل كبير من الاحتلال في أطر السياسات والميزانيات المرتبطة بها، وتوفير الدعم لتحسين آليات التوثيق وجمع البيانات، والعمل على زيادة التأييد والمناصرة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في حقوق الإنسان والتنمية في فلسطين بشكل عام وفي منطقة (ج) و(H2) بشكل خاص، بالإضافة إلى توفير المزيد من الموارد للمؤسسات النسوية الفلسطينية التي تعمل على التمكين الاقتصادي والمجتمعي في المناطق المهمشة. ويجب أن يستند تخطيط البرامج على فهم كامل للنظام المؤسساتي وربط الخدمات بالاقتصاد الوطني والسياسات الاجتماعية وقدرات منظمات المجتمع المدني والتمويل الدولي. ويجب أن تكون مناصرة وتأييد حقوق المرأة جزءاً أساسياً من برامج هذه المؤسسات، على أن يشارك في تصميمها وتنفيذها مؤسسات نسائية ونسوية لضمان ملائمة البرامج والحفاظ على الاستقلالية، والوصول للمناطق النائية لتستطيع النساء المشاركة في القضايا السياسية والاقتصادية في المجتمع المحلي.

وتشمل أولويات تخطيط هذه البرامج، للنساء اللاتي يعشن في مجتمعات مهمشة، التمكين الاقتصادي والدعم القانوني والنفسي والمجتمعي، بالإضافة إلى خدمات مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمناصرة الملائمة التي تركز على التأثير المتباين للاحتلال حسب النوع الاجتماعي.

الفصل الأول.

الخلفية والمنهجية

مقدمة

يواجه الفلسطينيون وبالذات النساء في منطقة (ج) و(H2) العديد من الظروف المعقدة المتعددة المصادر، التي تخلق وتساهم في ديمومة العنف والتهميش والحرمان من حقوقهم وفرص مشاركتهم وقدرتهم على الوصول للخدمات وآليات المساندة المختلفة. فالنساء الفلسطينيات لديهن فرص قليلة للتطور ويفتقرن إلى الحياة الكريمة، وذلك بسبب المضايقات والاعتداءات وسرقة الملكية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، بالإضافة إلى عدم توفر البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وتزامن ذلك مع قيود المجتمع الأبوي. واستجابة لهذه الاحتياجات تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بسد هذا الفراغ من خلال مشروعها المستمر "دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في الارض الفلسطينية المحتلة (2015-2017)" بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (GUPW) وجمعية الثقافة والفكر الحر(CFTA) في غزة. ويتضمن المشروع مجموعة من التدخلات والمبادرات التي تركز على خلق بيئة تمكينية لدور النساء القيادي ومشاركتهن السياسية في حل النزاعات وعمليات السلام وبناء الدولة.

ويتبنى المشروع قرار مجلس الأمن 1325، من خلال الدعوة للحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة والأطفال واحتياجاتهم الفريدة من نوعها نتيجة لعيشهم تحت نير الاحتلال. ولهذا تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وهي وكالة تساهم في دعم وتطوير الإطار الاستراتيجي الوطني الفلسطيني لقرار مجلس الأمن 1325، والذي تم اعتماده من قبل الحكومة الفلسطينية في أيار 2015، بالإضافة إلى رؤساء مجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين، والتي تشمل منظمات غير حكومية دولية ومحلية، تقدم خدمات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في فلسطين. وفي خضمّ عملهم لاحظت الوكالتان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، التحديات المرتبطة بتنفيذ القوانين الفلسطينية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) و قرار مجلس الأمن 1325 وحماية القانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL).

وبالإضافة إلى ذلك تستند الدراسة إلى مجموعة أوسع من الحقوق الموضحة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وفي المؤتمرات والصكوك المتعلقة بها. ودفعت هذه التحديات، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لطلب دراسة معمقة من أجل فهم محددات علاقات النوع الاجتماعي ضمن إطار الاحتلال والنظام الأبوي. كما تحدد هذه الدراسة احتياجات وأولويات النساء والفتيات والشباب الذين يعيشون في مناطق تتعرض لأزمات إنسانية، وتساعد في اظهار هذه الاحتياجات والأولويات، ليستطيع الفاعلون والناشطون في حقوق الإنسان، تطوير استجابات إنسانية وتنموية مدروسة تعالج الأسباب الجذرية للتأثير المتباين للاحتلال حسب النوع الاجتماعي على أفراد المجتمع وبالأخص على المرأة.

أهداف وتوقعات الدراسة

الهدف الرئيسي من الدراسة هو فحص التأثير المتباين للاحتلال حسب النوع الاجتماعي على أفراد المجتمع في منطقة (ج) والبلدة القديمة في الخليل (H2)، مع التركيز على النساء والفتيات والشباب من أجل تحديد الاحتياجات وتقديم توصيات تتماشى مع قرار مجلس الأمن 1325، لنشطاء حقوق الإنسان من ضمنهم الأمم المتحدة ومؤسسات دولية والمجتمع المدني؛ لتحسين الخدمات المبنية على النوع الاجتماعي، وحماية النساء والفتيات وتحسين وضعهم الاجتماعي لزيادة دورهم في المجتمع.

ولتحقيق هدف البحث، تم تبني منهجية مختلطة مبنية على آليات نوعية وكمية، والتي تضمنت زيارات ميدانية سمحت للباحثين بالانخراط بشكل مباشر مع عينات متنوعة مجتمعية ضمن المناطق المهمشة في غورالأردن وطوباس ومنطقة (H2). وتم تدعيم الزيارات الميدانية بمقابلات معمقة ومجموعات بؤرية مع أصحاب المصلحة الرئيسية، وهم الائتلاف الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325[1]، وأعضاء المساحات الآمنة (التي أنشأها صندوق الأمم المتحدة للسكان)، بالإضافة إلى المنظمات الدولية ضمن مجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي والمجموعات الاقتصادية (نقابات وتحالفات)، ومقدمي الخدمات التي تشمل خدمات قانونية وصحية وإنجابية ونفسية، ومؤسسات مجتمعية مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي[2]. وبالإضافة إلى ذلك قام فريق العمل بتوزيع استبيانات على سكان المناطق المستهدفة.

استرشدت الدراسة بمجموعة من الأسئلة الرئيسية التي ركزت على الحواجز، التي تحول دون مشاركة ووساطة المرأة، وعلى فرص مشاركة المرأة بشكل عام، وانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي وطريقة الاستجابة له، بالإضافة إلى آليات التكيف التي تستخدمها النساء. واستندت الأسئلة إلى دور قرار مجلس الأمن 1325 وغيره من الوثائق الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

1 يتكون الائتلاف الوطني من: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، طاقم شؤون المرأة، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مؤسسة الثقافة والفكر الحر، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، جمعية الشابات المسيحيات، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، مركز الدراسات النسوية، مؤسسة تنمية وإعلام المرأة (تام)، مؤسسة فلسطينيات، مركز شؤون المرأة - غزة، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة - غزة. يعمل الائتلاف على تطوير خطط استراتيجية للمناصرة لحقوق النساء والسلام والأمن في فلسطين، بالإضافة إلى تزويد المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي بإطار لتطبيق قرار 1325.

2 لمزيد من المعلومات والحصول على تفاصيل الخدمات ومزودي الخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء، من الممكن مراجعة UNFPA-Protection Cluster (Gender Based Violence sub-cluster) Mapping Interventions, Preventing and Responding to GBV in the oPt, 2016.

http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2016%20GBV%20Mapping%20Report%20-%20Final%20EN_0.pdf.

والخدمات المقدمة من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات المجتمعية، وتأثير هذه الخدمات على حياة المرأة. كما استند البحث على دراسات واستطلاعات سابقة قام بها مركز أوراد[3]. وتم تطوير خرائط المعلومات المتعددة الوسائط لدعم زيادة الوعي على المستوى الدولي.

السياق الفلسطيني العام: الاحتلال والنظام الأبوي

إنّ بنية النوع الاجتماعي في عدم المساواة، معقدة بشكل فريد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتمثل بالتاريخ الطويل لمشاركة المرأة في الحراك السياسي وتطلعاتها للمساواة بين الجنسين في ظل مجتمع تقليدي ذكوري ضمن هيكلية اجتماعية وثقافية تقليدية. وفي الوقت نفسه فإنّ القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والانقسامات السياسية بين الأحزاب السياسية تؤدي إلى تغيرات في العلاقات الاجتماعية وعكس المعايير والتقاليد تجاه المرأة.

إنّ الديناميكيات الديموغرافية في الضفة الغربية تمثل تحديات بالغة الصعوبة على المدى القريب والمتوسط[4]، فآفاق التنمية الاقتصادية غير واضحة وهناك انخفاض في النمو الاقتصادي، يقابله نمو سنوي بنسبة 4% في القوى العاملة[5]، مما أدى لزيادة البطالة والفقر. ولا تزال هنالك فجوات ما بين الجنسين في ميادين المشاركة في العمل والأجور والقوانين واتخاذ القرارات، كما أنّ الخدمات الاجتماعية متدنية من ناحية الكمية والنوعية. وعلى الرغم من إحراز بعض التطور في السنوات العشر السابقة إلا أنّ الترتيبات المؤسساتية لا تزال محدودة، والعديد من الخدمات لا تزال في مرحلة جنينية. فالمناطق المهمشة مثل مخيمات اللاجئين والمناطق الريفية ومجموعات مثل النساء، لا تزال تواجه تحديات عدة في الحصول على هذه الخدمات. وهذه التحديات شائعة بين بلدان ذات خصائص ديموغرافية متماثلة، لكنها تتفاقم بشكل فريد نتيجة القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على استخدام الأراضي والقدرة على الحصول على الماء وتوفر الفرص الاقتصادية. فتحكم الاحتلال الإسرائيلي بالإيرادات المالية للسلطة الفلسطينية يزيد من تحديات قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الخدمات اللازمة للفلسطينيين رجالاً ونساء.

ومن أبرز صفات الوضع الحالي للمرأة في المجتمع الفلسطيني، هي معدلات الخصوبة والبطالة العالية لدى النساء المتعلمات، ومعدلات المشاركة في العمل المنخفضة. وتكشف بيانات الإحصاء أنّ 22.0% من النساء التي تتراوح أعمارهن ما بين 24-20 عاماً ينجبن أطفالاً قبل سن الثامنة عشر، وهذه المعدلات أعلى في غزة مقارنة بالضفة الغربية (25.1% في غزة و19.6% في الضفة الغربية). كما أنّ مشاركة النساء في القوى العاملة تتزايد حيث بلغت 19.3% في 2015 مقارنة بـ10.3% في 2001، إلا أنّها ما زالت متدنية. أمّا مشاركة الرجال في القوى العاملة فهي ثلاثة أضعاف مشاركة النساء وتساوي 71.9%. وما يزال هنالك فجوة في معدل الأجور اليومية، فمعدل أجور النساء اليومية هو 73% من أجور الرجال (83.3 شيقلاً للنساء و114.1 شواقل للرجال في 2015). ومعدل البطالة لدى النساء كان 44.7% و22.2% للرجال في 2016. ومن الجدير ذكره أنّ معدلات البطالة للنساء كانت أعلى للواتي أنهين ثلاثة عشر عاماً من الدراسة أو أكثر، والتي بلغت 45.6%.

وبالإضافة إلى ذلك، تشغل المرأة الفلسطينية أدواراً مركزية أقل في المؤسسات المهمة. ففي 2014، شغلت النساء منصب قاضيات بنسبة 15.6% وصحفيات بنسبة 25.0% في فلسطين، وسفيرات بنسبة 5.8% فقط، وموظفات في القطاع االعام (موظفات الخدمات المدنية) بنسبة 41.8%، وموظفات الشرطة بنسبة 3.4%. علاوة على ذلك، تحتل النساء ثلاثة مناصب وزارية من مجلس الوزراء الفلسطيني الحالي من مجموع 21 منصب وزاري. [6] بالرغم من ذلك، ذلك، بلغت معدلات محو الأمية عند النساء 94.9% وعند الرجال 98.5% في 2015[7]. وفي المقابل، تشكل الإناث أكثر من 60% من جميع الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي وأكثر من نصف الطلاب الملتحقين بالمدارس[8].

وتشكل الأعراف والتقاليد والتوقعات الاجتماعية حاضنات للعنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين، حيث يمارس الذكور هيمنتهم في الأسرة والهياكل الأبوية والسلطة الكاملة في تحديد العلاقات الاجتماعية. ولا تزال العلاقات ما بين الجنسين مصدر قلق نتيجة للعادات والتقاليد والقوانين التي توفر للرجل السلطة على المرأة، فعلى النساء أن يكنّ خاضعات لا يبدين آرائهن، فالرجال هم أصحاب القرار. وفي العلاقات النمطية المبنية على النوع الاجتماعي يُتوقع من الرجل أن يشارك في الحيز العام مثل العمل وكسب الأجر، ويُتوقع من النساء أن يشاركن في الحيز الخاص ويكنّ مسؤولات عن رعاية الأطفال والشؤون المنزلية. إضافة إلى ذلك فالرجال الذين يقتلون النساء يدّعون أنّ القتل كان على خلفية الشرف؛ لأنّهم سيحصلون على عقوبة أخف من الاعتراف بالقتل العمد.

إنّ نطاق وحجم العنف الذي تتعرض له النساء لا يتطابق مع توفر الخدمات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وأكّد تقرير مجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي، كانون الثاني - حزيران 2017، أنّ العنف ضد النساء

3 Impacts of the Israeli Occupation on Palestinian Women (with a focus on Area C, Hebron (H2 Area), East Jerusalem and Gaza), conducted in cooperation with Action Aid, Alianza por la Solidaridad and Culture and Free Thought, 2018; AWRAD, Assessment of GBV in Palestine and Media Programming (Surveys of Women and Men), with Ma'an News Agency, 2017.

4 وفقاً لدراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان، إن التغير في الفئات العمرية للسكان في فلسطين في العقدين القادمين سوف يفتح فرصة للتطور والنمو الاقتصادي. لمزيد من المعلومات من الممكن مراجعة Palestine 2030 - Demographic Change: Opportunities for Development. http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine%202030%20Full%20Report%20English.pdf.

5 E. Sayre & A. Al Botmeh. Youth Exclusion in West Bank and Gaza. Wolfe son Center. Dubai School of Government, 2009.

6 مجلس الوزراء. الحكومة السابعة عشر (2 حزيران حتى الآن). http://www.palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/Govs/Default?ID=17.

7 الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المرأة العالمي، 2016. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1600.

8 وزارة التربية والتعليم العالي، ملخص عام لاحصاءات التعليم العالي، 2016-2017. https://www.mohe.pna.ps/moehe/factsandfigures.

يشكل تهديداً خطيراً، كاشفاً أنّ 20% من ناجي العنف المبني على النوع الاجتماعي لم يحصلوا على المساعدة اللازمة لعدم توفر الخدمات المناهضة للعنف ونقص التمويل[9]. وفي كانون الأول 2011 أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)[10] استبياناً يبيّن أنّ العنف وإساءة معاملة النساء والرجال والشباب والأطفال هي قضية رئيسية في المجتمع الفلسطيني. ومن خلال الاستبيان تمت دراسة تجارب العنف التي مرت بها النساء والرجال والأطفال، وبيّنت النتائج أنّ 37% من النساء المتزوجات تعرضن لنوع واحد على الأقل من العنف من أزواجهن في حياتهن، ويشمل ذلك العنف النفسي والاقتصادي والجسدي والجنسي. وظهر تباين ما بين النتائج في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدلات 29.9% في الضفة الغربية مقارنة ب51.1% في قطاع غزة. وكانت معدلات النساء اللواتي تعرضن للعنف النفسي، على الأقل مرة واحدة، 58.6%. ولم تلجأ سوى 30.2% من النساء المتزوجات لبيوت الأقارب عند تعرضهن للعنف، و65.3% فضّلن عدم الإجابة. و0.7% فقط من النساء المعنفات لجأن للمساعدة والمشورة من مراكز أو مؤسسات للنساء[11].

بيئة قانونية غير فاعلة

تعتبر البيئة القانونية الفلسطينية من أهم عناصر تدعيم ارتكاب العنف المبني على النوع الاجتماعي. والهيكلية القانونية في فلسطين هي مزيج من القوانين الجنائية والأنظمة القانونية والتشريعات المحلية والقرارت التنفيذية. ففي الضفة الغربية لا يزال القانون الجنائي الأردني عام 1960 قائماً، في حين أنّ قطاع غزة يخضع لمزيج من القوانين المصرية والإنجليزية، وتخضع القدس الشرقية للنظام الإسرائيلي والأردني. وتُعرّض هذه القوانين المختلفة المرأة لعدم المساواة، وبنفس الوقت تحمي الأفراد الذين يرتكبون أعمالاً عنفية[12]. ويدافع القانون الجنائي الأردني عن مرتكبي جرائم القتل بدافع الشرف بموجب مادة 340 و98. وبالرغم من تعديل هذه المواد في 2011 وحذفها من القانون في 2014 بناء على قرارات رئاسية[13]، إلا أنّ قتل النساء مستمر لعدم الالتزام بتطبيق القوانين[14].

"المرأة ملكية الرجل"، هي الحقيقة الفلسفية الأساسية للقوانين المتبعة حالياً. ومن بين الأمثلة الأكثر إجحافاً في النظام القانوني في الضفة الغربية هو إعفاء المغتصب من الملاحقة القانونية إذا تزوج بالمغتصَبة[15]، بالإضافة لعدم اعتراف القانون بالاغتصاب الزوجي. كما فشل القانون السائد في معاقبة أو حتى الاعتراف بغير العنف الجسدي مثل العنف النفسي والاجتماعي والاقتصادي. وتواصل المحاكم استخدام قوانين قديمة من العصر العثماني والأردني ويهيمن الذكور في المحاكم كقضاة وموظفين[16].

دور الاحتلال

تشير أبحاث أوراد السابقة إلى أنّ التأثير السلبي للاحتلال على حقوق المرأة وحياتها متعدد المستويات وغير متماثل. وتواجه المرأة الفلسطينية في حياتها اليومية مجموعة من الاعتداءات والتحرشات والقيود والعنف، وتظهر البيانات أنّ النساء لا يواجهن اعتداءات وانتهاكات فردية أو معزولة على يد الاحتلال فقط، بل مجموعة من الانتهاكات المترابطة، والتي تشمل العبء المزدوج في العزلة في المنزل والمجتمع المحلي نتيجة لقيود الحركة والتنقل، فضلاً عن المضايقات والاعتداءات التي تتعرض لها المرأة على الحواجز في الأوقات النادرة التي تتنقل بها. وتتفاقم العزلة في المنزل مع الشعور بالعجز بسبب الفقر والحرمان من الخدمات نتيجة للاحتلال. وعلى الرغم من أنّ المرأة تقضي غالبية وقتها في المنزل، إلا أنّها تشعر بالعجز في بيئتها، لأنّ نظام امداد المياه ضعيف جداً حيث يحرمها من فرص العناية

9 صندوق الأمم المتحدة للسكان، http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/GBV%20Sub-Cluster%20January-June%202017.pdf.

10 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011.

11 كافة البيانات تعكس أعمال العنف التي تعرضن لها خلال أي فترة في حياتهن.

12 نادرة شلهوب - كوفيركيان، قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2001، https://libserver.bethlehem.edu/webopac/records/1/67470.aspx.

13 تم إصدار أول قرار رئاسي في شهر أيار 2011. لمزيد من المعلومات عن مواطن الضعف في هذا القرار من الممكن مراجعة: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، قراءة في المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل قوانين العقوبات، 2011. http://www.wclac.org/userfiles/Legal-perspective-on-the-presidential-decree-crimi-nal-law.pdf. تم إصدار القرار الثاني في 2014.

14 Botmeh, R. 2012. A Review of Palestinian Legislation from a Women's Rights Perspective. United Nations Development Programme (UNDP). http://www.ps.undp.org/content/dam/papp/docs/Publications/UNDP-papp-research-Legislative%20english.pdf.

15 بند رقم 308 من قانون العقوبات الأردني.

16 لقد حدثت في الآونة الأخيرة عدة تطورات إيجابية في النظام القانوني بما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات. قامت المحاكم باستحداث وحدات استشارة عائلية لتقديم الإرشاد للعائلات. بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث وحدة النوع الاجتماعي ضمن مكتب المدعي العام بهدف زيادة الحساسية اتجاه النوع الاجتماعي ضمن عملية القضاء. قامت الشرطة الفلسطينية كذلك بإنشاء وحدة العائلة والطفل، والتي تشكل البوابة الرئيسية للنساء والفتيات لتقديم الشكاوى ضمن النظام القانوني الرسمي. حداثة هذه التطورات تجعل من الصعب تقييم أثرها، إلا أن كافة الدلائل تشير إلى افتقارها للموارد البشرية والمادية اللازمة. من التطورات الإيجابية الأخرى جهود المؤسسات الحقوقية والنسوية التي وضعت موضوع العنف ضد النساء على الأجندة الوطنية لصناع القرار والدول المانحة ومؤسسات المجتمع المدني. توجت هذه الجهود بعدة خطط استراتيجية وطنية تركز على موضوع العنف ضد النساء. على سبيل المثال، الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للنوع الاجتماعي (2011-2013) والتي تركز على الحد من جميع أنواع العنف ضد النساء. بالإضافة إلى ذلك، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني عدد من الاتفاقيات بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في 2009، مشروع قانون الحقوق الفلسطيني (2008) وقرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية للحد من العنف ضد النساء (2007). إنشاء نظام الإحالة الوطني (NRS) في 2013 كان أيضاً خطوة للأمام.

بنظافة المنزل وصحة العائلة، في حين أنّ الموارد المالية الشحيحة تحرمهم من الشعور بالأمان لعدم توفر الطعام والملابس بشكل كافٍ ، وتمنعهم من إصلاح المنازل أو تجديدها، أو متابعة أنشطة لتخفيف الملل أو الإجهاد. ونتيجة لذلك، يجب على المرأة أن تتعاطى مع العبء المزدوج الضاغط المتمثل في الملل والعجز، ولا سيما عواقب هذه الأعباء الخطيرة على الصحة والحياة الكريمة[17].

كما يعزز الاحتلال النظام الأبوي الذي يشجع العنف المبني على النوع الاجتماعي في بعض الحالات، فالأزمة المالية التي تعاني منها الأسر بصورة منتظمة، نتيجة لسوق العمل المختنق وعدم توفر الخدمات الاجتماعية الكافية، تجبر الأسرعلى تقنين الأموال وفقاً للحاجات الرئيسية. فأفراد الأسرة من الإناث هم أول المتضررين من هذا التقنين، الذي يشمل عادة إبعاد الفتيات عن المدارس أو حرمان النساء من المصروف الشخصي والمنزلي. ويتزامن هذا مع منح االذكور دخلاً استهلاكياً أكثر من حاجتهم، مثل نفقات البنزين أو السجائر، وتؤكد وجهات النظر الأبوية أنّ الأولاد يحتاجون إلى إنفاق المال ليكونوا اجتماعيين وللحفاظ على المظاهر، في حين أنّ النساء لا يحتجن لذلك. ويكشف البحث أيضاً أنّ الزواج المبكر هو نتيجة أخرى للظروف المادية المحدودة[18].

ويؤثر الاحتلال أيضاً على الرجال الفلسطينيين، وينعكس هذا التأثير سلباً على المنزل وخاصة على النساء. فعندما تهتز الصورة الذكورية للرجال، أكان ذلك من خلال الاعتداء المباشر من جنود الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين أو بشكل غير مباشر بسبب الفقر وغياب الفرص التي يفرضها الاحتلال، يشعر الرجال بالإحباط وعدم الكفاءة. وقد تحرضهم هذه المشاعر على محاولة إعادة تأكيد قوتهم من خلال السيطرة على الأفراد الأضعف، مثل الزوجات أو الأطفال.

واقع الحال في منطقة (ج) و(H2)

فيما يلي سرد للأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة (ج) و(H2). بالإضافة لموجز شامل للظروف التي تؤثر على العلاقات المبنية على النوع الاجتماعي وحياة المرأة في هذه المناطق.

منطقة (ج) وغور الأردن

في الاتفاق المؤقت لعام 1995 بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة، اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على تقسيم مؤقت للضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق: (أ) و(ب) و(ج). وكان من المفترض أن يدوم هذا التقسيم حتى الوصول إلى الحل النهائي في غضون خمس سنوات[19]. وعندما فشلت المفاوضات الإسرائيلية/الفلسطينية في العام 2000، صنّف ما يقارب 40% من أراضي الضفة الغربية كمنطقتي (أ) و(ب) التي شملت معظم المناطق المأهولة، لتبقى غالبية أراضي الضفة الغربية - أكثر من -60% والتي تتميز بإمكانيات للتنمية المستقبلية في المنطقة (ج) تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي.

وقد استندت حدود المنطقة (ج) في البداية إلى الخطوط العريضة للمناطق الفلسطينية المبنية في ذلك الوقت وموقع المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية. وفي عام 1995، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة (ج) حوالي 115,000 مستوطن 20. واليوم يعيش حوالي 411,000 مستوطن في مناطق (ج)21، مما يعني أن عدد المستوطنين أصبح أكثر من ثلاثة أضعاف منذ اتفاقية أوسلو، في حين أنّ عدد سكان إسرائيل في نفس الفترة زاد بأقل من النصف22، بينما تضاعف معدل بناء المستوطنات خلال السنوات الخمس الماضية23. ولم يطرأ أي تغيير رسمي على تقسيم مناطق (أ) و(ب) و(ج) منذ عام 2000. ومن الضروري ذكر أنّ المسؤولية عن تخطيط وتقسيم منطقة (ج)، بما في ذلك إصدار تراخيص البناء، التي كان من المقرر نقلها إلى السلطة الفلسطينية بحلول نهاية عام 1998، بقيت مع إسرائيل.

17 للمزيد حول دور الاحتلال، مراجعة: العنف الجنسي، أجساد النساء والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، مجلة مدى الكرمل، 2014، http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/01/Violence-6.pdf.

18 AWRAD, Assessment of GBV in Palestine and Media Programming (Surveys of Women and Men), with Ma'an News Agency, 2017.

19 OCHA, Demolition Orders in Area C, 2015.

20 Greg Myre, Larry Kaplow, "7 Things to know about Israeli settlements", NPR, December 29, 2016.

21 OCHA oPt. 2017. Humanitarian Facts and Figures. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/factsheet_booklet_final_21_12_2017.pdf and OCHA oPt. 2017. 2018 Humanitarian Needs Overview. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_20_12_2017_final.pdf.

22 منذ العام 1967، تم إنشاء حوالي 250 مستوطنة ونقط استيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس. يعتبر هذا الأمر انتهاكاً للبند رقم 49 من اتفاقية جنيفا الرابعة، التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. تم التأكيد على هذا الأمر الكثير من المرات بما في ذلك: International Court of Justice (Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory of 9 July 2004); the High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention (Declaration from 5 December 2001); and the United Nations Security Council (Resolutions 471 of 1980 and 2334 of 2016).

23 OCHA, The humanitarian impact of de facto settlement expansion: the case of Elon Moreh, January, 2017.

Peace Now, Settlement Watch, http://peacenow.org.il/en/40-increase-construction-starts-west-bank-settlements-2016.

وقد خصصت إسرائيل نحو 70% من المنطقة (ج) للاستخدام الإسرائيلي الحصري على شكل مستوطنات ومناطق تدريب عسكرية ومحميات طبيعية، وأعلنت أنّ 38% من المنطقة (ج) هي من أراضي الدولة الإسرائيلية؛ منتهكة بذلك القانون الدولي الإنساني. وقد خُصّصت الأراضي العامة فقط لاستخدام المستوطنين وليس لاستخدام الفلسطينيين، على الرغم من اعتبارهم محميين.

ويُشكل غور الأردن ما يقارب 42٪ من المنطقة (ج)[24] وحوالي 30% من مساحة الضفة الغربية، ويعيش حوالي 60,000 فلسطيني في المنطقة (ج) وفي غور الأردن في مجتمعات ريفية وبدوية[25]. وتتكوّن منطقة (ج) من مساحات واسعة وفارغة وتكون فيها المناطق المبنية والسكانية مشتتة. وبما أنّ المنطقة (ج) تبلغ حوالي 88٪ من غور الأردن[26]، فإنّ الاحتلال الإسرائيلي ينفذ سياسات تمييزية في منطقة (ج) على نطاق واسع، وتظهر تأثيرات قوية بسبب هذه السياسات في تلك المنطقة. وكما تقيّد إسرائيل بناء الفلسطينيين، وتطبق نظام تخطيط عنصري ومقيّد فيالمناطق والقرى الفلسطينية، وعلاوة على ذلك تسيطر إسرائيل على الموارد الطبيعية الغنية في غور الأردن[27]. فعلى سبيل المثال، الاستهلاك الفردي الفلسطيني للمياه في غور الأردن يقل عن 7٪ من متوسط استهلاك المستوطنين الإسرائيليين في تلك المناطق، ويشكل 20٪ فقط من الاستهلاك التي توصي به منظمة الصحة العالمية[28].

ويتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون في غور الأردن لخطر كبير من نزع الملكية، بسبب مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي وسياسات هدم المنازل في المنطقة[29]. والمنطقة (ج) فريدة من نوعها في فلسطين بسبب الغياب التام لأي إدارة؛ فإنّ الحكومة الفلسطينية ليس لديها أي صلاحيات في هذه المنطقة كما ترفض الإدارة العسكرية الإسرائيلية تقديم أي خدمات لسكان هذه المنطقة. وتسمح لمختلف الوزارات الفلسطينية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية الدولية بتقديم خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تمنعهم من تقديم الخدمات الأمنية الضرورية.

وبسبب حالة التهميش الشديدة في المنطقة (ج) فإنّ الإحصاءات الأساسية نادراً ما تكون متاحة. ففي عام 2014، قدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA) أنّ حوالي 300,000 فلسطيني يعيشون في 530 منطقة سكنية، 241 منها تقع بشكل كلي في مناطق ج[30]. ومنها ما يقارب 241 مجتمعاً محلياً يعيشون في المنطقة (ج)[31]. وعلى الرغم من أنّ المنطقة (ج) تشكل أكثر من 60٪ من أراضي الضفة الغربية، إلا أنّ الاراضي ومواردها غير متاحة للفلسطينيين. وتم تحديد قسم كبير من الأراضي في المنطقة (ج) من قبل الاحتلال الإسرائيلي كأراض تابعة لدولة الاحتلال ومخصصة للتوسع الاستيطاني[32]، وأعلن الاحتلال أنّ 14٪ من المنطقة (ج) هي محميات طبيعية[33] و 30٪ مناطق اطلاق النار[34]. إضافة للقيود ونظام التخطيط القائم على التمييز، فإنّ حوالي 70٪ من المنطقة (ج) محظورة على الفلسطينيين[35].

ومن أصل 291 مجتمعاً محلياً داخل المنطقة (ج)، هنالك فقط خمسة مجتمعات محلية لديها خطط رئيسية[36]، وذلك بسبب سياسة الإقصاء من جانب إدارة التخطيط الإسرائيلية، فإنّ أي بناء فلسطيني يعتبر غير قانوني من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وترفض سلطة الاحتلال منح تصاريح بناء للفلسطينيين؛ ففي النصف الأول من عام 2016، تم تقديم 428 طلباً للحصول على تصاريح البناء ورفض 391 طلباً[37]. وتستخدم إسرائيل غياب الخطط الرئيسية والتراخيص كذريعة لتدمير المنازل والبنية التحتية. وفي عام 2016 وحده، صودر أو هدم 1,093 مبنى في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد أكثر من 1,600 فلسطيني وأثر على حياة أكثر من 7,000 آخرين[38].

24. B'Tselem. 2013. Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank.

25. OCHA. 2012. Humanitarian Fact Sheet on The Jordan Valley and Dead Sea Area.

26. B'Tselem. 2013. Acting the Landlord.

27. Ibid.

28. OCHA. 2012. Humanitarian Fact Sheet on the Jordan Valley and Dead Sea Area.

29. United Nations Country Team (UNCT). 2016. Common Country Analysis: Leave No One Behind. https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/cca_report_en.pdf.

30. OCHA. 2014. Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_area_c_fact-sheet_August_2014_english.pdf.

31. ibid.

32. B'Tselem. 2017. Planning Policy in the West Bank. https://www.btselem.org/planning_and_building.

33. B'tselem. 2015. Wadi Qana - From Palestinian Agricultural Valley to Settlements' Tourism Park. https://www.btselem.org/settlements/wadi_qana.

34. OCHA. 2017. Firing Zones and Risk of Forcible Transfer. https://www.ochaopt.org/content/firing-zones-and-risk-forcible-transfer.

35. B'Tselem. 2017. Planning Policy in the West Bank. https://www.btselem.org/planning_and_building.

36. معهد الأبحاث التطبيقية - أريج ، 2016 Opportunities and Challenges of Palestinian Development Actions in Area C. https://www.arij.org/files/arijadmin/2017/areac_report_2017.pdf.

37. OCHA. 2017. Fragmented Lives - Humanitarian Overview 2016.

38. Human Rights Watch (HRW). 2017. Human Rights Watch Submission to the CEDAW Committee of Israel's Periodic Report 68th Session. https://www.hrw.org/news/2017/10/10/human-rights-watch-submission-cedaw-committee-israels-periodic-report-68th-session.

واقع المرأة في المنطقة (ج)

تعاني المرأة الفلسطينية من ظروف سيئة جداً في المنطقة (ج)، متمثلة بغياب البنية التحتية والخدمات الأساسية، وسوق العمل السيئ الذي لا يوفر معيشة جيدة، والعزلة الجغرافية، والفقر، والتقاليد المحافظة التي تتفاقم بفعل الاحتلال العسكري، الذي يحدده نظام تخطيط تمييزي وجيش مدمر ومستوطنون عنيفون[39].

إنّ ضغوطات الاحتلال في المنطقة (ج) أصعب على النساء، وتمثل تهديداً للصحة والحياة الكريمة، بالإضافة إلى الحرمان من الفرص الاقتصادية والتعليمية والسياسية. وتعيش الأسر والمجتمعات المحلية في ظل التهديد المنتشر في كل مكان بهدم المنازل والتشريد القسري. ويعتبر هدم المنازل الأشدّ قسوة على النساء بشكل خاص. وتلتزم معظم المجتمعات المحلية في المنطقة (ج) بأدوار النوع الاجتماعي التقليدية، التي تعكس وجهات النظر المحافظة والقيود الاقتصادية، حيث تشغل المرأة المجالين المحلي والمنزلي، فهي مسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالمنزل. ويمكن أن يكون لتدمير ركيزة الحياة وأسلوب الحياة عواقب عاطفية مدمرة، بما في ذلك الاضطرابات النفسية والاجتماعية مثل القلق والاكتئاب، والتي يمكن أن تتفاقم بسبب الإحساس بالفشل .في حماية الأطفال من العنف. وتتعرض النساء أيضاً للعنف المتعمد من قبل الجنود والمستوطنين، وقد سُجلت عدة حالات في السنة الأخيرة من تعرض النساء للاعتداء أثناء خروجهن إلى الأراضي الزراعية أو جمع المياه أو حتى في منازلهن.[40]

وبعيداً عن خطر الأذى الجسدي والعنف، فالمرأة في المنطقة (ج) تعاني من الظروف الصعبة وهذه الظروف تبدأ منذ الصغر، ففرص الفتيات الفلسطينيات في الحصول على التعليم محدودة؛ نتيجة غياب البنية التحتية وقيود التنقل[41]، ومن الشائع أن تتسرب الفتيات من المدرسة، مما يؤدي إلى الزواج المبكر والحمل والاعتداء الجنسي. وتواجه النساء البالغات تحديات إضافية كبيرة، فهناك فرص اقتصادية قليلة لا تتجاوز العمل كعاملات في الزراعة أو رعاية الحيوانات، وتكون غير مدفوعة الأجر في كثير من الأحيان خاصة في مزارع الأسرة، بالإضافة إلى العمل في مستوطنات قريبة في ظروف قاسية.

ولا تملك المرأة في هذه المناطق النائية سوى القليل من رأس المال والضمانات أو إمكانيات الحصول على التمويل، فالفرص قليلة للمشاريع الريادية التي تعود على النساء بمنافع اقتصادية ونفسية واجتماعية. وبسبب الحواجز ونظام التصاريح الذي يحدّ من حركة المرأة، وضعف البنية التحتية والتهديدات التي تتعرض لها من قبل الجنود والمستوطنين، فإنّ عدداً قليلاً من النساء يغادرن مجتمعاتهن المحلية لتسويق السلع أو الحصول على الخدمات أو زيارة أفراد الأسرة أو السفر من أجل المتعة. وهذا أمر خطير بوجه خاص للنساء الحوامل اللواتي يحتجن إلى رعاية قبل الولادة وبعدها. وأخيراً تتعرض النساء في أغلب الأحيان لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وعنف الشريك، نتيجة الضغوط والاحباطات التي يتعرض لها أفراد الأسرة من الذكور. وهناك نسبة قليلة من منطقة (ج) يمكنها الحصول على خدمات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي أو عنف الشريك، مثل مراكز الشرطة والمراكز الصحية أو البيوت الآمنة، أمّا التجمعات البدوية بشكل خاص فتكون معرضة للخطر بشكل أكبر.

39 من أجل المزيد العودة إلى: http://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf .UNSCR 2234 (2016).

40 Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC). 2016. Summary report for 2015 submitted to Special Rapporteur on the situ- ation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967.

41 لم يتمكن 50,000 طفل فلسطيني مسجلين في 183 مدرسة ضمن مناطق ج من الوصول إلى التعليم بسبب مخاطر تتعلق بالحضور إلى المدارس. وفقاً لمؤسسة إنقاذ الطفل، يونيسف ووزارة التربية والتعليم، اضطر أكثر من 1,500 طفل من 37 منطقة في مناطق ج للمشي لمسافة تقارب 5 كيلومترات أو أكثر للوصول إلى مدارسهم. يجبر حوالي 2,500 طفل إلى عبور حواجز عسكرية للوصول إلى مدارسهم، وقد تستغرق هذه الرحلة لبعض الأطفال ثلاث أو أربع أضعاف الوقت بسبب الطرق الالتفافية التي يتخذونها لتجنب المستوطنين.

Palestine Central Bureau of Statistics (PCBS). 2015. Press Release on the Child International Day.

إطار 1
قريتا الجفتلك وبردلة

المعلومات التالية تقدم وصفاً موجزاً لأوضاع المجتمعات المستهدفة في الجفتلك وبردلة التي تقع أراضيهم ومواردهم بشكل كلي أو جزئي في منطقة (ج).

قرية الجفتلك

تقع القرية الفلسطينية الجفتلك في غور الأردن وعدد سكانها 4,701 في 2016.[42] وجميع أراضي القرية تقع تحت منطقة (ج) حيث لا يتمتع الفلسطينيون بالقدرة على السيطرة على مواردهم أو القدرة على البناء دون الحصول على تصاريح من الاحتلال الإسرائيلي. وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي آلاف الدونمات في الجفتلك من أجل التوسيع الاستيطاني ولأسباب عسكرية، وكذلك فتح طرق ومعابر تربط ما بين المستوطنات فهنالك سبع مستوطنات مبنية على أراضي القرية.

ولا تملك قرية الجفتلك خطة من أجل البناء والتوسع، ونادراً ما يمنح الاحتلال تصاريح لذلك. ويؤدي ذلك لهدم أي منشآت مبنية وبالتالي إلى نزوح الفلسطينيين الذين يعيشون في القرية.[43] وتعتبر الزراعة في الجفتلك المصدر الاقتصادي الرئيسي بنسبة 90% متبوعاً بالتجارة بنسبة 5% والعمل في اسرائيل بنسبة 3% وفي القطاع الحكومي والخاص بنسبة 2%. كما أنّ المزارعين هم المجموعة الأكثر تضرّراً من الممارسات الإسرائيلية. وأهم القضايا التي يواجهها سكان الجفتلك هي افتقار مصادر للمياه وارتفاع تكاليف المدخولات والتسويق بالإضافة لعوائق التصدير الناتجة عن صعوبات التنقل[44].

ووفقاً لبيان تحديد مواطن الضعف في قرية الجفتلك المعد من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA)، فإنّ القطاع الزراعي متهالك؛ نتيجة لعدم توفر المياه بشكل كاف ولوجود مناطق عسكرية مغلقة[45]. فتدفق المياه والصرف الصحي والنظافة غير متوفرة؛ بسبب عدم انتظام وصول المياه للقرية، وإن وصلت فهنالك تخوف من نوعية المياه وجودتها[46]. ومعدل الفرد لاستهلاك المياه في قرية الجفتلك هو 53 لتراً يوميا، وهو نصف الاستهلاك التي تنصح به منظمة الصحة العالمية (WHO)[47]. كما أنّ الفلسطينيين محرومون من حفر آبار جديدة أو استخدام آبار قديمة وتحتكر شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت (Mekorot) إمدادات المياه فهي توفر المياه بشكل دائم ومستمر للمستوطنات بينما توفر الحد الأدنى منها للفلسطينيين [48].

ولا يتوفر في القرية شبكة للصرف الصحي ونظام إدارة النفايات الصلبة[49]، ويعاني سكان القرية من العديد من الصعوبات المرتبطة بالوصول للخدمات الصحية حيث تقع مراكز العناية الصحية خارج المنطقة وتفتقر لموظفين أكفياء.[50]وتعتبر تكلفة الرعاية الصحية عالية جداً بسبب النقص في مراكز الرعاية الصحية المتخصصة، فيقع أقرب المستشفيات على بعد 45 كم في أريحا أو على بعد 35 كم في نابلس[51] كما أنّ مستوى التعليم في القرية متدن بشكل كبير، ويضطر الطلبة الذين يعيشون في القرية التوجه لخارج منطقتهم من أجل الحصول على التعليم الثانوي.[52]كما أنّ معدلات انسحاب الطلبة من المدرسة مرتفعة؛ لتوجههم للعمل داخل المستوطنات.[53]

قرية الجفتلك تفتقر إلى الأمن والأمان والحماية لعدة عوامل منها: الحواجز وقيود الحركة وعدم القدرة على الوصول إلى الممتلكات والأراضي وعدم توفر الكهرباء والماء، إضافة إلى ذلك ممارسات الاحتلال كالعمليات العسكرية والاعتقالات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت (صدر 75 أمر هدم ضد سكان الجفتلك).[54] ونتيجة لذلك تركت

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد - أريحا وغور الأردن 2007-2016.، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/jerica.htm.

43 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2012. Al-Jiftlik Village Profile.

44 ibid.

45 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Agriculture. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Agriculture-VPP/DashAgr.

46 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. WASH. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/WASH_VPP/DashAccessland.

47 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2012. Al-Jiftlik Village Profile.

48 ibid.

49 ibid.

50 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Health. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Health-VPP/Dashhealth.

51 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2012. Al-Jiftlik Village Profile.

52 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Education. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Education-VPP/DashEducation.

53 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2012. Al-Jiftlik Village Profile.

54 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Protection. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/_VPP2013MMay21Nprotection26/DashProt.

100 عائلة القرية ما بين العامين 2000 - 2001.[55] ويوجد في الجفتلك عدد من المؤسسات الحكومية والمحلية التي تخدم المجتمع بما في ذلك الشباب والنساء والأطفال.

قرية بردلة

تقع القرية الفلسطينية بردلة في غور الأردن بمحافظة طوباس وعدد سكانها 2,177 [56]، ولا يتمكن سكانها من الوصول للأراضي نتيجة للحواجز والمناطق العسكرية ونظام الإغلاق والطرق الالتفافية والمستوطنات.[57] فصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي 4,000 دونم من أراضي القرية ما بين عام 2000 و2006.[58] وتعاني القرية من شحّ المياه، ويعود ذلك لعدم حصولها على الحصة الكافية من المياه.[59] ففي نيسان 2017 حطمت الجرافات الإسرائيلية جميع أنابيب إمداد المياه لقرية بردلة مما أدّى لقطع المياه عن 3,500 من المواطنين، كما لا يتوفر فيها نظام للصرف الصحي.[60]

وينعكس هذا بشكل كبير على القطاع الزراعي في القرية، المتأثر بشكل كبير من شحّ وعدم انتظام امدادات المياه والكهرباء.[61] وبالنسبة للسكن فإنه مهدّد بشكل كبير بسبب خطر الهدم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي للبيوت والمنشآت (تم إصدار 25 أمراً بالهدم ضد سكان بردلة).[62]

وعلاوة على ذلك، يعاني سكان القرية من اعتداءات المستوطنين على أراضيهم حيث يدمرون أشجارهم ومحاصيلهم ويهددونهم ويتحرشون بهم ويغلقون الطرق لمنعهم من الوصول لأراضيهم.[63] وبالنسبة لخدمات الصحة، يوجد في بردلة مركز رعاية صحي رئيسي ولكنه يفتقر لموظفين أكفياء ومراكز عناية صحية متخصصة.[64] ولا يستطيع أهل بردلة الوصول بسهولة لمراكز العناية الصحية خارج القرية بسبب الإغلاق الإسرائيلي والحواجز.[65] أما عن التعليم فيوجد في القرية مدارس أساسية وثانوية داخل المنطقة السكنية ولكنها بحاجة إلى ترميم، كما تعاني القرية من عدم توفر المواصلات للمدرسة الثانوية.[66]

وكل هذا يُعرّض قرية بردلة للخطر، وبالتالي لا تتوفر الحماية نتيجة العمليات العسكرية والاعتقالات وقيود الوصول للممتلكات والأراضي بالإضافة لمصادرة الأراضي وهدم البيوت.[67]

55 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2012. Al-Jiftlik Village Profile.

56 PCBS. 2016. Tubas Governorate Population Census 2007-2016. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/tubsa.htm.

57 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Access to Land. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Accesstoland_PVPP/DashAccessland.

58 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2006. Bardala Village Profile.

59 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. WASH. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/WASH_VPP/DashAccessland.

60 Maan News Agency. 2017. Israel destroys pipelines providing water to village in Jordan Valley https://www.maannews.com/Content.aspx?id=776708.

61 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Agriculture. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Agriculture-VPP/DashAgr.

62 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Shelter. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Shelter-VPP/DashShelter.

63 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Settler Violence. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/SettlerViolence/DashSv.

64 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Health. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Health-VPP/Dashhealth.

65 The Applied Research Institute Jerusalem (Arij). 2006. Bardala Village Profile.

66 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Education. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Education-VPP/DashEducation.

67 OCHA Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Protection. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/_VPP2013MMay21Nprotection26/DashProt.

منطقة (2)

نتيجة لاتفاقية أوسلو عام 1995 قسّمت مدينة الخليل كجزء من الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ) و(ب) و(ج). وفي وقت لاحق عام 1997 قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية الخليل مع الاحتلال الإسرائيلي حيث تم تقسيم مدينة الخليل لمنطقتين (H1) و(H2). وتخضع المنطقة (H1) التي تشكل (80% من المدينة) للسيطرة الأمنية والمدنية الفلسطينية، في حين أنّ منطقة (H2) والتي تشكل (20% من المدينة) تخضع للسيطرة الكاملة الإسرائيلية، ويعيش فيها أكثر من 40,000 فلسطيني، وحوالي 30% منهم يعيشون بجانب مستوطنات إسرائيلية تعتبر موطناً لبضع مئات المستوطنين.[68]

وتترجم السيطرة الإسرائيلية على منطقة (H2) بسياسات مختلفة تنتهك حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين وقد تؤدي إلى الطرد القسري لهم. وتشمل هذه السياسات والممارسات فرض نظام صارم يقيّد تنقل السكان الفلسطينيين، وسياسات تمييز تؤثر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهم، ويقوم المستوطنون والجنود بمضايقة وتخويف الفلسطينيين باستمرار ومن دون عقاب، وكل ذلك يؤدي إلى خلق بيئة قاسية يستحيل فيها العيش بشكل طبيعي ولا يتمتع سكانها بحقوق الإنسان الأساسية.[69]

كما أقام جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 100 عقبة مادية[70] تحيط بمنطقة (H2) بما في ذلك نقاط تفتيش وحواجز تحد من حركة السكان الفلسطينيين من وإلى منطقة (H1) ومناطق أخرى داخل (H2).[71] وتمّ تقسيم الطرق وإغلاق الشوارع أمام الفلسطينيين، بينما يتمتع المستوطنين والإسرائيليين بحرية التنقل والحركة.[72] وبالإضافة إلى الفصل المكاني في منطقة (H2)، تفرض إسرائيل نظاماً قانونياً على المنطقة، ويخضع المستوطنون الإسرائيليون للقانون المدني الإسرائيلي، في حين يخضع الفلسطينيون لقوانين الاحتلال العسكرية.[73]

وعلاوة على ذلك، فإنّ السياسات الإسرائيلية في المنطقة (H2) تتعدى الحياة الاجتماعية اليومية، فهي تفرض قيوداً مختلفة على إقامة الفلسطينيين ولمّ الشمل في المنطقة، مما يؤدي إلى انخفاض أعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (H2) مقارنة بالسكان الإسرائيليين.[74] وبسبب البيئة القاسية الناجمة عن القيود المذكورة أعلاه، فتقريباً ثلث المنازل الفلسطينية في هذه المنطقة مهجورة[75] وهنالك آثار إضافية أخرى نتيجة لهذه السياسات والممارسات.

إنّ الوضع الذي تم انشاؤه في منطقة (H2) والتحكم الكامل للمنطقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي يعني أنّ السلطة الفلسطينية ليس لديها أي صلاحيات أو حتى قدرة على الوصول لمنطقة (H2). وفي ظل غياب السلطة لحماية حقوق النساء والرجال الذين يعيشون في منطقة (H2) فإنّ فرصهم في الحصول على الحقوق المدنية والقانونية ضئيلة.[76] ووفقاً لرئيس الشرطة في الخليل عام 2006 فإنّ الشرطة الفلسطينية لديها مشكلة في القبض على المجرمين والجناة الذين يهربون للمناطق الخارجة عن سيطرتهم.[77]

وبالرغم من وجود قواسم مشتركة ما بين المنطقة (ج) و(H2) فلا ينبغي أن نعتبر الأوضاع في المنطقتين متشابهة. وفي حين أنّ كلا المنطقتين تعاني من الخدمات السيئة والفقر وسوق العمل المتقلب والتهديد بالعنف الإسرائيلي ونزع الملكية، فإنّ طابع هذه التحديات فريد من نوعه. حيث أنّ التهديد الأكثر حدة للحياة وسبل العيش في المنطقة (H2) هو عنف الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. فإنّ الوجود الاستيطاني يشكل تهديداً وخطراً كبيراً على سكان هذه المناطق فهو ينتشر كالسرطان.

يقوم المستوطنون بمضايقة الفلسطينيين والهجوم عليهم ونهبهم بشكل منتظم، وذلك لتأكيد سلطتهم على مدينة الخليل وترهيب السكان الفلسطينيين. ويتعرض الأطفال للعنف الجسدي والنفسي وهم في طريقهم لمدارسهم وحتى داخلها، كما يتعرض البالغون للاعتداء البدني وهم في طريقهم لقضاء أعمالهم اليومية، وفي أسوأ الحالات، تغزو عصابات المستوطنين المنازل وترفض المغادرة حتى تصبح مصادرتهم للممتلكات مشروعة من قبل الحكومة الإسرائيلية. كما أنّ نقاط التفتيش واجتياح المدارس والغارات الليلية باتت ممارسات منتظمة يقوم بها الاحتلال ضد الفلسطينيين. وتتواجد في منطقة (H2) بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل (TIPH) وهي جسم مدني مراقب مسؤول عن مراقبة الأوضاع في المنطقة وتوثيق العنف المرتكب ضد الفلسطينيين. ولا تعتبر بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل قوة شرطة بموجب حكمها، ويحظر عليها التدخل في حال تفشي العنف، مما أدى إلى اتهام الفلسطينيين البعثة بالعجز وعدم جدوى وجودها.

68 OCHA oPt. 2017. Further restrictions on Palestinian movement in the Israeli-controlled H2 area of Hebron city https://www.ochaopt.org/content/further-restrictions-palestinian-movement-israeli-controlled-h2-area-hebron-city.

69 Badil. 2016. Forced Population Transfer: The Case of the Old City of Hebron.

70 OCHA oPt. 2017. Further restrictions on Palestinian movement in the Israeli-controlled H2 area of Hebron city.

71 UNSCO. 2016. Joint UN Strategy for Hebron.

72 UNCT-oPt. 2016. Common Country Analysis.

73 Badil. 2016.

74 Ibid.

75 OCHA oPt. 2017. Further restrictions on Palestinian movement in the Israeli-controlled H2 area of Hebron city.

76 UNCT-oPt Common Country Analysis. 2016.

77 Deif F., 2006. A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls. Human Rights Watch (HRW).

واقع المرأة في منطقة (2)

كثيراً ما تتأثر النساء بصورة واضحة بالأوضاع الصعبة في منطقة (H2) كما هي في منطقة (ج)، فإنّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي معاً يساهمان في تعزيز النظام الأبوي الذي يشدّد على أهمية الحياة المنزلية للمرأة. فالقدرة على الحفاظ على المنزل يمثل تحدياً مستمراً وذلك بسبب رفض تصاريح البناء ورأس المال المحدود والتدمير المتكرر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.[78] وعلى النساء أيضاً تحمل عواقب بيئة تأصّل بها العنف، فمنذ نعومة أظفار الطفل الفلسطيني يكون محاطاً بالعنف المنهج وبوجود عدد قليل من المساحات الآمنة.[79] ويرتبط التعرض للعنف باضطرابات نفسية واجتماعية مثل الاكتئاب والقلق بالإضافة للعدوان والقابلية والاستعداد لممارسة العنف. وهكذا تجد الأم نفسها تواجه أعباء مزدوجة متمثلة في تواصلها مع أطفالها وحمايتهم من الأطفال الآخرين العنيفين والعدائيين.

إنّ ندرة توفر الخدمات النفسية في منطقة (H2) وعدم قدرة النساء على التنقل خارج المنطقة المتمثلة بقيود الحركة وخوفهن من فقدان منازلهن، يمنع النساء من الحصول على الخدمات التي يحتجنها ويقلّل لديهن فرص العمل لتحسين وضعهم الاقتصادي. وفي عام 2007 قدّر عدد الشركات والمؤسسات التجارية الفلسطينية التي أغلقت أبوابها في الخليل ب 1,829 ومنهم 77.0% في منطقة (H2)، فتأثير الاحتلال على الوضع الاقتصادي والاجتماعي صارخ، وتتحمل النساء والفتيات نتائج الأوضاع المالية فيتم اخراج الفتيات أولاً من المدارس أو غيرها من الأنشطة التي تعتبر مكلفة، وتحرم النساء من الموارد اللازمة لرعاية أطفالها والحفاظ على منزلها وتطوير نفسها. فهنالك شحّ وعدم انتظام في توفير الخدمات كما أنّ الوضع الاقتصادي الذي كان في يوم ما من أكثر الاقتصادات ازدهاراً أصبح معدوماً نتيجة للحصار والتضييق الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي.

المنهجية

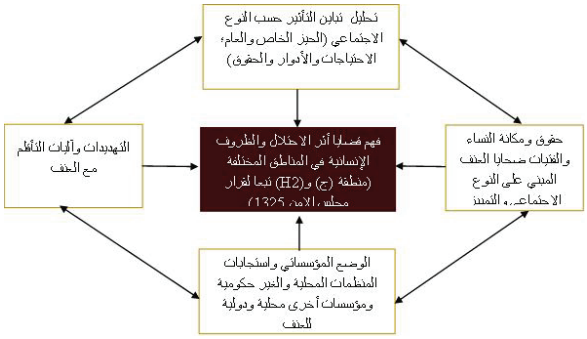

إطار تحليلي مبني على النوع الاجتماعي

استخدمت أوراد منهجية مبنية على التشارك والنوع الاجتماعي من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإظهار اختلافات المناطق المستهدفة في البحث. كما واعتمدت أوراد في جمع وتحليل البيانات على السياق الفلسطيني المبني على فهم قضايا أثر الاحتلال والظروف الإنسانية في المناطق المختلفة. وبناءً على ذلك تطلّب التحليل الشامل فهم أربع بؤر متشابكة تتضمن: أولاً، تحليل تباين التأثير حسب النوع الاجتماعي، وثانياً، حقوق ومكانة المرأة والفتيات بالتركيز على الضحايا والناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وثالثاً، التهديدات وآليات التكيف مع العنف، وأخيراً، الوضع المؤسساتي في التعامل مع العنف كما هو مبين في الرسم التخطيطي.

منهجية البحث المبنية على النوع الاجتماعي

يعتمد نهج ومنهجية الدراسة على خبرة واسعة محلية ودولية في إجراء بحوث ومشاريع تركز على تحليل النوع الاجتماعي. حيث يتميز البحث المبني على النوع الاجتماعي بالتركيز على تجارب المرأة ويهدف إلى تمكينها وإظهارها وزيادة الوعي لديها.[80] ويأخذ بعين الاعتبارالتحليل المبني على النوع الاجتماعي دور المرأة واحتياجاتها ورأيها وفرصها وحقوقها في سياق العائلة والمجتمع. وتسترشد البحوث المبنية على النوع الاجتماعي ضمن المنهجية النسوية على خمسة مبادئ أساسية: النوع الاجتماعي والمرأة هم محور التحليل، وأهمية زيادة الوعي، والتعامل مع المشاركين على أنهم خبراء في المعرفة المقدمة، والتركيز على الأخلاقيات في البحث بكامل عملياته، وتمكين المرأة وتغيير علاقات القوة.[81]

ودمجت الدراسة جميع المبادىء السابقة في جميع المراحل وفي منهجية البحث. كما استخدمت مصادر هيئة الأمم المتحدة للمرأة

78 وفقاً لدراسة تمت من قبل لجنة إعمار الخليل، حوالي 1,105 وحدة سكنية مهجورة (33% من العدد الكلي) هي بحاجة لأعمال ترميم، الأمر الذي يعتبر مستحيلاً بدون الحصول على إذن السلطات الإسرائيلية.

79 خلال العام 2015، تم توثيق 53 اعتداء ضد المدارس في منطقة H2، مما أثر على 5,939. UNSCO. 2016. Joint UN Strategy for Hebron.

80 Holloway I., and Wheeler S., 2013. Qualitative Research in Nursing and Healthcare.

81 Cook and Fonow 1986.

ومؤسسات أخرى ذات علاقة مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومجموعة الحماية ومصادر أخرى للبيانات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA) وغيرها.

مراحل وأساليب البحث

استخدمت أوراد منهجية مختلطة في جمع وتحليل البيانات النوعية والكمية، وقدمت البيانات الكمية (استبيانات ومصادر ثانوية) معلومات حول تأثير الاحتلال والظروف السائدة على حياة المرأة بشكل عام. أما البيانات النوعية (المجموعات البؤرية والإقامات) فقدمت شرحاً حول التأثير الملموس والمحسوس في حياة النساء وأساليب التكيف التي يستخدمنها.

وتم تصميم أدوات البحث لتتلائم مع الإطار المرجعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وللسماح بثلاثية المنهجية في تحليل البيانات. ومن أجل جمع البيانات وتحليلها بشكل معمق وكامل استُخدمت أساليب مختلفة في التحليل الميداني بشكل متوازٍ. كما ساهم المنهج التشاركي في ضمان الوصول إلى أقصى حد في جمع جميع الآراء والمشاعر والتفاصيل المعيشية في سياق البحث.

المرحلة الأولى: المرحلة الإنشائية

مرحلة الاستشارة الأولية

قام فريق عمل أوراد بعقد اجتماع تعريفي مع ممثلين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل التحقق من فهم أوراد للجوانب الرئيسية للمهمة. كما نظمت أوراد ورشة عمل استشارية مع مؤسسات ذات صلة في الأمم المتحدة حكومية وغير حكومية تعمل في المجال (قائمة المجموعة المرجعية مرفق في ملحق 3) [82].وساهمت الاجتماعات في تشكيل الاطار التحليلي ومنهجية وأسئلة البحث.

استعراض الأدبيات

قام فريق أوراد باستعراض أدبيات متعددة في نطاق المشروع.

من أجل تحديد مواصفات منطقة وسكان (ج) (غور الأردن وطوباس) بالإضافة للبلدة القديمة في الخليل (H2)، استند فريق أوراد على قواعد بيانات ووثائق وتقارير صدرت عن مؤسسات فاعلة ورائدة في هذا المجال. وقامت هذه المواد بتوفير المعلومات حول التالي: السكان، وتغطية الخدمات واحصائيات اقتصادية واجتماعية (الدخل، الحالة الاجتماعية الخ.) وغيرها من البيانات المرتبطة بالبحث. وقامت أوراد باستعراض وثائق صدرت عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، ومعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الناشطة في المنطقة، بالإضافة لوزارات ووكالات محلية ودولية ذات صلة بالبحث.

المرحلة الثانية: العمل الميداني

حالات دراسة مبنية على المجتمع

أجريت تحقيقات مكثفة في المناطق الثلاثة المستهدفة التي أضحت بمثابة حالات دراسية. وبالاقتران مع المعلومات المتوفرة من مصادر ثانوية تم تسليط الضوء على الوضع الكامل لمنطقة (ج) و(H2)، ويرد في الجدول التالي المناطق الثلاثة المستهدفة.

جدول رقم 1

نبذة عن المجتمعات المستهدفة

المنطقة الفرعية	المنطقة المستهدفة	عدد السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) (PCBS)
غور الأردن	الجفتلك	4,701 (مجموع عدد السكان في منطقة أريحا وغور الأردن 54,562)[83]
طوباس	بردلة	2,177 (مجموع عدد السكان في منطقة طوباس 66,854)
الخليل - منطقة (H2)	البلدة القديمة	6,500 (مجموع عدد السكان في منطقة (H2) أكثر من 40,000 فلسطيني و800-500 مستوطن إسرائيلي)

82 تم إنشاء مجموعة مرجعية للدراسة لتقوم بالإشراف على الدراسة وتقديم الدعم والمساهمة بإغناء كافة مراحلها.

83 للحصول على التعداد السكاني للعام 2016، يرجى الاطلاع على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/803/default.aspx

وتتمتع كل منطقة مستهدفة أعلاه بسياق خاص، وتم استخدام الآليات التكميلية التالية حسب الاحتياج في الحالات الدراسية المبنية على المناطق المختلفة.

الزيارات الميدانية

قام فريق البحث بمسح أولي سريع للمناطق الثلاثة المستهدفة التي أعقبتها زيارات ميدانية وإقامات في المكان[84]. وخلال هذه الفترة قام فريق البحث بتوزيع الاستبيان وإجراء المقابلات وعمل المجموعات البؤرية وجمع ملاحظات المشاركين. وأجرى فريق البحث إقامة واحدة على الأقل في كل منطقة تعادل ما بين 4-3 أيام لكل إقامة، وأجريت زيارات إضافية لاستكمال أي بيانات مفقودة كما يتطلب البحث.

الاستبيان

وزّع فريق البحث مجموعة من الاستبيانات على 300 فرد من سكان المناطق الثلاثة (100 لكل منطقة). وتم توزيع الاستبيانات بشكل متساوٍ ما بين الرجال والنساء مع مراعاة تمثيل جميع الفئات العمريّة بما في ذلك الشباب. وقد تم تصميم الاستبيانات على وجه التحديد من أجل قياس الاحتياجات الانسانية المتباينة حسب النوع الاجتماعي وكيفية الاستجابة للمصاعب والقدرة على الوصول للخدمات المختلفة والتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتوفر الخدمات ذات الصلة. وساعد الاستبيان على تأكيد وتوضيح البيانات الكمية المستقصاة من مراجعة الوثائق الرسمية. كما وصمم الاستبيان من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي للبحث. وأعقب جمع البيانات إدخالها على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) والذي سمح بإجراء تحليل كامل للبيانات والعلاقات بين المتغيرات.

مقابلات معمقة

قام فريق البحث بنوعين من المقابلات المعمقة:

مع نساء يعشن في المناطق المستهدفة: قامت أوراد بمقابلة عينة من النساء المهمشات المتأثرات بشكل مباشر لأنواع العنف المختلفة، وكان مجموع المقابلات التي أجريت تسع مقابلات (ثلاث في كل منطقة). وتم اختيار العينة لتمثيل مجموعات مختلفة من النساء (ربات المنزل والشابات والمهنيات). كما تم الأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات علاقات القوة ما بين أصحاب المصلحة المختلفة داخل المناطق واعتمد الاختيار على عملية الكشف في الميدان خلال الفترة التي قضاها الباحثون في المناطق المستهدفة. وكما شاركت نساء أخريات في البحث من خلال الأحاديث غير الرسمية التي قام بها الباحثون خلال تواجدهم في تلك المناطق.

مع أصحاب المصلحة في حياة النساء في منطقة (ج) والبلدة القديمة في الخليل (H2): صممت هذه المقابلات من أجل استخلاص بيانات محددة ودقيقة، تؤطر بيانات كمية قائمة، وتعطي تفاصيل حول مواضيع يصعب استخلاصها من الاستبيانات أو مراجعة قواعد البيانات والوثائق المختلفة. وركزت المقابلات على قضايا مثل التحديات التي تواجهها المجموعات المعنفة المستهدفة (النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والفتيات)، وعلى العلاقة ما بين أفراد المجتمع والمؤسسات القائمة التي توفر الخدمات وكذلك تحديات توفير الخدمات والمساعدات الإنسانية والتنموية. وقام الفريق بعقد 12 مقابلة معمقة مع خبراء من مؤسسات ذات علاقة تتضمن مؤسسات نسائية ومجالس قروية ومنظمات دولية تعمل في المجال ومؤسسات حكومية ومجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحالفات المنظمات المجتمعية وممثلين عن الشباب. والعديد من المقابلات تم إجرائها مع ناشطات تعرضن بدورهن للعنف وغيره من أشكال التمييز. كما أجريت مقابلات رسمية وغير رسمية حسب الحاجة.

المجموعات البؤرية

قام الفريق بتنظيم ثلاث مجموعات بؤرية في كل منطقة مستهدفة مع نساء وشباب وخبراء، يعملون في مؤسسات ذات صلة ومن ضمنهم شبكات العنف المبني على النوع الاجتماعي وشبكات للأطفال والشباب ومنظمات مجتمعية ومؤسسات دولية وأخصائيين اجتماعيين ومستشارين.

84 الإقامات في المكان هي عبارة عن زيارة ميدانية ممتدة، بحيث واحدة أو أكثر من الباحثات ينغمسن ويندمجن في المجتمع المحلي ويندمجن مع المجتمع من خلال المشاركة في مناسبات اجتماعية مع أشخاص معينين.

المرحلة الثالثة: تحليل البيانات وإعداد التقرير

تحليل البيانات تضمّن الأنشطة التالية:

- تحليل البيانات الإحصائية للاستبيان النوعي عن طريق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) والذي نتج عنه جداول وصفيه وعلاقات بين المتغيرات.
- تحليل نصوص المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة.
- تحليل موضوعي للبيانات الكمية والنوعية مع التركيز والربط مع أهداف مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونتائجها المرجوة.

تم إثراء وتدعيم تحليل البيانات عن طريق اجتماعات ومراجعات من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعة المرجعية للدراسة ومجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وشركاء ذوي صلة.

الفصل الثاني.

تحليل المعيقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه النساء في منطقة (ج) و(H2)

يعرض هذا الفصل تحليلاً معمقاً لتأثير الاحتلال والوضع الاجتماعي والاقتصادي على حالة وحقوق المرأة الفلسطينية بناء على استنتاجات البحث. كما ويوفر تحليلاً مبنياً على تباين التأثير حسب النوع الاجتماعي بالإضافة لتوضيح المعيقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه النساء في منطقة (ج) و(H2).

معرفة الحقوق

تجد النساء بشكل عام وكذلك الرجال في المناطق المهمشة مثل المنطقة (ج) و(H2)، مسألة معرفة الحقوق غير مهمة ومهينة لحد ما. وأعرب الشباب والشابات المشاركون في المجموعات البؤرية عن مستوى منخفض من الاهتمام ومعرفة محدودة جداً بحقوقهم (حتى تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية للقوانين الوطنية). فالمشاركون في الاستبيان (الإناث والذكور) لديهم معرفة محدودة بحقوق المرأة. وكانت المعرفة الأقل هي المعرفة بحقوق المرأة كما هو منصوص عليه في القانون الدولي بنسبة 95٪ بدون معرفة أو معرفة محدودة، وحقوق المرأة في القانون الأساسي الفلسطيني بنسبة 94٪ بدون معرفة أو معرفة محدودة، كما أنّ غالبية المشاركين ليس لديهم معرفة أو لديهم معرفة محدودة بحقوقهم السياسية بنسبة 92٪، وبحقوقهم القانونية بنسبة 89٪ والاجتماعية بنسبة 81٪.

رسم بياني 1

نسبة المعرفة بحقوق النساء

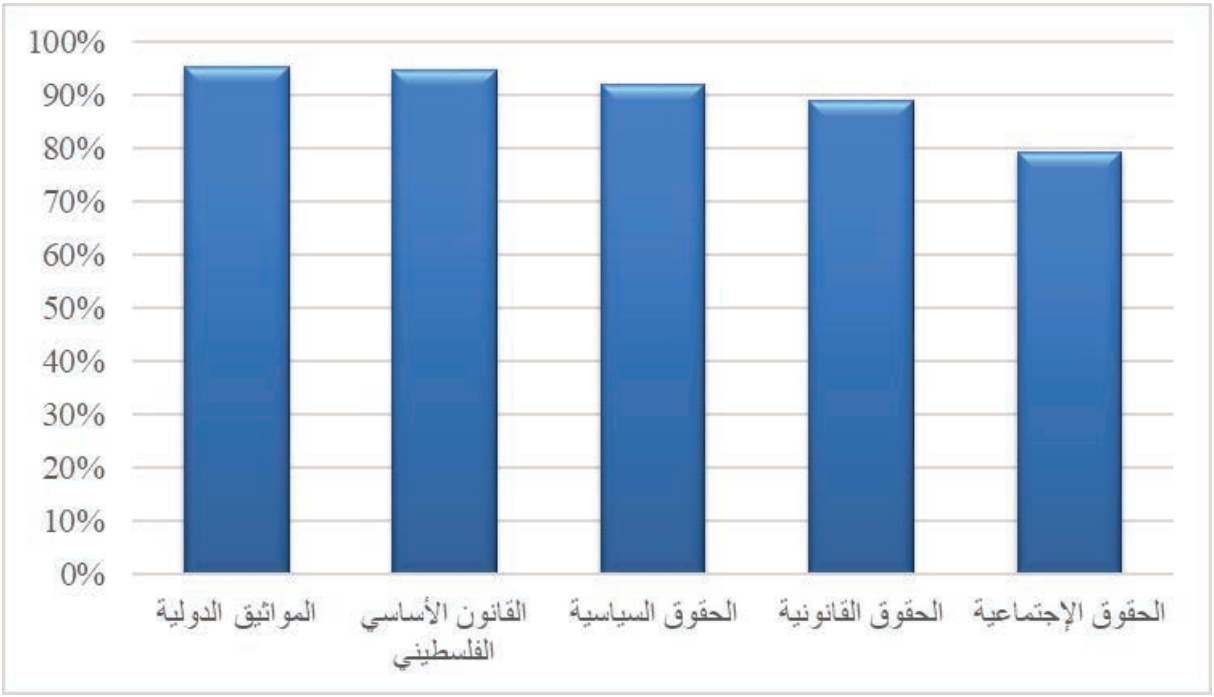

كما أنّ المعرفة أقل في منطقة (H2) بالمقارنة مع المنطقتين الجفتلك وبردلة. وعلى سبيل المثال، 73٪ من المشاركين في (H2) يقولون أنّه ليس لديهم أي معرفة على الإطلاق في الحقوق القانونية الدولية للمرأة، مقارنة مع 69٪ في الجفتلك و 64٪ في بردلة. وبالإضافة إلى ذلك، قال 62٪ من المشاركين في (H2) أنه ليس لديهم معرفة على الإطلاق بالقانون الأساسي الفلسطيني، مقارنة مع 60٪ في الجفتلك و 50٪ في بردلة. وكان المجال المعرفي الوحيد بالنسبة الأعلى في (H2) مقارنة بالجفتلك وبردلة هو المعرفة بالحقوق الاجتماعية. وبشكل عام مستوى عدم المعرفة بالحقوق المذكورة أعلاه (دولية وسياسية وقانونية ومجتمعية) أعلى نسبيا في الجفتلك و(H2) بنسبة 52% مقارنة ببردلة بنسبة 45%.

رسم بياني 2

نسبة المعرفة بحقوق النساء حسب المنطقة المستهدفة

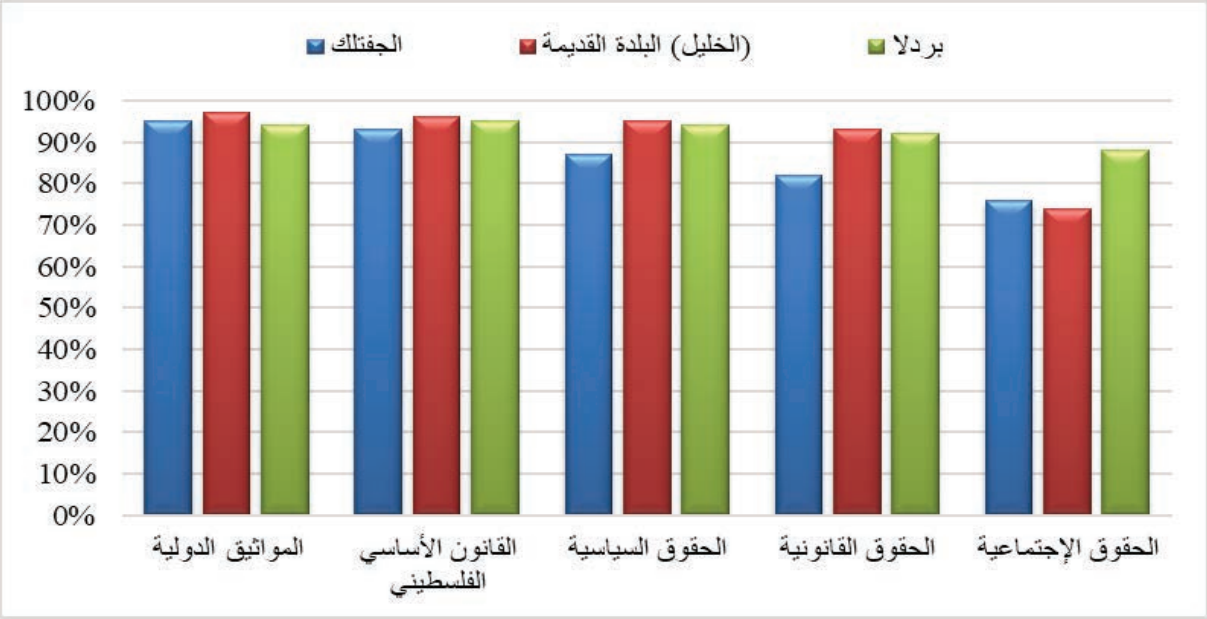

كما أنّ النساء لديهن معرفة أقل بالحقوق من الرجال، فبيّنت النتائج أنّ 76% من النساء ليس لديهن أي معرفة أو معرفة محدودة بالحقوق بالمقارنة مع 62% من الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، تقول 66% من النساء أنّهن لا يعرفن أي شيء عن القانون الأساسي الفلسطيني، مقابل 49% من الرجال. وعلاوة على ذلك، تقول 66% من النساء أنّهن لا يعرفن أي حقوق سياسية، مقابل 44% من الرجال، و53% من النساء يقلن أنّهن لا يعرفن أي حقوق قانونية، مقابل 37% من الرجال. وأصغر فجوة بين الرجال والنساء تكمن، في المعرفة بالحقوق الاجتماعية، حيث أفادت 32% من النساء أنّهن لا يعرفن أي حق اجتماعي، مقابل 25% من الرجال. ويبلغ المستوى الإجمالي لنقص المعرفة بجميع الحقوق المذكورة أعلاه بين النساء 56 % مقابل 42 % لدى الرجال.

رسم بياني 3

نسبة المعرفة بحقوق النساء حسب النوع الاجتماعي

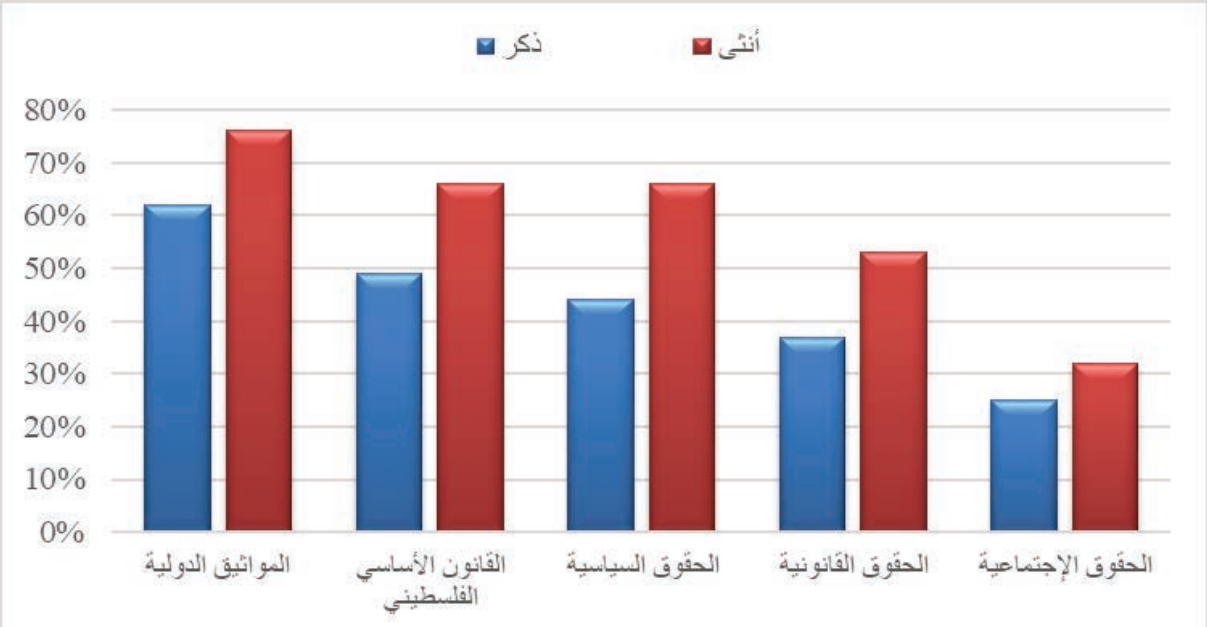

وبالنسبة لمعظم النساء والرجال المشاركين في الدراسة، تعتبر قضية المعرفة بالحقوق محدودة ومثبّطة بسبب مخاوفهم وصراعاتهم في حياتهم اليومية الحقيقية. وبالنسبة لجميع النساء المقيمات والعاملات في المجتمعات المستهدفة الثلاث التي تمثل المنطقة (ج) و (H2)، فإنّ شاغلهن الرئيسي هو تلبية الاحتياجات اليومية للحفاظ على أسرهن، وبالتالي، ليس لديهن مصلحة أو وقت للمعرفة النظرية لأنّها غير مرتبطة بواقعهن الحالي. ووفقاً لإحدى نساء منطقة بردلة:

"أعلم أن حقوقي تكمن في أعمالي اليومية فعليّ مجابهة جميع مناحي الحياة، والتي تتضمن القيام بأعمالي المنزلية دون إمداد جيد للكهرباء والمياه، ولمجابهة معيقات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في طريقي إلى المزرعة، والتعامل مع مداهمات الاحتلال لمنزلي واعتقالهم لزوجي وأبنائي، وكذلك عنايتي بابنتي المريضة وكسب المال الكافي لارساله لابنتي التي تكمل دراستها في الجامعة".(امرأة، بردلة، 50 سنة).

وبعض النساء تعتبر المعرفة بحقوقهن كماليات وترف لا يستطعن تحمل تكاليفه، ووفقاً لإحدى نساء منطقة الجفتلك:

"ليس لدي أي اهتمام بكل هذه المعرفة عن الحقوق، فلدي واجبات عائلية تجاه زوجي وأولادي، والحقوق التي تتحدثون عنها هي لنساء أخريات وربما للمتعلمات في المدن. وهنا لا نستطيع التفكير في هذه الحقوق التي لا فائدة منها". (امرأة، الجفتلك، 61 سنة)

بينما يعود افتقار فرص المعرفة حول حقوق النساء للطبيعة المعقدة لاحتياجات النساء اليومية في الحيز العام والخاص، فهي ترجع أيضاً لتركيز البرامج التوعوية على المراكز الحضرية واستهداف مجموعات محدودة من النساء. وأوضحت خبيرة من منطقة الخليل هذا العامل قائلة:

"تركز معظم الحملات التوعوية التي نقوم بها مع النساء اللواتي نستطيع الوصول إليهن في المراكز الحضرية واللواتي لديهن الرغبة بتلقي برامجنا، فالحملات محدودة النطاق وتكون بشكل عام على شكل ورشات عمل، وبذلك تصل إلى عدد محدود من النساء. وعند استخدامنا وسائل الاعلام بما في ذلك التلفزيون واللوحات الإعلانية فنحن نستخدم لغة وشعارات لا تستطيع فهمها النساء المستهدفات، وكأننا نتحدث إلى أنفسنا". (خبيرة، 35 سنة).

وبالرغم من وجود بعض المؤسسات التي تحاول العمل في المناطق التي لا تسيطرعليها السلطة الفلسطينية وتعاني من انتهاكات الاحتلال ومصاعب اقتصادية، فإنّ أفراد هذه المجتمعات يرفضون النشاطات التوعوية التي تقدمها المنظمات الخارجية في بعض الأحيان. فكان هنالك عدم تقبل من قبل المناطق الثلاثة المستهدفة للتدخل الخارجي في الأمور الداخلية للمجتمع المحلي وللعائلات:

"عندما بدأنا بزيارة المنازل، سرعان ما طلب منا القادة في المجتمعات المستهدفة، الذين تواصل معهم بعض الرجال، إيقاف عملنا لأننا نقوم بمضايقة العائلات والتدخل في شؤونهم. وقالوا لنا أننا نعطي النساء أفكاراً لا تتناسب مع المجتمع المحلي. وعندما أكملنا عملنا بدأت النساء الرفض لأنّهن مضطرات للانسجام مع الشعور العام لعدم تقبل أفكارنا". (ناشطة في منظمة وطنية للنساء في منطقة أريحا وطوباس، 35 سنة).

معتقدات وآراء حول حقوق المرأة

سُئل المشاركون في الاستبيان (نساءً ورجالاً) عن آرائهم فيما يتعلق بعدد من المسائل المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين وحقوق المرأة. ويرد في الفقرات التالية وصف للآراء المتعلقة بالتنقل والعنف. ومع ذلك، نسلط الضوء في هذا القسم على قضايا الحقوق الاقتصادية مع التركيز على العمل، وصنع القرار، والتنقل والمشاركة العامة كمؤشرات للآراء والممارسات بشكل عام.

الحقوق الاقتصادية (حقوق العمل)

عندما طرح السؤال، أنّ مكان المرأة هو البيت، كانت أجوبة المشاركين مقسمة ما بين 54% لا يوافقون على هذه المقولة و46% يوافقون. وكانت أعلى نسب الموافقة في بردلة بنسبة 52% متبوعة بالجفتلك بنسبة 45% وثم (H2) بنسبة 40%. وكانت الموافقة عند النساء أقل من الرجال فكانت عند النساء بنسبة 30% وعند الرجال بنسبة 61%، وفي المقابل 70% من النساء لم يوافقن على هذه المقولة بالمقارنة مع 39% من الرجال.

رسم بياني 4

مدى الاتفاق مع عبارة أنّ "مكان المرأة هو في البيت" حسب المنطقة والنوع الاجتماعي

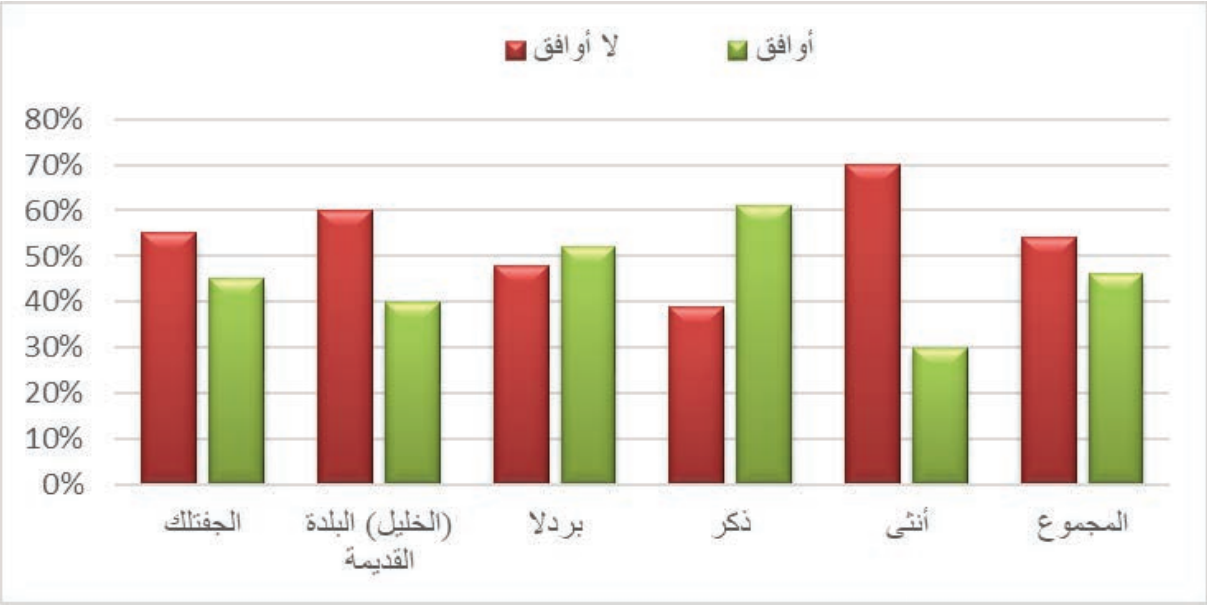

كما انقسمت آراء المشاركين حول تأثير عمل المرأة. 40% من المشاركين يعتقدون أنّه "عندما تعمل المرأة تقل فرص الرجل في إيجاد عمل (تأخذ النساء الفرص المتاحة للرجال)" و60% لا يوافقون على ذلك. وكانت أعلى نسبة موافقة مع هذه المقولة في منطقة (H2) بنسبة 48% متبوعة ببردلة بنسبة 44% والجفتلك بنسبة 28%. وتفاوتت الآراء حول هذه المسألة بشكل كبير بين الرجال والنساء حيث أنّ 70% من النساء لا يوافقن على أن النساء تأخذ فرص الرجال في العمل و50% من الرجال لا يوافقون على ذلك.

رسم بياني 5

مدى الاتفاق مع أنّ "النساء يأخذن وظائف الرجال" حسب المنطقة والنوع الاجتماعي

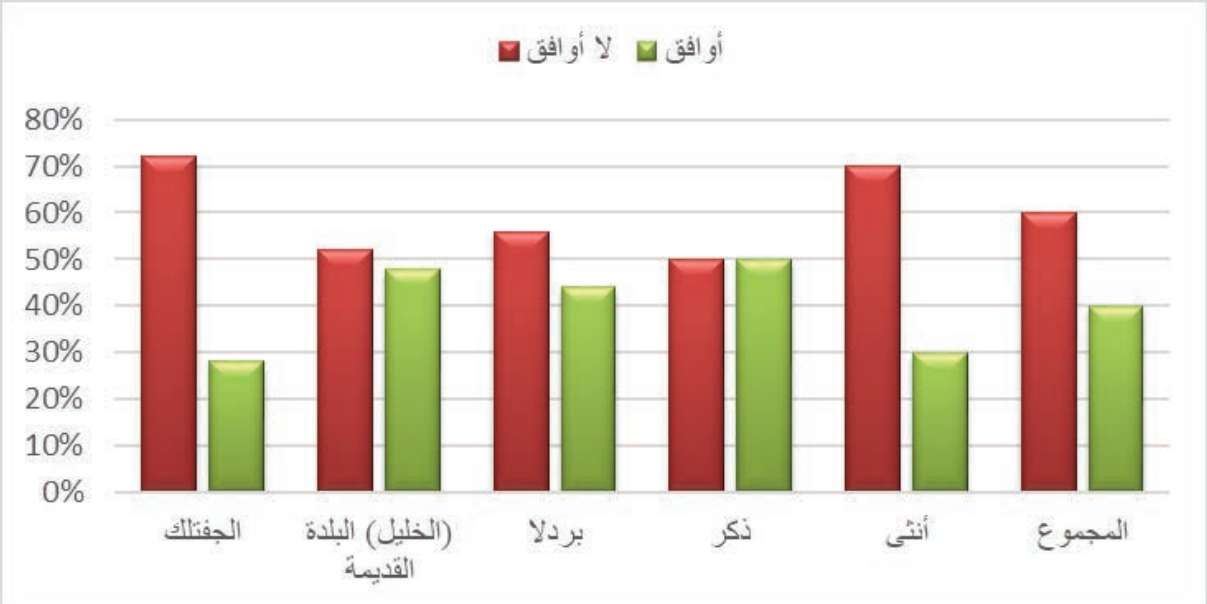

وتُبيّن البيانات الكمية أنّ هذه المعتقدات هي جزء من إطار أوسع يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فأظهرت المقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية التحفظات والمحاذير المهمة التالية بالنسبة لقضايا المرأة وعملها:

إعادة تفسير الحقائق الواقعية: عندما تسأل النساء اللاتي لا يعملن في القطاع الرسمي (بأجر يومي أو شهري) اذا كنّ يعملن أم لا، فالإجابة المتوقعة تكون "لا أعمل"، وتتردد عبارة: "أنا لا أعمل؛ أنا فقط في المنزل" من قبل العديد من النساء. وهذه الاعتقادات مشتركة مع الأزواج وأفراد العائلة الآخرين. ويرجع ذلك إلى النقص العالمي في الاعتراف بالعمل في القطاع غير الرسمي، حيث تتواجد المرأة بشكل كبير. ومعظم النساء اللاتي يعملن في هذا القطاع لا يتلقين أجوراً وبالأخص في المشاريع التجارية العائلية والمزارع.[85] ويرتبط ذلك أيضاً بالتعريف التقييدي للعمل فالغالبية العظمى من أفراد المجتمع والخبراء لا يعترفون بأنّ ما تقوم به المرأة كعمل يجب أن يتم تعويضه والاعتراف به رسميا. وهذا يتناقض مع الواقع الفعلي لعمل المرأة، وخاصة في المناطق المهمشة الخاضعة تحت سيطرة الاحتلال. وتصف النساء اللاتي تمت مقابلتهن روتينهن اليومي، بتخصيص وقت كبير للأنشطة المدرّة للدخل وأخرى لتوفير الدخل.

وفيما يتعلق بتوفير الدخل، تشير النساء إلى أنشطة لم تسجل رسمياً بسبب الافتقار لنظام مؤسساستي فاعل وعدم تطبيق القوانين الفلسطينية في المنطقة (ج) و(H2). وتتفاوت مساهمات المرأة في الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية تبعاً لطبيعة القاعدة الاقتصادية للمجتمع، (الزراعة والرعي في الجفتلك وبردلة، وأعمال حضرية في البلدة القديمة في الخليل)، وهي ضرورية لسبل العيش وصمود الأسر في هذه المناطق. وينطبق ذلك بوجه خاص على المناطق الريفية والمعزولة مثل الجفتلك وبردلة. وفيما يلي الاتجاهات الرئيسية بمساهمات المرأة في العمل وسبل العيش:

توفر معظم النساء 16 ساعة في اليوم للرعاية المنزلية ورعاية الأطفال، وفي الوقت نفسه، تعمل العديد من النساء في الزراعة والرعي وإنتاج الألبان وغيرها من المنتجات الغذائية، وتقول إحدى النساء من الجفتلك:

"يعمل زوجي وأولادي في المزرعة، وأنا اعتدت العمل معهم، ولكنّي الآن في المنزل وحوله فقط، فأرعى الأغنام وأحلبها وأصنع اللبن والجبن، وأبيع الألبان والأجبان التي لا نستهلكه". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

وتقول إحدى النساء من البلدة القديمة في الخليل:

"من أجل البقاء على قيد الحياة وفي وجود زوجي في السجن الإسرائيلي، أصنع أنواعاً مختلفة من المعجنات وأبيعها للأسر في مجتمعي". (امرأة، البلدة القديمة في الخليل، 54 سنة)

وهناك نساء أخريات يجبرن بسبب حاجتهن الاقتصادية أو من قبل أحد أفراد عائلتهن الذكور (الزوج مثلا) للعمل في المستوطنات القريبة. وتواجه النساء والشباب الذين يعملون في المستوطنات العديد من التحديات، بما في ذلك الأجور المتدنية والساعات الطويلة والاستغلال من رب العمل والتحرش الجنسي والوصم من المجتمع إضافة إلى الأعباء مع الأسرة. وفيما يلي شهادات من نساء من جميع الأعمار (بما في ذلك النساء الأصغر سناً اللاتي يبلغن من العمر 23 سنة) من مجتمعات الجفتلك وبردلة:

"نحن نعمل لساعات طويلة ويدفعون لنا 70 - 80 شيقلاً يومياً". (امرأة، بردلة،23 سنة)

"تتعرض الفتيات الصغيرات اللواتي يعملن في المصنع الذي أعمل فيه للتحرش من قبل الفتيان الفلسطينيين الذين يعملون معهن ومن قبل المشرفين الإسرائيليين. ويطلب من بعض الفتيات البقاء بعد العمل للاستغلال الجنسي من قبل المالك الإسرائيلي؛ وإذا رفضت ترفد من عملها". (امرأة، الجفتلك، 45 سنة)

وفي الخليل، معظم النساء هن ربات بيوت. وفي معظم المناطق المستهدفة، تعمل غالبية النساء إما في المنزل وفي القطاع غير الرسمي أو في المستوطنات التي لا تتمتع بالأمان ولا توفر الاستحقاقات وفيها مستوى عال من الاستغلال. كما تعمل بعض النساء الأكثر تعليماً في بيئات أكثر رسمية كمعلمات وموظفات حكوميات، ومع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدم الخدمات للنساء كالمشاريع المدرة للدخل والتوعوية والتعليم.

85 المشاريع التجارية العائلية التي توظف أقل من 5 أشخاص تشكل نحو 89% من كافة المشاريع التجارية. Palestinian Economic Bulletin, 2013. http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/peb/issue80_may_2013.pdf.

نقص الخدمات والمؤسسات: يؤدي دور المرأة في الأسرة إلى تعويض النقص في الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمعات الأخرى. ويصبح هذا الدور أكثر أهمية نظراً لمعاناة الأسر المهمشة، التي تتمثل بالصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن، فيجب أن تنفق الدخل المتاح على الاحتياجات الأساسية للأسرة. ويتجلى هذا الدور "إدارة الدخل" الذي تلعبه المرأة في المناطق المستهدفة الثلاثة في الأمثلة التالية:

" ابني البالغ من العمر 6 سنوات لديه متلازمة داون؛ امشي معه كل يوم من وإلى مدرسته، فهو يذهب إلى مدرسة متخصصة". (امرأة، مدينة الخليل قديمة، 43 سنة)

"أقوم بإدارة الدخل المحدود الذي يجنيه زوجي، وأقوم بالتسوق ورعاية أولادي الثلاث بالكامل". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

"لدي طفلان مصابان بمرض السكري، ويجب أن أعتني بجميع احتياجاتهما، فمن الصعب جداً العثور على خدمات صحية موثوقة، فأحياناً لا أستطيع نقلهما إلى العيادة لأنّها بعيدة جداً وفي كثير من الحالات ليس لدي المال الكافي للتنقل". (امرأة، الجفتلك، 54 سنة)

"لقد تم تدريبي في الإسعافات الأولية، واستخدم ذلك لمساعدة الأطفال المشاركين في المظاهرات ومساعدة الجيران الذين يتعرضون للغاز المسيل للدموع أو في حالة احتياجهم إلى المساعدة الطارئة". (فتاة، البلدة القديمة في الخليل، 20 سنة)

"أنا متطوعة بالمجال الصحي مع العديد من المؤسسات وأساعد أهالي قريتي والقرى المجاورة". (امرأة، بردلة، 41 سنة)

ارتفاع معدلات البطالة: يتعرض السكان الفلسطينيون في المنطقة (ج) و(H2) بشكل خاص لمعدلات بطالة أعلى مقارنة بالمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وذلك نتيجة لعدم إمكانية الوصول إلى الموارد مثل الأراضي والمياه، ومنع انشاء البنية التحتية المستدامة، وعدم الأمان الذي لا يسمح بأي مشاركة فاعلة في الأنشطة الزراعية أو الرعي. ويؤدي عدم قدرة السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق في هذه المناطق إلى مزيد من الركود الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإنّ انخفاض مستوى العمالة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات يعتبر عاملاً آخر للركود الاقتصادي.

صنع القرار ضمن الأسرة

عندما يتعلق الأمر بصنع القرار، التعبير الأكثر وضوحاً عن السلطة، فإنّ الغالبية العظمى من المشاركين (72٪) يعتقدون أنّ "الرجل يجب أن يكون له القرار النهائي في جميع المسائل العائلية"، وفقط 28% لا يوافقون على هذا الاعتقاد. وأعلى مستوى من التأييد حول أنّ "العائلة يجب أن يهيمن عليها الذكور" كان في بردلة بنسبة (78٪)، يعقبها البلدة القديمة في الخليل بنسبة (74٪) والجفتلك بنسبة (65٪). وفي حين تتفق أغلبية النساء والرجال على ذلك، إلا أنّ لديهم درجات متفاوتة، وتعتقد 58% من النساء و86% من الرجال أنّ السلطة ينبغي أن تكون في أيدي أفراد العائلة الذكور، فنرى هنا أنّ هناك فرقاً في النوع الاجتماعي قدره 28 نقطة.

رسم بياني 6

مدى الاتفاق مع عبارة أنّ "الرجل صاحب القرار الأخير في المنزل" حسب المنطقة والنوع الاجتماعي

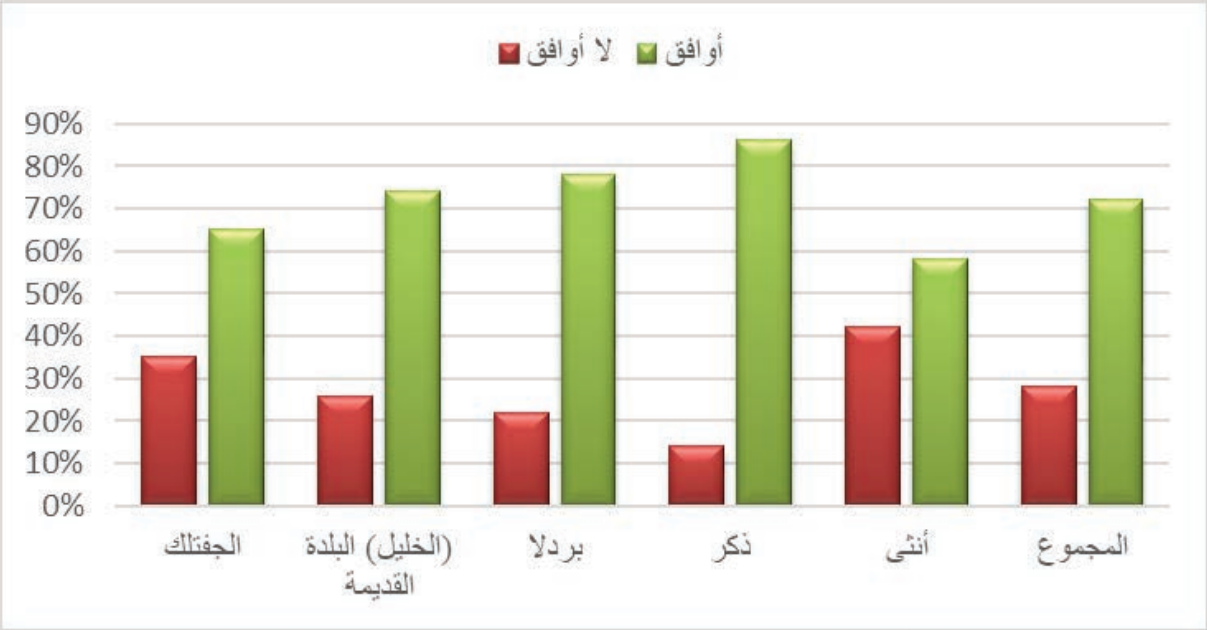

وتمثل الاعتقادات بأنّ "مكان المرأة هو المنزل" وعلى "أن يكون القرار النهائي في العائلة للرجل" أفكاراً تقليدية ومحافظة، ولكن بنفس الوقت تناقض الواقع المعقد. فلا يوافق جميع الفلسطينيين في المناطق المستهدفة على الأفكار المبينة أعلاه فهنالك أغلبية 54% لا توافق على المعتقد الأول و28% لا توافق على المعتقد الثاني.

إنّ المجتمع الفلسطيني في مرحلة انتقالية حول الذكورية، فهو يخفي الحقيقة بأنّ المرأة لديها قول أكثر في المسائل ذات الصلة في الأسرة، مما تعترف به كل من النساء والرجال، كما تكشف الدراسة الحالية. وينسجم ذلك مع الإدراك الحسي الذي يوفره المجتمع للرجل بدوره القيادي الذكوري، على الأقل في نظر الآخر، مع إخفاء المستوى الحقيقي لنفوذ النساء الذي يجب أن يبقى غير معترف به. ووفقاً لعدد من المشاركين في المجموعات البؤرية تنصح النساء: اسمحوا له أن يكون رجلاً في العلن، واتخذن جميع القرارات وراء الأبواب الموصدة".[86]

وأشارت نساء أخريات، ولا سيما النساء اللاتي يعملن خارج العمل الرسمي، إلى أمثلة كثيرة حول أدوار صنع القرار التي يضطلعن بها على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي:

"زوجي يعمل دائماً، فعليّ اتخاذ القرارات المتعلقة في المنزل والأطفال". (امرأة، البلدة القديمة في الخليل، 43 سنة)

" أنا مسؤولة عن الإدارة المالية في المنزل، فزوجي يعطيني دخله، وبالرغم من أنّ هذا جيد بالنسبة لي، إلا أنّه عبء كبير عليّ تحمله". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

وتظهر النساء العاملات في القطاع الرسمي مستوى أعلى من المشاركة في صنع القرار في الأسرة، مشيرات لعلاقات قائمة على المساواة بين الرجل والمرأة، قائلات:

"أنا وزوجي نعمل كمعلمين، ومعاً نتخذ القرارات فيما يختص بالقضايا المنزلية". (امرأة، بردلة، 45 سنة)

"أنا على دراية بحقوقي، وتزوجت رجلاً يتفهم حقوقي، فهو يرى أنّه من المفيد لنا أن نتشاور ونتخذ القرارات معاً". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

86 CAWTAR, Arab Women and Decision-Making, 2007 (Main author and editor: Nader Said-Foqahaa). file:///C:/Users/user/Downloads/project3%20(1).pdf.

وفي بعض الحالات، تتمتع المرأة بالسلطة الكاملة لاتخاذ القرارات نتيجة لبعض الظروف غير العادية مثل غياب الزوج أو الانفصال العائلي:

"زوجي في الأردن، و يجب عليّ أن أعمل هنا في المستوطنات مع بعض أطفالي. فأنا المعيلة الرئيسية لجميع أفراد الأسرة، ولا يتخذ زوجي أي قرارات دون موافقتي". (امرأة، الجفتلك، 54 سنة)

"زوجي لديه إعاقة، وعليّ أن اتخذ جميع القرارات". (امرأة، بردلة، 53 سنة)

"عندما هدم منزلنا، كنا منفصلين. لدينا أربعة أطفال ويقوم زوجي برعاية اثنين وأنا أرعى اثنين، و نحن بالكاد نلتقي وكل لديه حياته الخاصة". (امرأة، بردلة، 61 سنة)

وفي حين أنّ العديد من النساء لهن دور غير معترف به في صنع القرار داخل الأسرة، فإنّ البعض الآخر يراكمن قدرات تفاوضية تساهم في التأثير على القرارات. وهذا نتيجة وجودهن في البيت وفي المجتمع في غياب الزوج، ولكن أيضاً من علاقاتهن مع أبنائهن الأكبر سنا والمتعلمين:

"أتشاور مع أبنائي الأكبر سناً لاتخاذ القرارات، فهم يساعدونني على تأكيد رأيي ويتفهمون وجهة نظري ويستخدمون نفوذهم كذكور ومتعلمين للتفاوض على قضايا مهمة مثل شراء أرض أو بناء منزل أو تعليم إخوتهم". (امرأة، بردلة، 61 سنة)

"تتمتع النساء في مجتمعنا بسلطة أكبر مما يعتقده الغرباء، فعلى مستوى الأسرة يغيب الرجل وتكون المرأة حاضرة وتتخذ قرارات بشأن جميع جوانب الحياة الأسرية، فالرجال متعبون دائماً من العمل الشاق ولا يبدون أي اهتمام بالأمور المنزلية". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

وفي حين أنّ هذا يعكس التعقيد في أدوار النوع الاجتماعي، فإنّ ذلك لا ينبغي أن يخفي حقيقة أنّ المجتمع لا يزال أبوياً إلى حد كبير. وتعكس تجارب وآراء النساء والرجال الذين شاركوا في الدراسة النوعية، الواقع المعقد المتمثل في السيطرة على المرأة، قائلين:

"أقوم بكل العمل في المنزل وفي المزرعة، ولكن زوجي له القول النهائي في جميع القرارات". (امرأة، الجفتلك، 41 سنة)

"يسمح لي زوجي باتخاذ قرارات بشأن المسائل الصغيرة، ولكنه صاحب القرار في كل القضايا الكبيرة التي تهمني وتخص الأسرة، بما في ذلك التعليم والصحة وإنفاق المال والتنقل". (امرأة، البلدة القديمة في الخليل، 47 سنة)

"زوجي لديه السيطرة الكاملة عليّ وعلى أطفالي، فهل تتوقع مني اتخاذ أي قرارات حقيقية؟"(امرأة، بردلة، 47 سنة)

"المجتمع يعطي الرجال السلطة الكاملة لاتخاذ القرار واستخدامه عندما يحلو لهم ذلك". (شاب، الجفتلك، 19 سنة)

هذه المعتقدات ليست سوى انعكاس للمواقف الأشد صرامة عندما يتعلق الأمر بحركة المرأة والسيطرة على جسدها. وعلى الرغم من أنّ المرأة قد تكون أخفت أو تفاوضت أو فوّضت صنع القرار في الشؤون الأسرية، إلا أنّ تأثيرها أقل بكثير على القرارات المجتمعية كما يوضح القسم التالي.

التنقل والمشاركة العامة

تبيّن نتائج البحث أنّ المعتقدات والمستويات المتدنية للمشاركة العامة للمرأة المذكورة أعلاه، تعززها نظرة المشاركين لحقوق المرأة في التنقل وحرية الحركة. حيث أنّ الغالبية العظمى من المشاركين (92٪) يعتقدون أنّه لا ينبغي على المرأة مغادرة المنزل دون الحصول على إذن من فرد يتمتع بسلطة ذكورية في العائلة. وهم أكثر تشككا في مشاركتها الحرة في الأحداث واللقاءات الاجتماعية والسياسية المحلية، ويقول 96٪ من المشاركين أنّ المرأة يجب أن تحصل على إذن من سلطة ذكورية قبل المشاركة، و91٪ يعتقدون نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بزيارة المرأة لمركز نسوي محلي. ويعتقد 76% من المشاركين أنّ المرأة ينبغي أن تحصل على إذن من ذكر لتكون قادرة على زيارة عيادة صحية، وبالرغم من أنّ هذه النسبة أقل من النسب السابقة إلا أنّها تعتبر أغلبية. وهذه المعتقدات منتشرة على نطاق واسع في المجتمعات المحلية وفي جميع المناطق المستهدفة. وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي للمشاركين، تتفق النساء عموماً مع المقولات المذكورة أعلاه، مع وجود فروق بسيطة، فعلى سبيل المثال، 3٪ من الرجال لا يوافقون على أن تترك المرأة المنزل دون إذن، و14٪ من النساء لا يوافقن على ذلك. والفجوة بين الجنسين أكثر وضوحاً عندما يتم سؤالهم عن شدة اتفاقهم أو عدم اتفاقهم مع الحاجة إلى الإذن، فعلى سبيل المثال، واحد من بين كل ثلاثة رجال "يوافقون بشدة" على حصول المرأة على إذن، إلا أنّ واحدة من كل عشر نساء يشعرن بنفس الطريقة. وفي نفس الوقت 23٪ من الرجال أجابوا ب"أوافق بشدة" عندما سئلوا عن حاجة المرأة لإذن لزيارة عيادة صحية، و7٪ فقط من النساء يشعرن بنفس الطريقة.

رسم بياني 7

مدى الاتفاق مع فكرة أنّ المرأة يجب أن تأخذ إذن رجل من العائلة لمغادرة المنزل حسب النوع الاجتماعي

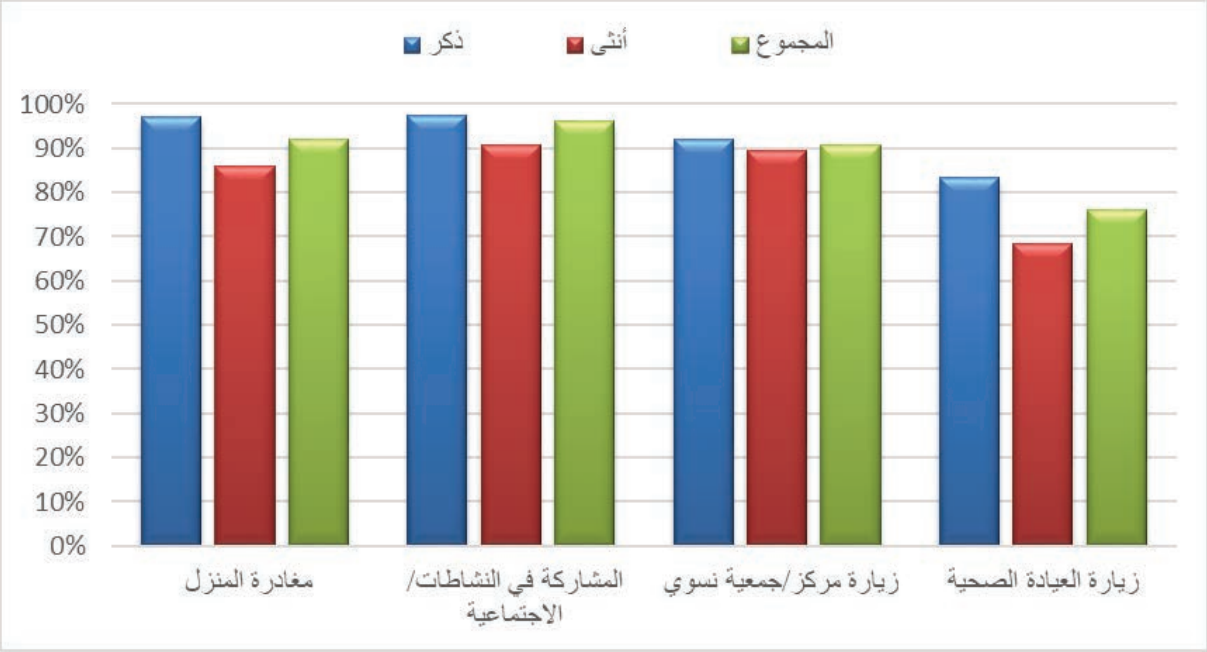

وتترسخ هذه المعتقدات في مجموعة معقدة من عوامل اجتماعية واقتصادية ومؤسساتية، وعوامل مرتبطة بالاحتلال.

"مكان المرأة الطبيعي هو في المنزل لتعتني بالأطفال والمنزل، ويجب أن لا تهتم بالقضايا العامة". (شاب، البلدة القديمة في الخليل، 17 سنة)

"أنا شابة وسأحصل على شهادتي الجامعية ولكن في آخر المطاف سأتزوج وسأعلق شهادتي الجامعية في المطبخ حيث سأكون". (شابة، الجفتلك، 18 سنة)

وبالنسبة لكثير من النساء المهمشات، فإنّ الأمر يتعلق بإدارة القيود الزمنية والحاجة إلى تحقيق التوازن بين أدوارهن المنزلية وأعمالهن الأخرى لتوفير الدخل. فمعظم النساء يعملن في رعاية المنزل والأطفال والأشخاص المصابين بمرض أو عجز والعمل مع بقية أفراد الأسرة لتوفير دخل كاف لدعم الاحتياجات الأساسية ودفع القروض. والعديد من النساء لا يرين أي فائدة بالمشاركة في الأنشطة السياسية وصنع القرارات والحصول على المناصب.

"لقد تعبت من اضطراري إلى القيام بكل شيء، فالحياة صعبة جداً، فأنا أصارع ما بين الفقر، ومحاولة تلبية نفقات العائلة، ورعاية الأطفال، والاضطرار إلى البقاء في المنزل في حال حدوث هجمات من قبل المستوطنين أو الجنود، والعمل في المزرعة ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. فلماذا أريد أن أفعل المزيد؟"(امرأة، الجفتلك، 51 سنة)

"لماذا يريد أي شخص المشاركة في الأنشطة السياسية؛ فالجميع يشاركون من أجل مصلحتهم الخاصة، فما الذي سأكسبه من مشاركتي؟! وكيف ستتغير حياتي في هذا المنطقة المحاطة بالمستوطنات ومصادرة الأراضي والحواجز؟!" (امرأة، بردلة، 61 سنة)

ويشير آخرون إلى عدم وجود فرص للمشاركة، فالهيكلية الحكومية والمؤسساتية الضعيفة ومنظمات المجتمع المدني لا تساهم في توفير فرص للمشاركة. وفي حين أنّ بعض النساء يفتقرن إلى أي معرفة بهذه الفرص، يشير آخرون أنّ هناك استهدافاً موسمياً لهذه المجتمعات المهمشة. والمشاركة السياسية محدودة نتيجة لضعف الأحزاب السياسية في هذه المجتمعات، حيث ينصب التركيز على العلاقات والولاءات القبلية والعشائرية، وهذه العشائر هي المصدر الرئيسي للدعم الاقتصادي والأمن، وحل النزاعات في ظل ضعف سيادة القانون والجهات المنفذة، وعدم توفر الخدمات الحكومية الكافية. وتتيح المجالس المحلية فرصة لمشاركة النساء، وأفدن بأنّهن يواجهن عقبات متعددة أمام المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار في هذه المجالس، وتستند انتخابات هذه المجالس في الغالب على الترتيبات والقرارات القبلية التي لا علاقة لها بالعملية الديمقراطية.

"لا توجد فرص حقيقية للمشاركة، فهم يتذكرون تنظيم بعض الأنشطة لتثقيف النساء بين الحين والآخر. وتشكك النساء في دوافع منظمي أي أنشطة تستهدف النساء لأن هذه الأنشطة موسمية وممولة ومتصلة بمشاريع مؤقتة". (خبيرة، الجفتلك، 47 سنة)

"المرأة لا ترى فائدة في المشاركة لأنّ حياتها لا تتغير؛ ففي قريتنا، هناك عدد قليل فقط من النساء المشاركات، وعندما تتم دعوة نساء أخريات، يشعرن بأنهن أرقام يستخدمن من أجل تعبئة استمارات التسجيل". (خبيرة، بردلة، 45 سنة)

"الأحزاب السياسية ضعيفة جداً الآن، فحزب واحد يسيطر على القرية، وعدد قليل من الرجال وبعض زوجاتهم هم المستفيدون من السلطة". (خبيرة، البلدة القديمة في الخليل، 43 سنة)

وتؤدي الظروف والقيود المرتبطة بالاحتلال إلى توطيد الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تميز ضد المرأة وتنبذ مشاركتها المحتملة في الشؤون العامة.

"من الصعب جداً التنقل خارج بيتي، فأنا أعيش بالقرب من المستوطنة ولا أشعر بالأمان عند الخروج؛ لذلك لا أتنقل". (امرأة، البلدة القديمة في الخليل، 45 سنة)

"تُعقد العديد من الاجتماعات السياسية في المساء، وزوجي يقلق على سلامتي بسبب الجنود وتدريباتهم المفاجئة بالقرب من البيت". (عضو في مجلس المحلي، المنطقة (ج)، 41 سنة)

وفي حين أنّ جميع الأدلة والبيانات المذكورة أعلاه تؤكد محدودية مشاركة النساء، فإنّ غالبية المشاركين يعربون عن رضاهم للمستوى الحالي للمشاركة بين النساء. فعلى سبيل المثال، ٪81 من المشاركين في الاستبيان يقولون أنّ النساء في مجتمعاتهن "قادرات على المشاركة في المناسبات واللقاءات المجتمعية". وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد ٪86 أنّ النساء في مجتمعاتهن "قادرات على المشاركة في صنع القرار داخل أسرهن".

ورضا المشاركين عن مستوى مشاركة المرأة يعبر عن واقع شخصي وموضوعي في نفس الوقت. فمن الناحية الشخصية، معظم أفراد المجتمع لديهم توقعات منخفضة لمشاركة المرأة؛ ولذلك أي علامة تدل على المشاركة أو عدد محدود من النساء المشاركات يصبح مبالغ فيه ويعتبرإنجازاً كبيراً من جانب البعض.

"نحن فخورات جداً بمشاركة المرأة في الشؤون المجتمعية، فنحضر محاضرات وجلسات توعوية، وهنالك امرأتان في جلسة التخطيط مع منظمة غير حكومية تعمل في مجال الزراعة، ولدينا عضوتان في المجلس المحلي". (امرأة، الجفتلك، 45 سنة)

ويرى آخرون أنّ مشاركة المرأة غير ضرورية وبالتالي فهم لا يتقبلون أي مستوى من مشاركتها:

"لماذا يردن المشاركة؟! الرجال هم الذين ينبغي أن يقوموا بالعمل خارج المنزل؛ ما الذي تريده هذه النساء من المشاركة في السياسة ومجلس القرية؟! يجب عليهن البقاء في منازلهن وتربية أطفالهن". (امرأة، بردلة، 47 سنة)

ومن الناحية الموضوعية، تبذل بعض النساء الناشطات في المنطقة (ج) و(H2) جهوداً كبيرة للتغلب على الحواجز التي تواجه مشاركة المرأة في مجتمعاتهن المحلية. ومعظم هؤلاء النساء يأتين من منظمات أو نقابات تعزز حقوق المرأة، وبعضهن عضوات في أحزاب سياسية.

"النساء من البلدة القديمة في الخليل هنّ أكبر مجموعة تشارك في المسيرات التي تطالب بحقوق المرأة، ففي الثامن من آذار وفي العديد من المناسبات الأخرى، ترونهن في الخطوط الأمامية لكل نشاط". (ناشطة سياسية، البلدة القديمة في الخليل، 50 سنة)

"عن طريق التعاون الزراعي، نجتمع لتنسيق وتقديم مطالب لمصلحة المرأة للمجلس المحلي وبعض الممولين". (امرأة، بردلة، 46 سنة)

"أنا عضوة ناشطة في المجلس المحلي، وأواجه تحديات كثيرة، ولكني صامدة وسأواصل العمل نيابة عن النساء". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

"أنا صانعة القرار على أعلى مستوى في المحافظة، وأساعد في صياغة السياسات والبرامج في العديد من المجالات وبالأخص القضايا الاجتماعية واحتياجات المرأة". (خبيرة، البلدة القديمة في الخليل، 52 سنة)

الفصل الثالث.

تحليل العنف المبني على النوع الاجتماعي (عنف الاحتلال والعائلة) وحقوق المرأة ضحية العنف

المواقف والمعتقدات المذكورة في الفصل السابق، تتفاقم بسبب النظام المعقد المبني على الهيمنة الذكورية. يقدم هذا الفصل تحليلاً للعنف الأسري والعنف الناتج عن ممارسات الاحتلال وتقاطع كلاهما، مع التركيز على حجم وشدة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وحقوق النساء والفتيات ضحايا العنف.

العنف المرتبط بالاحتلال

أظهرت العديد من الدراسات[87] أدلة على دور الاحتلال بارتكاب العنف بصورة منهجية، والحفاظ على الترتيبات المنهجية العنيفة، وتعزيز التقاليد المجتمعية والهياكل العنيفة، وقدمت هذه الدراسة أدلة إضافية على ذلك. ويصف القسم التالي الاعتداءات المباشرة ووتيرة تعرضهم لها من قبل الاحتلال كما ذكر من قبل المشاركين.

الاعتداءات ضد أفراد العائلة

أفاد الزوج/ الزوجة باعتداء قوات الاحتلال والمستوطنين على الشريك:

- أكثر الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها ضد الزوج هي الاعتداءات التي يرتكبها الجنود أو المستوطنون المتمثلة بالإهانة أو الشتم، فأفاد 53٪ عن حدوث ذلك، ومن بينهم 47٪ تعرضوا للانتهاكات بضع مرات أو أكثر.
- أفادت نسبة 49٪ من النساء بأنّ قوات الاحتلال الإسرائيلية اعتقلت أو احتجزت أزواجهن لفترة من الزمن.
- أفادت نسبة 40٪ من النساء بأنّ أزواجهن تعرضوا للضرب أو جرحوا من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين الإسرائيليين.

رسم بياني 8

نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال بحق الأزواج

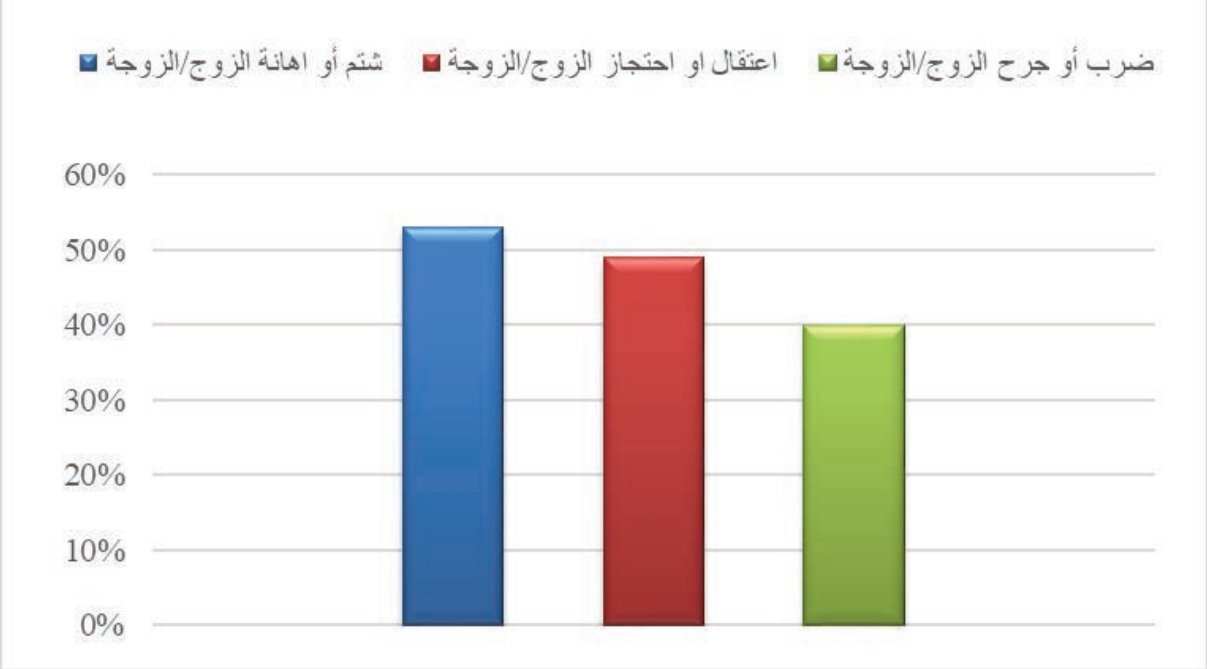

الاعتداءات ضد الأفراد

إفادات المشاركين عن تعرضهم للاعتداءات:

- أفاد أكثر من 46٪ أنّهم تعرضوا للإهانة أو الشتم من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين. حيث تعرض أكثر من ثلثهم للإهانة والشتم عدة مرات أو أكثر.
- أفاد 24٪ بأنّهم احتجزوا أو اعتقلوا من قبل قوات الاحتلال.
- أفاد 22٪ بأنّهم تعرضوا للضرب أو جرحوا من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين الإسرائيليين.
- أفاد أكثر من 20٪ أنهم شهدوا مقتل أحد أقربائهم من الدرجة الأولى، مع 12٪ من المشاركين شاهدوا مقتل العديد من أقاربهم.

87 الرجاء الاطلاع على قائمة المراجع في نهاية التقرير.

رسم بياني 9

نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال ضد أفراد الأسرة بحسب المنطقة

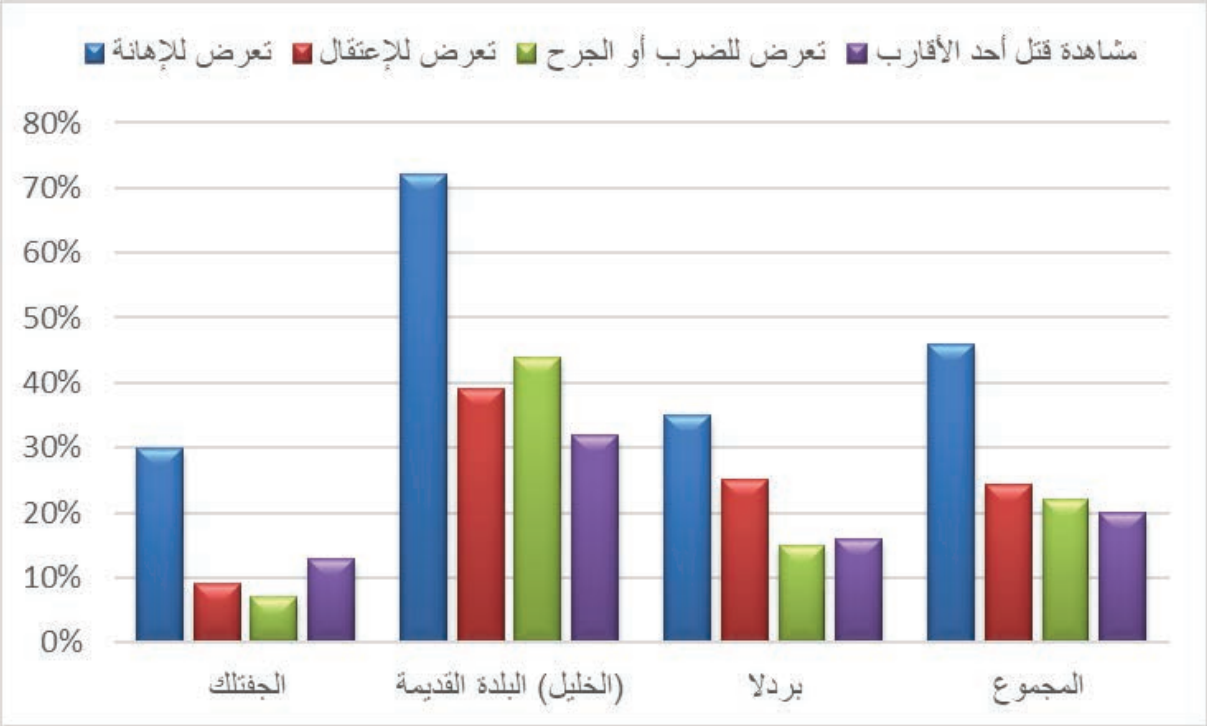

إطار 2

الاعتداءات حسب مواقع البحث

البلدة القديمة في الخليل: انتهاكات يومية ومستمرة

من مرة.

- مصادرة الأراضي هو مصدر أساسي للقلق في بردلة
- أفادت نصف العائلات في بردلة عن مصادرة لأراضيهم بشكل كلي أو جزئي. و43% منهم تعرضوا لذلك أكثر من مرة.
- كما أنّ 47% من العائلات في بردلة ما تزال محرومة من الوصول لأراضيها المتبقية، ويتكرر هذا عند حوالي 40% منهم.
- بالإضافة إلى 70% من العائلات في بردلة تعرضت لمداهمات منزلية، و57% منهم عانوا من ذلك بضع مرات أو أكثر.
- الهجمات على الجفتلك
- عانت 44% من عائلات قرية الجفتلك من مداهمات منزلية من قبل الاحتلال ونصفهم عانوا من ذلك بضع مرات أو أكثر.
- 32% من المشاركين أفادوا أنّ قوات الاحتلال اعتقلت أو حبست أزواجهم.

تظهر البيانات أنّ سكان منطقة (H2) يعانون من اعتداءات يومية متواترة وخطيرة، وكذلك تعاني المنطقتان بردلة والجفتلك من العديد من الانتهاكات:

- الغالبية العظمى (89%) من العائلات في البلدة القديمة في الخليل تعرضوا لمداهمات منزلية من قبل الاحتلال، و73% منهم تعرضوا لذلك بضع مرات أو بشكل كثير.
- وأفاد 72% من المشاركين أنّه تم شتمهم أو إهانتهم من قبل قوات الاحتلال او المستوطنين، و60% منهم تعرضوا لذلك بضع مرات أو أكثر.
- وأفاد 44% من سكان البلدة القديمة في الخليل أنّهم تعرضوا للضرب أو جرحوا من قبل قوات الاحتلال أو المستوطنين، وأكثر من الثلث تعرضوا لذلك بضع مرات أو أكثر.
- تم احتجاز أو اعتقال 39% من المشاركين وحوالي الثلث تعرض لذلك بضع مرات أو أكثر.
- أفاد 32% من المشاركين أنّهم شهدوا مقتل الأقارب من الدرجة الأولى على يد الاحتلال أو المستوطنين و16% شهدوا ذلك أكثر

الاعتداءات ضد العائلات

- إنّ مداهمات المنازل من قبل الاحتلال والمستوطنين منتشرة ومتواترة في المناطق الثلاثة المستهدفة (H2 والجفتلك وبردلة)، فأفاد 68% من المشاركين عن تعرضهم لهذه المداهمات. والمقلق هو التكرار لمثل هذه المداهمات حيث أفاد 50% أنّهم تعرضوا لمداهمات بيوتهم بضع مرات أو أكثر.
- وأفاد 26٪ من المشاركين بأنّ أراضيهم صودرت بشكل كامل أو جزئي، ومُنع 22% من الوصول إلى أراضيهم. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد 13٪ من المشاركين أنّ محاصيلهم تضررت أو دمرت من قبل القوات الإسرائيلية أو المستوطنين.
- أفاد 13% من المشاركين أنّ قوات الاحتلال أو المستوطنين أغلقت بيوتهم.
- أفاد 8% من المشاركين أنّ قوات الاحتلال أو المستوطنين أغلقوا محالهم التجارية.
- أفاد 8٪ من المشاركين بأنّ منزلهم هدم (كلياً أو جزئياً)، وأكثر من 4٪ أكثر من مرة واحدة.

رسم بياني 10

نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال الجماعية ضد الأسرة

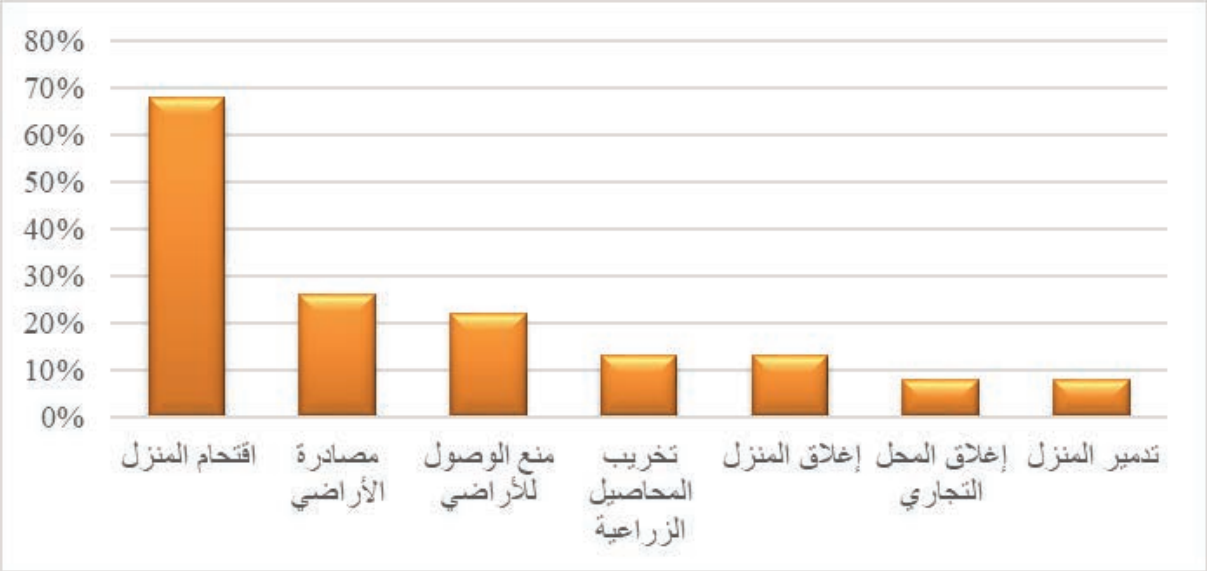

إطار 3

التباين حسب النوع الاجتماعي – خطر التعرض للعنف بشكل فردي من قبل الاحتلال

هنالك فجوة واسعة حسب النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتعرض للعنف الشخصي من قبل الاحتلال، حيث يتعرض الرجال لذلك بنسب أعلى من النساء ويرجع هذا بشكل أكبر نتيجة تواجد الرجال بشكل أعلى في الحيز العام متعرضين لممارسات الاحتلال، مثل الحواجز والطرق وأماكن العمل والدخول لأراضي الاحتلال والأراضي الزراعية، ومشاركتهم في أحداث عامة مثل المظاهرات والاشتباكات مع جنود الاحتلال والمستوطنين.

رسم بياني 11

نسبة الإقرار باعتداءات الاحتلال ضد أفراد الأسرة حسب النوع الاجتماعي

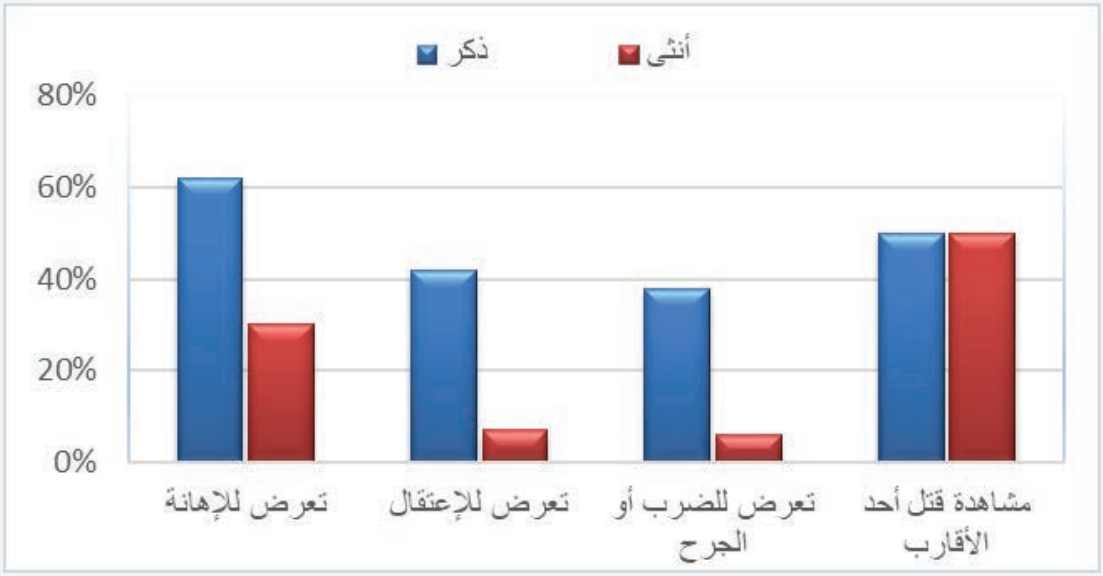

- وعلى سبيل المثال، أفاد 26% من الرجال الفلسطينيين في المناطق المستهدفة تعرضهم للإهانات والشتم من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين وأفادت 03% من النساء تعرضهن لمثل هذه الانتهاكات.
- 24% من الرجال أفادوا أنّهم تعرضوا للاعتقال أو الحبس من قبل قوات الاحتلال مقارنة مع 7% من النساء.
- 83% من الرجال أفادوا أنّهم تعرضوا للضرب والجرح من قبل قوات الاحتلال أو المستوطنين في حين تعرضت 6% من النساء لذلك.
- أفاد الرجال والنساء بنسب متساوية لتعرضهم لصدمة مشاهدة مقتل أقارب لهم من الدرجة الأولى.

العنف المبني على النوع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية - ثقافية

تكشف هذه الدراسة الظروف والمعايير المجتمعية التي تؤدي إلى الحفاظ على العنف المبني على النوع الاجتماعي واستدامته. ويتناول هذا القسم العنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة مع التركيز على العنف ضد المرأة من قبل الزوج.

تقييم وتبرير العنف المبني على النوع الاجتماعي

يعتبر ما يقارب ثلاثة من بين خمسة مشاركين في الاستبيان بنسبة 59٪ أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي مشكلة في مجتمعاتهم، ويعني ذلك أنّ أكثر من اثنين من بين خمسة مشاركين بنسبة 41٪ لا يعتبرون العنف المبني على النوع الاجتماعي مشكلة. ومنطقة (H2) تنظر إلى العنف كمشكلة بشكل أكبر، حيث 83٪ يعتبرون أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي مشكلة، مقارنة مع 51٪ في الجفتلك و43٪ في بردلة. وتعتبر النساء أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي يمثل مشكلة أكثر من الرجال فإنّ 69٪ من النساء يعتبرنه مشكلة و49٪ من الرجال كذلك. ويعكس ذلك الحجم الفعلي للمشكلة وتأثيرها الحقيقي على المجتمع.

رسم بياني 12

مدى الاتفاق مع فكرة أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي يشكل مشكلة اجتماعية حسب المنطقة والنوع الاجتماعي

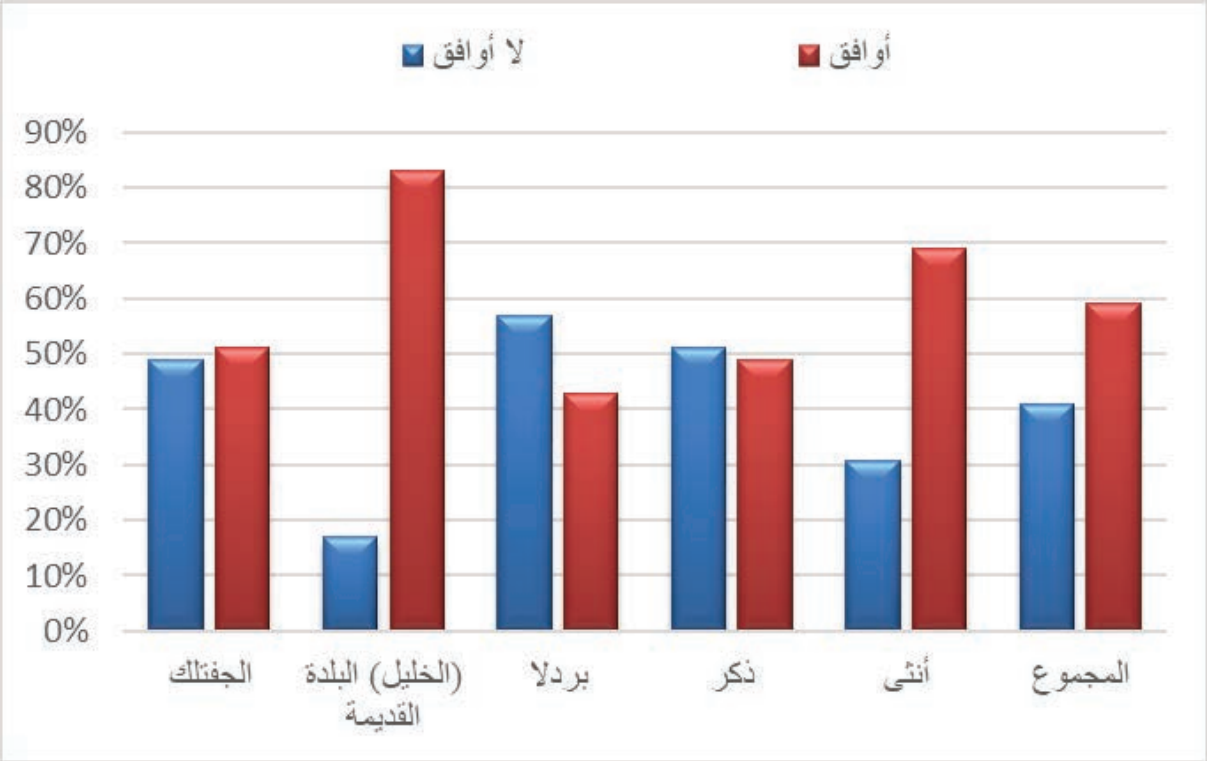

وقدّم عدد كبير من المشاركين، الذين لا يعتبرون العنف المبني على النوع الاجتماعي مشكلة، مبررات مختلفة لاستخدام العنف ضد النساء والفتيات، حتى أولئك الذين يعتقدون أنها مشكلة.

العصيان: أظهرت الدراسة أنّ 23٪ من المشاركين يوافقون على أنّه مبرّر للرجل أن يضرب زوجته أو ابنته إذا خالفت أوامره، غير أنّ الأغلبية ترى أنّ ذلك غير مقبول. وتعتقد أغلبية كبيرة بنسبة 87٪ أنّه من غير المقبول أن يقوم الرجل بحرمان زوجته أو ابنته من الموارد المالية إذا لم تنفذ أوامره. ومن المثير للاهتمام أنّ عدداً أكبر من المشاركين الذكور بنسبة 23٪ يجدون الضرب أكثر قبولاً للتعامل مع العصيان من عقوبة الحرمان من الموارد المالية.

"الرجال يرجعون إلى البيت منهكين وبعض النساء لا تكف عن الإزعاج والطلب المستمر، ويجب إيقافهن". (امرأة، الجفتلك، 42 سنة)

"بعض النساء جاهلات، ولا يعرفن كيفية التعامل مع أزواجهن، ويجب أن يعاقبن حتى يتصرفن بطريقة جيدة".(امرأة، بردلة، 39 سنة)

الميراث: الغالبية العظمى من المشاركين بنسبة 96٪ لا يوافقون على حرمان المرأة من ميراثها، وفقط 4٪ يوافقون على ذلك. ونسبة المشاركين الموافقين أعلى في البلدة القديمة وبردلة بنسبة 6٪ من الجفتلك بنسبة 1٪. ومستوى الموافقة أعلى أيضاً بين الرجال بنسبة 7% من النساء بنسبة 1%. ولا تعكس هذه المواقف الواقع، حيث يشير معظم المشاركين في الدراسة إلى الشرع الإسلامي في قضية الميراث (ترث المرأة نصف الحصة التي يحصل عليها الرجل) وهذا لا يمارس دائماً كما توضح المقولات أدناه:

"معظم النساء في قريتنا يتم تجريدهن من ميراثهن". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

"لماذا على المرأة أن ترث عندما يطلب من الرجال تغطية جميع نفقات الحياة الأسرية؟!" (شاب، البلدة القديمة في الخليل، 20 سنة)

السيطرة على الحياة الجنسية للمرأة: تشير النتائج إلى أنّ السيطرة على الحياة الجنسية للمرأة هو أكثر المبررات انتشاراً للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية. وهو المحرك الرئيسي والتبرير المقبول على نطاق واسع للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ووجدت غالبية المشاركين في الدراسة بنسبة 55٪ أنّه من المبرر للرجل قتل فتاة في الأسرة إذا كانت حاملاً خارج إطار الزواج وبنسبة 45٪ لا يوافقون على ذلك. وحتى في حال تزوجت المرأة دون موافقة أسرتها، وجد 34٪ من المشاركين أنّه من المبرر قتلها بينما 66٪ لا يوافقون على ذلك. والأكثر إثارة للقلق هو حالة الفتاة أو المرأة المغتصبة، فإنّ 22% من المشاركين يجدون أنّه من المبرر قتلها إذا تعرضت للاغتصاب و 78% لا يوافقون على ذلك.

ومعدل تبرير قتل الفتاة في حالة الاغتصاب أعلى في البلدة القديمة في الخليل بنسبة 29٪ عنه في بردلة بنسبة 25٪) والجفتلك بنسبة (12٪). ويجد الرجال مبررات في قتل النساء بمعدلات أعلى من النساء، فعلى سبيل المثال، أفاد 66% من الرجال أنّه من المبرر قتل المرأة الحامل خارج إطار الزواج مقابل 43% بين النساء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ 31% من الرجال يجدون أنّه من المبرر قتل المرأة المغتصبة، في حين أنّ 13% فقط من النساء يوافقن على ذلك. وعلاوة على ذلك، 45% من الرجال يجدون أنّه من المبرر قتل المرأة إذا تزوجت دون موافقة عائلتها، وتقل النسبة إلى النصف بين النساء (21%).

رسم بياني 13

مدى الموافقة على فكرة تبرير قتل النساء ضمن المبررات المجتمعية المختلفة حسب المنطقة والنوع الاجتماعي

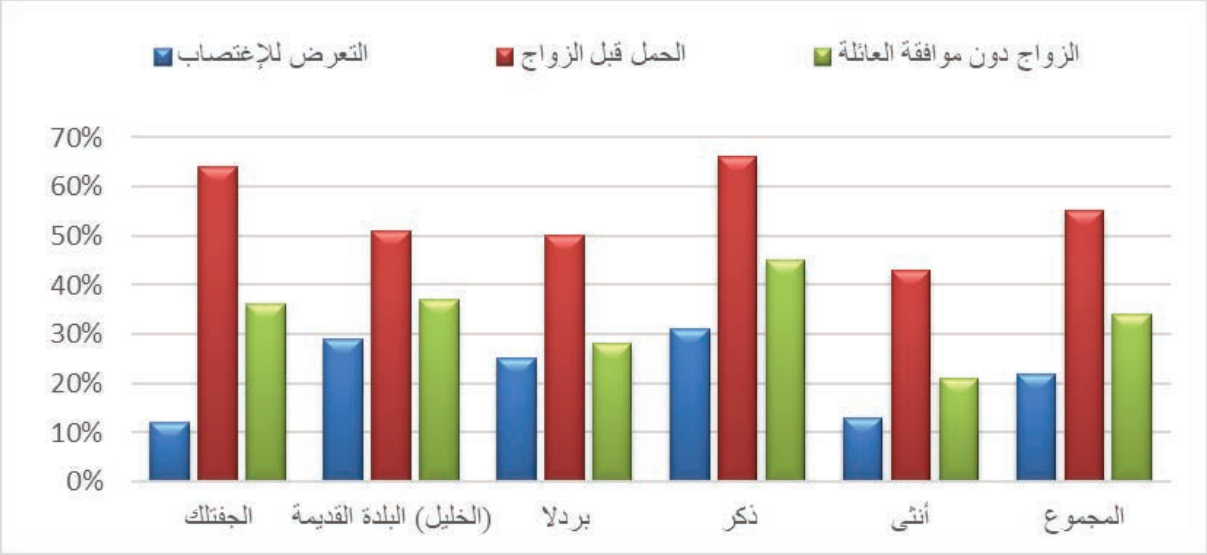

إنّ الآراء المتعلقة بقتل النساء على أساس الشرف قاسية جداً ونابعة من تقاليد ومبررات مجتمعية منتشرة على نطاق واسع:

"المرأة التي تخالف المحرمات يجب أن تقتل". (امرأة، البلدة القديمة في الخليل، 46)

"إذا خرقت المرأة القواعد، فإنّها تجلب العار والفوضى على عشيرتها بأكملها، ويجب على العائلة أن تغسل العار بقتلها".
(شاب، بردلة، 18 سنة)

ويتجلى الاعتقاد في الحاجة إلى السيطرة على جسم المرأة من خلال الموافقة على مفهوم إجبار الرجل زوجته على ممارسة الجنس. وفي حين أنّ هذا ليس رأي أغلبية المشاركين في الاستبيان، وقد تم تجاهله من قبل الغالبية العظمى من المشاركين في المجموعات البؤرية، فلا يزال خُمس المشاركين يعتقدون أنّ للزوج الحق في القيام بذلك. وهذا مقلق بشكل خاص في البلدة القديمة في الخليل، حيث وافق أكثر من ثلث المشاركين بنسبة 36٪ على هذه الفكرة، بالمقارنة مع أكثر من ثمن المشاركين بنسبة 12٪ فقط في المنطقتين الجفتلك وبردلة. وقد وافق 27٪ من الرجال على فكرة أنّ الزوج يمكن أن يجبر زوجته على ممارسة الجنس، في حين أنّ 14٪ من النساء يشاطرن الرأي نفسه.

رسم بياني 14
مدى الموافقة على عبارة "مبرر للرجل اجبار زوجته على المعاشرة الزوجية" حسب المنطقة والنوع الاجتماعي

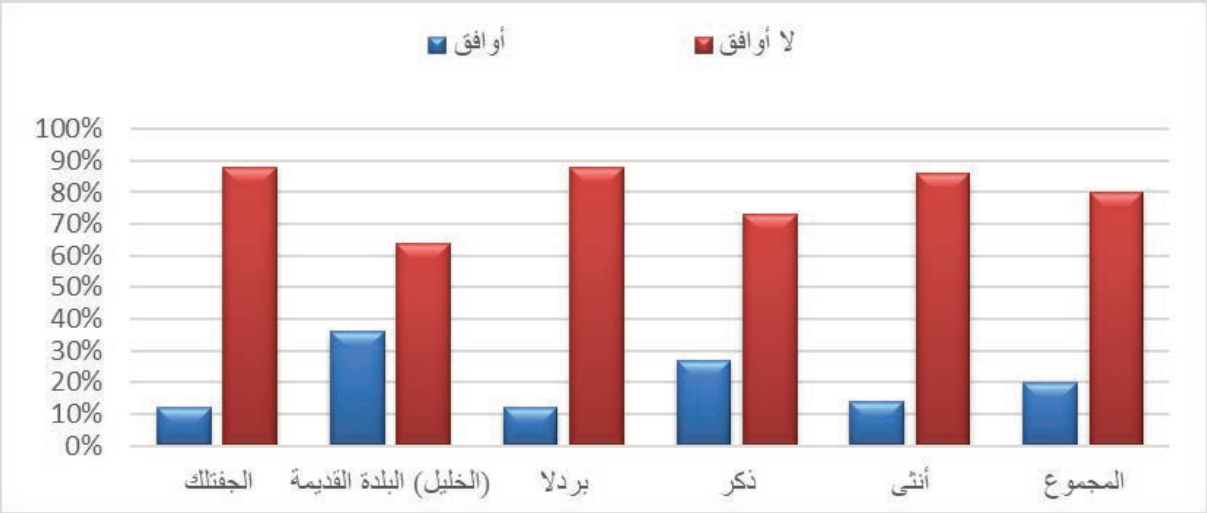

التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي

طرحت الدراسة أسئلة حول تعرض النساء اللاتي سبق لهن الزواج، للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتضمّن الاستبيان أسئلة عن العنف الجسدي والعاطفي والجنسي والمالي. وهنا، يجب أن ننوّه القرّاء بأن يكونوا حذرين في قراءة البيانات والنتائج، لأنها ليست مطلقة. وتمثل هذه البيانات رغبة المرأة في تحمل المخاطر وعدم الإفصاح عن العنف المرتكب ضدها. وتميل النساء بشكل عام، والنساء في المناطق الريفية الأقل تعليماً ولديهن محدودية للوصول إلى الخدمات، إلى عدم الإبلاغ عن الأرقام الحقيقية. وتؤكد على ذلك الدراسات الدولية[88] كما هو موثق في البحث النوعي لهذه الدراسة. ويوضح ذلك بشكل جزئي المعدلات المنخفضة جداً للتعرض للعنف في الجفتلك وبردلة (مناطق ريفية ومعزولة) مقارنة بالبلدة القديمة في الخليل (منطقة حضرية، بالقرب من مؤسسات حكومية وغير الحكومية).

العنف الجسدي: عُرّف العنف الجسدي بالضرب والصفع والدفع والرفس والسحب والركل أو الحرق. وأبلغت ربع النساء عن تعرضهن للعنف الجسدي في حياتهن. من بينهن 19٪ يصفن تواتر العنف الموجه إليهم ب"كثيراً" أو "دائماً". إنّ المعدلات في البلدة القديمة في الخليل هائلة (تصل إلى 50٪) مقارنة بالمنطقتين المستهدفتين (الجفتلك بنسبة 14٪ و بردلة بنسبة 12٪).

العنف العاطفي: هذا النوع من العنف (الذي يشمل الإهانة والإذلال والتهديد والتخويف والإزدراء)، هو أكثر ما أبلغ عنه تواتراً. أفادت 36٪ من النساء المتزوجات بأنّهن تعرضن للعنف العاطفي مرة واحدة على الأقل في حياتهن. وأكبر شريحة منهن (28٪) تعرضن لهذا النوع من العنف ب"كثيراً" أو دائماً". وكانت نسبة تعرض النساء للعنف العاطفي أعلى في البلدة القديمة في الخليل بنسبة (53٪) مقارنة بالنساء في الجفتلك بنسبة (10٪) وبردلة بنسبة (19٪).

العنف الجنسي: 13% من النساء المتزوجات في المناطق الثلاثة اللاتي

88 للحصول على المزيد من المعلومات حول الأسباب التي تؤدي بالنساء والفتيات للإقرار بنسب أقل من الرجال والفتيان حول تقييم المخاطر، يرجى مراجعة: Gender Differences in Risk Assessment: Why do Women Take Fewer Risks than Men? Christine R. Harris , Michael Jenkins University of California, San Diego and Dale Glaser: Glaser Consulting Firm, San Diego, in Judgment and Decision Making, Vol. 1, No. 1, July 2006, pp. 48-63. http://journal.sjdm.org/jdm06016.pdf.

تعرضن لشكل أو أشكال من العنف الجنسي (التحرش والاغتصاب من قبل الزوج، وإجبارهن على الانخراط في ممارسات جنسية غير مناسبة). إنّ معدل النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي في البلدة القديمة في الخليل مقلق بشدة، فبلغ 30٪ مقارنة مع 5٪ في بردلة والجفتلك.

العنف الاقتصادي: هذا النوع من العنف يعرف بأنّه حرمان المرأة من دخلها الخاص، أو الحرمان من الميراث والمصروف. وأفادت ربع النساء المشاركات في الدراسة بأنّهن تعرضن للعنف الاقتصادي، فإنّ 45٪ من النساء في البلدة القديمة تعرضن لشكل واحد على الأقل من العنف الاقتصادي، في حين بلغت نسبة النساء في المناطق المستهدفة الأخرى 6٪. ويرى البعض أن الإنفاق على أفراد الأسرة هو حق ثابت لجميع أفرادها من قبل الرجل، وهذا له مصداقية دينية ومجتمعية في المجتمع الفلسطيني حيث يستشهد الكثيرون بالمقولة: قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق.

رسم بياني 15

نسبة النساء اللواتي تعرضن لأنواع مختلفة من العنف حسب المنطقة

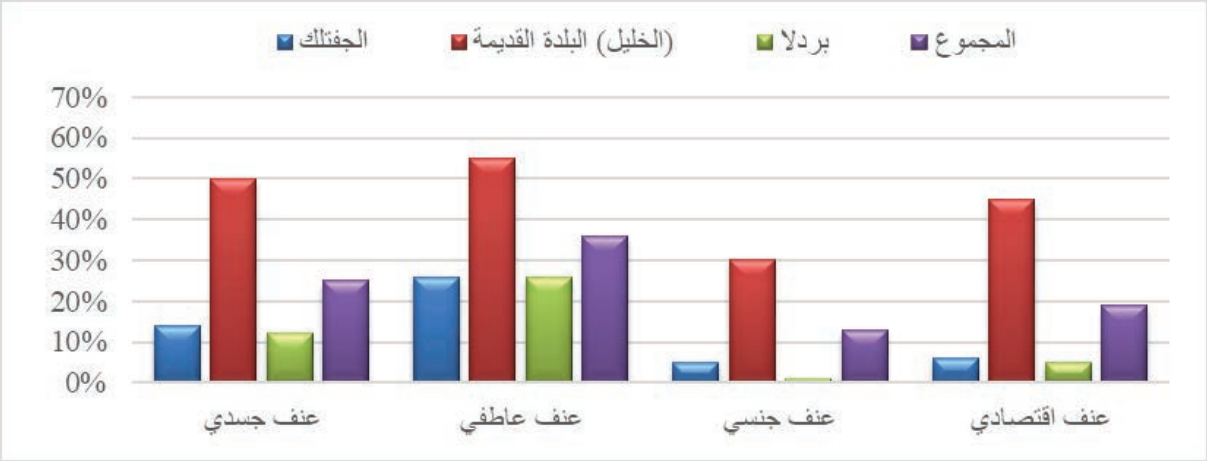

ووفقاً لأصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، فإنّ ارتفاع النسب في البلدة القديمة مقارنة بالجفتلك وبردلة يعكسان مسألة التباين في الإبلاغ عن التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي، كما هو مبينّ في أقسام أخرى من التقرير، فهو واقع موضوعي يعكس الظروف في كل منطقة:

"تتسم المجتمعات الفرعية في البلدة القديمة في الخليل على أنّها الأكثر تحفظا في المنطقة؛ فإنّ المواجهة مع المستوطنين وقوات الاحتلال تخلق بيئة عنيفة على جميع المستويات". (خبيرة، البلدة القديمة في الخليل، 54 سنة)

"ليس لدينا سلطة فلسطينية حقيقية في البلدة القديمة في الخليل، فيسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي بالكامل، وحالة انعدام القانون تجذب أشخاصاً عنيفين لديهم سجلات جنائية، ويشعر الرجال بأنهم يستطيعون التملص من أي انتهاك، فالنساء أكثر عرضة للخطر في هذه الحالة". (خبير، البلدة القديمة في الخليل، 57 سنة)

"لدينا بعض أفراد الأمن السريين الذين يعملون مع السلطة الفلسطينية، وهم يبذلون قصارى جهدهم لحماية المجتمع، ولكن تأثيرهم الحقيقي محدود جداً فيجب عليهم التخفي للقيام بأعمال أمنية". (خبيرة ، البلدة القديمة في الخليل، 47 سنة)

"الوضع الحالي ملائم بالنسبة لبعض الأسر؛ فهم قادرون على الانخراط في النشاط الإجرامي ولا يخضعون للمساءلة". (خبيرة، البلدة القديمة في الخليل)

أما بالنسبة للجفتلك وبردلة، فإنّ انخفاض معدلات الإبلاغ عن العنف تعكس عدداً من العوامل الذاتية والموضوعية:

"إن الناس هنا كتومون، وما يحدث في المنزل يبقى في المنزل. لن تتحدث النساء مع الآخرين عن العنف، فالطبيعة القبلية للمجتمعات لن تسمح للنساء بالتعبير عن العنف داخل القبيلة". (خبيرة، الجفتلك، 35 سنة)

"العديد من النساء لا يعتبرن ممارسات أزواجهن ضدهن عنفاً، لذلك يفاجأن إذا اعتبرت هذه الممارسات عنيفة. (خبيرة، البلدة القديمة في الخليل، 47 سنة)

"لا يوجد عنف في مجتمعنا، ولا نعرف عن هذه الحوادث، فنحن عائلة واحدة ويتم حل جميع القضايا داخليا". (امرأة، بردلة، 47 سنة)

"النساء هنا لا يحرصن على إعلامنا عند تعرضهن للعنف. ليس لديهن وقت للرفاهية؛ فإنهن ينظرن إلى أمورهن الشخصية على أنها هامشية مقارنة بالحاجة إلى رعاية الأسرة". (خبيرة، الجفتلك، 35 سنة).

"لماذا تريد النساء التحدث عن العنف عندما يعرفن أنّهن لا يستطعن الحصول على أي مساعدة حقيقية؟" (خبيرة، بردلة، 47 سنة)

"النساء قويات هنا؛ فهن لا يقبلن العنف؛ وبعضهن يقابلن العنف بالعنف".[89] (خبيرة، الجفتلك، 35 سنة)

"لدى السلطة الفلسطينية في بردلة والجفتلك بعض الحضور الذي يساعد في خلق بيئة من السيادة القانونية، ولكن العديد من الذين يعيشون في ضواحي القرى في المنطقة (ج) يشعرون أنّهم مستثنون من القانون الفلسطيني".(خبيرة، بردلة، 47 سنة)

عنف الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي يعززان بعضهما البعض

وجدت الدراسة بشكل عام أنّ الممارسات الإسرائيلية تغذي مجموعة المعتقدات الموضحة في القسم السابق والموجودة على أرض الواقع.

89 في حين أن هذه الدراسة لم تقم بالتحقق من مدى صحة الادعاءات حول مقتل 4 رجال على أيدي زوجاتهن في المنطقة خلال السنوات الماضية القليلة (لأسباب تتعلق باستخدامهم للعنف أو الزواج من امرأة أخرى وغيرها)، إلا أن الرجال حذرون من حيث تجنبهم لاستفزاز النساء. هذا يفترض بأنه أنتج نسب أقل من عتف الرجال ضد النساء في منطقة أريحا والأغوار. للمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة: A Survey Study of Violence and Services for Women in Jericho and the Jordan Valley, WCLAC, 2017. http://www.wclac.org/userfiles/jerecho.pdf.

عنف الاحتلال ودوره في انعدام الأمن والحماية، وتعزيز القيم المحافِظة

يظهر الاستبيان أنّ الغالبية العظمى بنسبة (61%) مع المقولة، بأنّ "ممارسات الاحتلال وعنف المستوطنين يؤدي إلى زيادة المواقف المحافِظة تجاه مشاركة المرأة في المجتمع". وتعتقد أغلبية أخرى بنسبة (62٪) أنّ عنف جنود الاحتلال والمستوطنين، هو عامل مباشر في الحد من المشاركة العامة للمرأة.

وبالنسبة لبعض شرائح المجتمع، فإنّ العلاقة التعاونية بين الاحتلال والنظام الأبوي هي بمثابة آلية لتقوية الأعراف الموجودة سلفاً والتي تعزز عدم المساواة بين الرجل والمرأة. فعلى سبيل المثال، 71٪ لا يوافقون أنّه من المبرر للآباء أن يخرجوا بناتهم من المدارس بسبب المخاوف الأمنية، ولكن في الوقت نفسه، 29٪ يتفقون مع هذا المفهوم. وبالإضافة إلى ذلك، أجمع 34٪ أنّه من المبرّر للرجال حرمان النساء من فرص العمل خارج المنزل بسبب المخاوف الأمنية بينما 64٪ لا يوافقون على ذلك.

رسم بياني 16

دور الاحتلال الإسرائيلي في تحديد فرص النساء

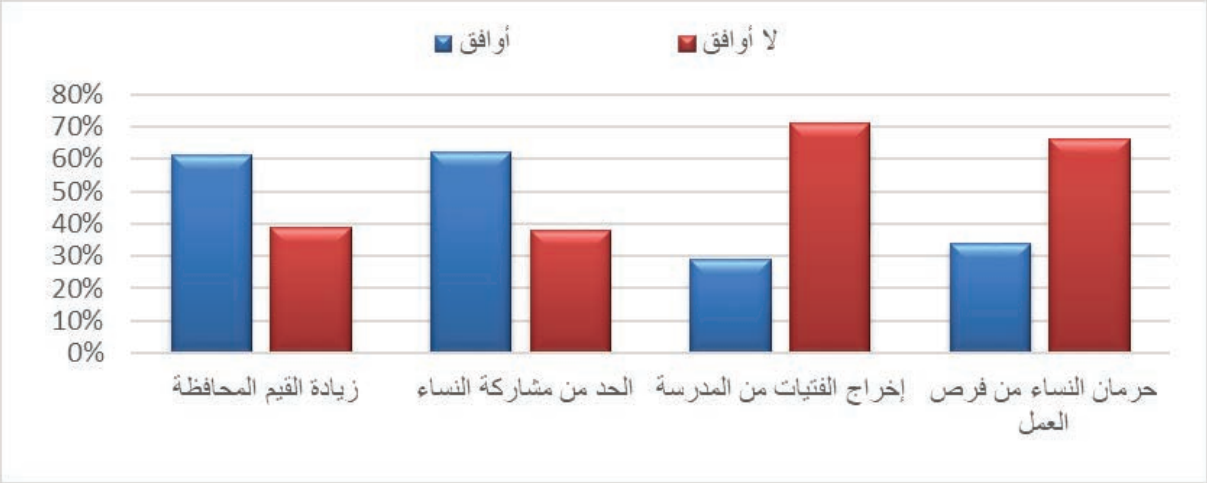

وترتبط هذه المواقف ارتباطاً وثيقاً بمستوى التهديد على المجتمع، فنرى أنّ مجتمع البلدة القديمة في الخليل أكثر تحفظا، وهي أكثر المناطق تعرضاً للتهديدات المباشرة واليومية والمنتشرة على نطاق واسع من قبل الاحتلال. والمجتمعات الأخرى (الأقل تهديداً) هي مناطق ريفية ومهمشة جغرافياً وأقل تحفظاً. ففي البلدة القديمة في الخليل، أجمع 87٪ على أنّ ممارسات الاحتلال والمستوطنين تؤدي إلى زيادة المواقف والأعراف المحافظة. ويقارن ذلك ب 42٪ في بردلة (تهديد مباشر ويومي متوسط) و23٪ في الجفتلك (تهديد مباشر ويومي قليل).

رسم بياني 17

نسبة الموافقة على أنّ ممارسات الاحتلال تعزز العادات والقيم المحافظة حسب المنطقة

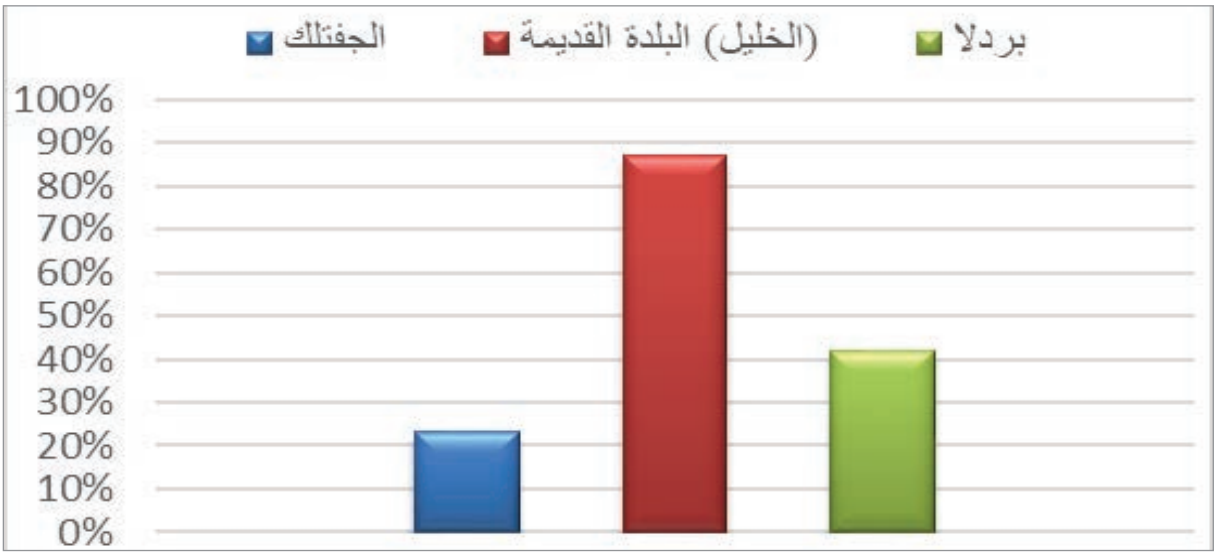

وفي حين تتفق أغلبية النساء والرجال على أنّ ممارسات الاحتلال تؤدي إلى زيادة المحافظة وتحد من مشاركة المرأة، فإنّهم يتفقون بمعدلات متفاوتة. وتميل المرأة إلى النظر لممارسات الاحتلال بشكل مختلف لا سيما فيما يتعلق بأثرها على حقوقها. فعلى سبيل المثال، توافق 27% من النساء أنّه من المبرر للآباء أن يخرجوا بناتهم من المدرسة بسبب المخاوف الأمنية، ويصل مستوى موافقة الرجال إلى 37% في هذه القضية. وتزداد الفجوة بين كيفية رؤية الرجال والنساء لأثر الاحتلال عندما يتعلق الأمر بحق المرأة في العمل. فنسبة 29% من النساء يوافقن على أنّه من المبرر حرمان المرأة من العمل خارج المنزل بسبب المخاوف الأمنية، ويشاركهن هذا الرأي ٪46 من الرجال (الفجوة بين المرأة والرجل بفارق 17 نقطة).

رسم بياني 18

مدى الاتفاق مع مبرر حرمان المرأة من التعليم أو العمل لدواعي أمنية حسب النوع الاجتماعي

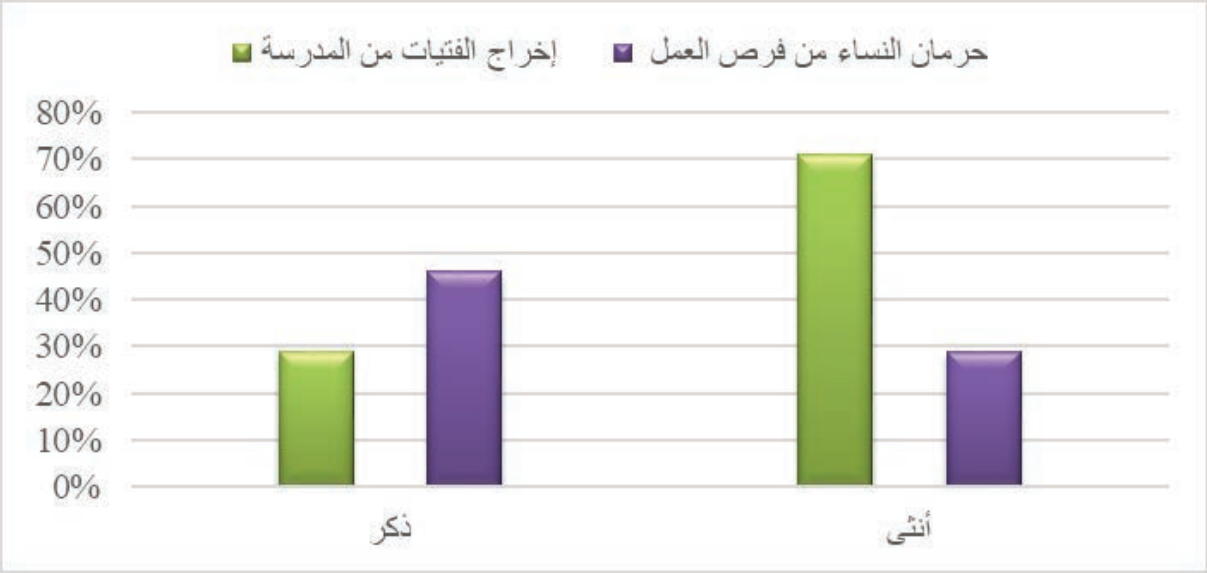

وفي معظم جوانب العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإنّ الاحتلال كعامل هيكلي وشامل ومهيمن بالإضافة إلى النزعة الرجعية التقليدية في المجتمع المحلي، يؤثران على الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسساتية. ونذكر هذه التأثيرات أدناه لتبيّن الأسباب المعقدة والعميقة للعنف المبني على النوع الاجتماعي:

”يجب على زوجي وأولادي ريّ المزروعات في الليل بعيداً عن أعين الجنود والمستوطنين، وعندما يتم القبض عليهم، يتعرضون للضرب من قبل الجنود أو الهجوم من قبل المستوطنين، ويرجعون إلى البيت متعبين ومحبطين ويلقون ذلك عليّ وعلى الأطفال“. (امرأة، بردلة، 61 سنة)

”أشعر بعدم القدرة على حماية أسرتي من هجمات المستوطنين، أيّ نوع من الرجال لا يمكن أن يحمي عائلته؟! ولا يوجد اعتبار لي في بيتي، وفي بعض الأحيان ينتابني الغضب الشديد فأضرب زوجتي وأطفالي“. (رجل، بردلة، 64 سنة)

”منذ هدم منزلنا ونحن تحت الضغط، ليس لدينا حياة طبيعية أو أي خصوصية وعلينا أعباء إضافية، فزوجي يجب أن يعمل أكثر بمرتين لدفع القروض والنفقات، وبطبيعة الحال، نحن جميعا متوترون ومحرومون من قضاء بعض الوقت معاً ومن الحميمية العاطفية“. (امرأة، الجفتلك، 51 سنة)

التعرض لعنف الاحتلال وارتكاب العنف ضد المرأة

تظهر البيانات أنّ المناطق التي تتعرض لعنف الاحتلال (من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين) لديها قابلية أعلى لممارسة العنف المبني على النوع الاجتماعي. أولاً، وكما هو مبين أعلاه، مستوى التعرض لعنف الاحتلال في البلدة القديمة في الخليل أعلى وأكثر حدة من الجفتلك وبردلة. كما أنّ معدلات الإفادة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي أعلى في البلدة القديمة في الخليل من المناطق الأخرى (وهذا المستوى يمثل مستويات مشابهة من التعرض للعنف في بقية الضفة الغربية). وأظهر بحث أوراد السابق (2017) أنّ 14% من النساء في الضفة الغربية تعرضن للعنف الجسدي في حياتهن بالمقارنة مع 25% من النساء في المناطق الثلاثة المستهدفة. وإذا نظرنا أكثر فإننا نستطيع أن نرى أنّ نسب النساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي في البلدة القديمة في الخليل هي 50% ، في حين أنّ نسب الجفتلك وبردلة مساوية لباقي الضفة الغربية. وينطبق نفس النمط على العنف العاطفي، فإنّ الجفتلك وبردلة لديهم معدلات مماثلة لبقية الضفة الغربية بنسبة 35%، أما نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف العاطفي في البلدة القديمة في الخليل أعلى بكثير وهي بنسبة 53٪. وتظهر هذه النتائج العلاقة ما بين شدة التعرض للعنف من قبل الاحتلال ومستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

كما يتضح من نتائج الدراسة الحالية العلاقة بين عنف الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وأهم مؤشر لممارسة العنف المبني على النوع الاجتماعي هو تعرض الزوج للعنف من قبل الاحتلال. وكما هو مبين في الجدول التالي، فإنّ النساء اللواتي لديهن أزواج تعرضوا لأشكال مختلفة من التجارب المؤلمة مع الاحتلال أبلغن عن مستويات أعلى من التعرض لمختلف أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، 25٪ من النساء اللاتي لديهن أزواج تعرضوا للإهانة أو الشتم من قبل الاحتلال أبلغن عن تعرضهن لعنف جسدي، وأقل من نصف النساء اللاتي لديهن أزواج لم يتعرضوا للإهانة أو الشتم يبلغن عن تعرضهن للعنف الجسدي. وأعلى فجوة نسبية هي النساء اللواتي تعرض أزواجهن للإهانة من قبل الاحتلال وأبلغن عن العنف الجنسي (الفجوة المطلقة هي 16٪ في حين أنّ الفجوة النسبية هي 80٪)[90]. وترتبط الإهانات من قبل الاحتلال بأعلى فجوة في الإبلاغ عن العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، فإنّ اعتقال الزوج من قبل الاحتلال مرتبط بأعلى فجوة في العنف الجسدي، كما أنّ ضرب الزوج من قبل الاحتلال مرتبط بأعلى فجوة في العنف العاطفي.

الجدول رقم 2

تعرض الزوج للعنف من قبل الاحتلال أو المستوطنين وإفادات العنف المبني على النوع الاجتماعي

	العنف الجسدي	العنف العاطفي	العنف الجنسي
تعرض الزوج للإهانة أو الشتم من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين			
النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف من قبل الزوج			
تعرض الزوج للإهانة من قبل الاحتلال أو المستوطنين	25%	44%	20%
لم يتعرض الزوج للإهانة من قبل الاحتلال أو المستوطنين	12%	26%	4%
الفجوة المذكورة	13%	18%	16%
تعرض الزوج للحبس أو الاحتجاز من قبل قوات الاحتلال			
النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف من قبل الزوج			
اعتقل الزوج من قبل الاحتلال	38%	45%	18%
لم يتعرض الزوج للاعتقال من قبل الاحتلال	14%	28%	8%
الفجوة المذكورة	24%	17%	10%
تعرض الزوج للضرب أو الجرح من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين			
النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف من قبل الزوج			

90 الفجوة المطلقة هي الفرق بين مستوى العنف المقر به من قبل الزوج الذي تعرض لعنف الاحتلال ومستوى العنف المقر به من قبل الزوج الذي لم يتعرض لعنف الاحتلال. الفجوة النسبية هي الفجوة المطلقة مقسمة على القيمة الأعلى للتعرض للعنف (تلك التي تمت من قبل الزوج الذي تعرض لعنف الاحتلال).

	العنف الجسدي	العنف العاطفي	العنف الجنسي
تعرض الزوج للضرب أو الجرح من قبل الاحتلال أو المستوطنين	38%	48%	18%
لم يتعرض الزوج للضرب أو الجرح من قبل الاحتلال أو المستوطنين	17%	28%	9%
الفجوة المذكورة	21%	20%	9%

ولا يفسر تعرض الزوج للعنف من قبل الاحتلال فقط الفجوة القائمة في العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولكن تعرض الأسر للصدمة من خلال العقاب الجماعي من الاحتلال كان أيضا ذا صلة. فعلى سبيل المثال، من أكثر التجارب المؤلمة تعرُّض الأسر لمداهمات منازلها إما من قبل الجنود أو المستوطنين. وكما يبين الجدول التالي، فإنّ النساء من الأسر التي تعرضت لمداهمات منزلية أبلغن عن مستويات أعلى بكثير من التعرض لمختلف أنواع العنف التي يرتكبها الزوج.

جدول رقم 3

تعرض العائلة لمداهمات منزلية من قبل الاحتلال أو المستوطنين والإبلاغ عن العنف المبني على النوع الاجتماعي

النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف من قبل الزوج			
	العنف الجسدي	العنف العاطفي	العنف الجنسي
تعرضت العائلة لمداهمات منزلية	33%	41%	21%
لم تتعرض العائلة لمداهمات منزلية	12%	28%	3%
الفجوة المذكورة	21%	13%	18%

وينطبق نفس النمط على جميع الانتهاكات الجماعية الأخرى التي يرتكبها الاحتلال، فعلى سبيل المثال، أفادت نسبة 53% من النساء اللاتي أغلقت منازلهن من قبل الاحتلال بأنّهن تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج. بينما أفادت 21% من النساء اللاتي لم تغلق منازلهن بالتعرض للعنف الجسدي من الزوج. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ 40% من النساء في الأسر التي تعرضت لمصادرة الأراضي من قبل الاحتلال أبلغن عن العنف الجسدي من قبل الزوج، و 22% من النساء في الأسر التي لم تتعرض لمصادرة الأراضي أبلغن عن عنف جسدي من قبل الزوج.

جدول رقم 4

الإبلاغ عن العنف الجسدي من قبل الزوج المرتبط بتعرض الأسرة لمختلف انتهاكات الاحتلال

	تعرضوا لعنف الاحتلال	لم يتعرضوا لعنف الاحتلال	الفجوة
مصادرة الأراضي	40%	22%	18%
إغلاق المنازل	53%	21%	32%
تدمير البيوت	36%	24%	12%
إغلاق المحال التجارية	38%	24%	14%
مشاهدة قتل الأقارب من الدرجة الأولى	33%	23%	10%

وكشفت البيانات النوعية أنّ قائمة الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة من قبل الاحتلال هي قائمة طويلة. وأدرج منها المشاركون في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة، مقتل النساء على الحواجز في الضفة الغربية وضرب النساء في المسيرات الاحتجاجية ضد الاحتلال وسجن

النساء والفتيات، والعنف الجنسي والمضايقات التي تواجهها النساء اللواتي يعملن في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. كما أنّ العنف المرتبط بالاحتلال وعنف الشريك في كثير من الحالات يعزز كلّ منهما الآخر.

كما أنّ حرمان المرأة من التنقل من قبل قوات الاحتلال أوجد ظروفاً زادت من العنف اليومي الذي تتعرض له. وكانت القضية الأكثر قساوة، التي ناقشها المشاركون، هي فقدان المرأة الحامل طفلها وموتها بسبب الحواجز على الطرق. وأفادت التقارير بأنّ النساء العاملات في المستوطنات معرضات بصفة خاصة للمضايقات، لأنّهن يفتقرن إلى أي حماية قانونية حقيقية، كما يُنظر إليهن بشكل سلبي في المجتمع الفلسطيني لأن معظمهن يعملن في أشغال منزلية. وأعرب العديد من المشاركين الذكور في المقابلات المعمقة التي أجريت مع أفراد الأسرة، عن مشاعر وآراء سلطت الضوء على الآثار العديدة التي خلفها الاحتلال على مشاعرهم كرجال، وكيف يمكن ربط ذلك بزيادة مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك آثار السجن، وعدم القدرة على حماية الأسرة أثناء تعرضها للهجوم، وعدم القدرة على العمل في الأسواق الإسرائيلية أو التنقل بحرية إلى مناطق أخرى. وهناك شكل آخر من أشكال العنف ضد الرجال والنساء الممثل بالحواجز الموزعة في جميع مناطق الضفة الغربية. وهنا يجب على الناس الانتظار لساعات للوصول إلى العمل ويتعرضون للعنف الجسدي والعاطفي من قبل الجنود. وبوجه عام، أدت المضايقات اليومية التي يتعرض لها الرجال، ومواجهتهم المضايقات كآلية للبقاء، إلى تطبيع العنف والإذلال والإيذاء والذي انعكس على سلوكياتهم في المنزل.

إنّ التكاليف الخفية لاستمرار الممارسات العنيفة للاحتلال والدور الوطني المتوقع للمرأة تُدفع، عندما تعاني المرأة في صمت عند قتل أحبائها أو سجنهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ومن المتوقع ألا تبكي أو تعبر عن أي شعور بالحزن في الحيز العام، وبدلاً من ذلك من المتوقع أن تظهر علامات الاحتفال بأنّ أحباءها ينضمون إلى صفوف الشهداء.

الاعتداء المزدوج على المرأة

تتعرض النساء في المجتمعات المهمشة لنوعين من العنف؛ عنف الاحتلال والعنف داخل الأسرة. وتواجهه المرأة مستوى عال من العنف عندما يجتمع العنف المرتكب ضدها من قبل الاحتلال مع عنف أفراد الأسرة. فعلى سبيل المثال، 57٪ من النساء اللواتي يعشن في البلدة القديمة في الخليل والجفتلك وبردلة تعرضن للعنف العاطفي إمّا من الاحتلال وكان بنسبة 21٪ أو في المنزل بنسبة 36٪، بينما أفاد 18٪ عن تعرضهن للعنف العاطفي من كلا المصدرين. وفيما يتعلق بالعنف الجسدي، تبلغ نسبة النساء في هذه المناطق اللاتي تعرضن للعنف الجسدي من قبل الاحتلال 8% وفي المنزل 25%. وأفادت نسبة 5% بأنّهن تعرضن للعنف الجسدي من كلا المصدرين.

رسم بياني 19

مدى التعرض للعنف من قبل الاحتلال والأسرة حسب نوع الجهة المعتدية

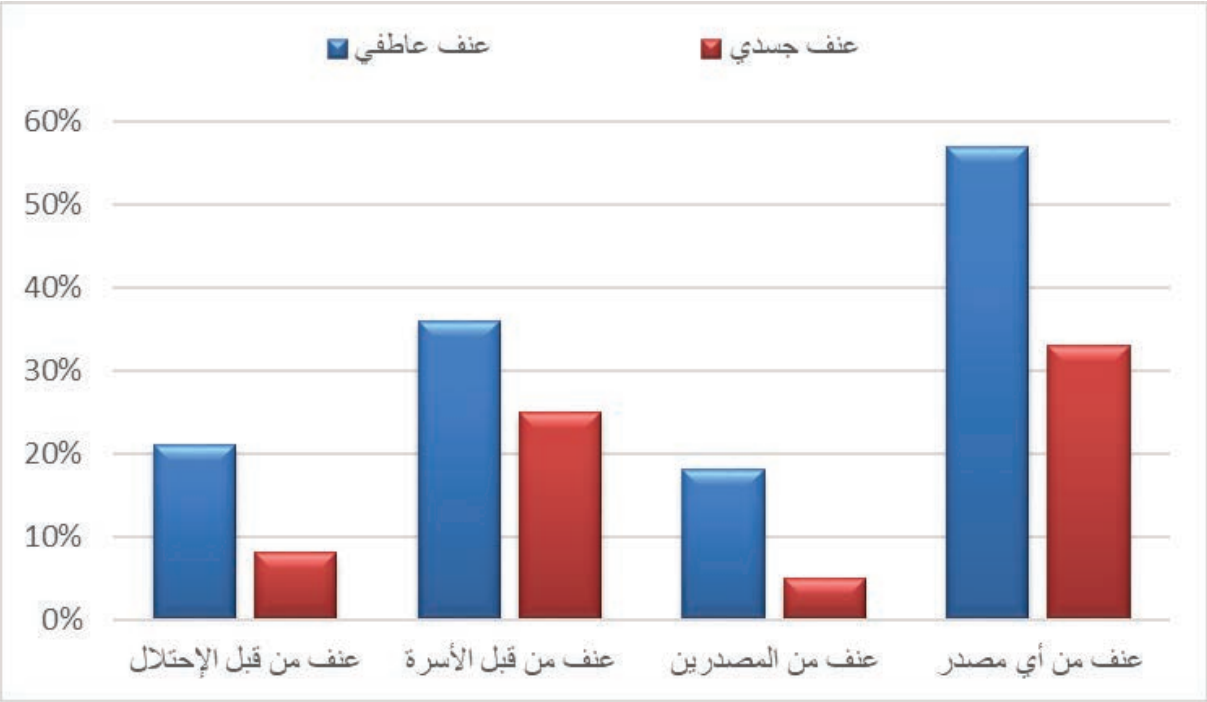

الفصل الرابع.

تحليل آليات التكيف ومصادر المساندة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها من الخدمات المرتبطة

يقدم هذا الفصل تحليلاً للتهديدات وآليات التكيف، فأظهرت النتائج الواردة في الفصلين السابقين أنّ طريقة التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي يتأثر بمجموعة من المعتقدات والإيديولوجيات؛ التي تعزز العنف كخيار مقبول ومشروع في إدارة العلاقات ما بين الجنسين. وبحثت الدراسة تأثير توفر الخدمات والقدرة على الوصول إليها وجودتها، وغيرها من الخدمات المرتبطة (مثل الصحة، والاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية)، ونظام الدعم الاجتماعي والأسري الشامل، على الاستجابة للعنف. ويتناول هذا الفصل العوامل التي تؤثر على قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات في حال كانت متاحة، بما في ذلك العوامل الأسرية والاقتصادية والمجتمعية، ويوضح تفاصيل الخدمات والاستجابات المؤسساتية (المحلية والوطنية والدولية)، وآليات التكيف المجتمعي والقدرة على التحدي (دور النساء والفتيات والشباب).

الخدمات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي

المعرفة بوجود خدمات مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي: حوالي ثلثي المشاركات الإناث ليس لديهن أي علم عن وجود خدمات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهن. وأقل من 2% من المشاركين ذكروا مؤسسات توفر خدمات الدعم، إلا أنّ عدداً أكبر ذكر الشرطة أو الأقارب كخدمات داعمة. وكانت منطقة الجفتلك الأقل معرفة بتوفر الخدمات بنسبة 78% تليها بردلة بنسبة 63% والبلدة القديمة في الخليل بنسبة 56%.

رسم بياني 20

مدى المعرفة بالخدمات المقدمة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة

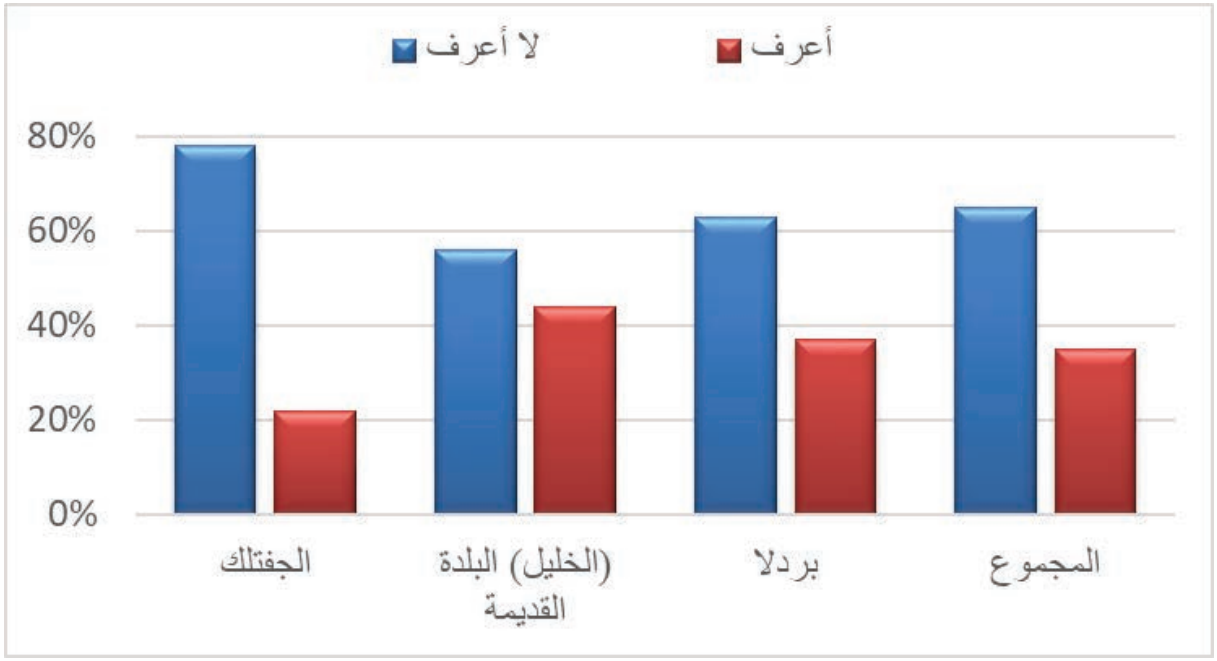

وأكثر من 70% من النساء لديهن معرفة محدودة أو منعدمة حول الأماكن التي يستطعن التوجه لها في حال تعرضن للعنف. وتصل نسبة النساء لأكثر من 81% في البلدة القديمة في الخليل بالمقارنة مع 67% في بردلة و40% في الجفتلك.

رسم بياني 21

مستوى معرفة النساء بمصادر المساعدة المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة

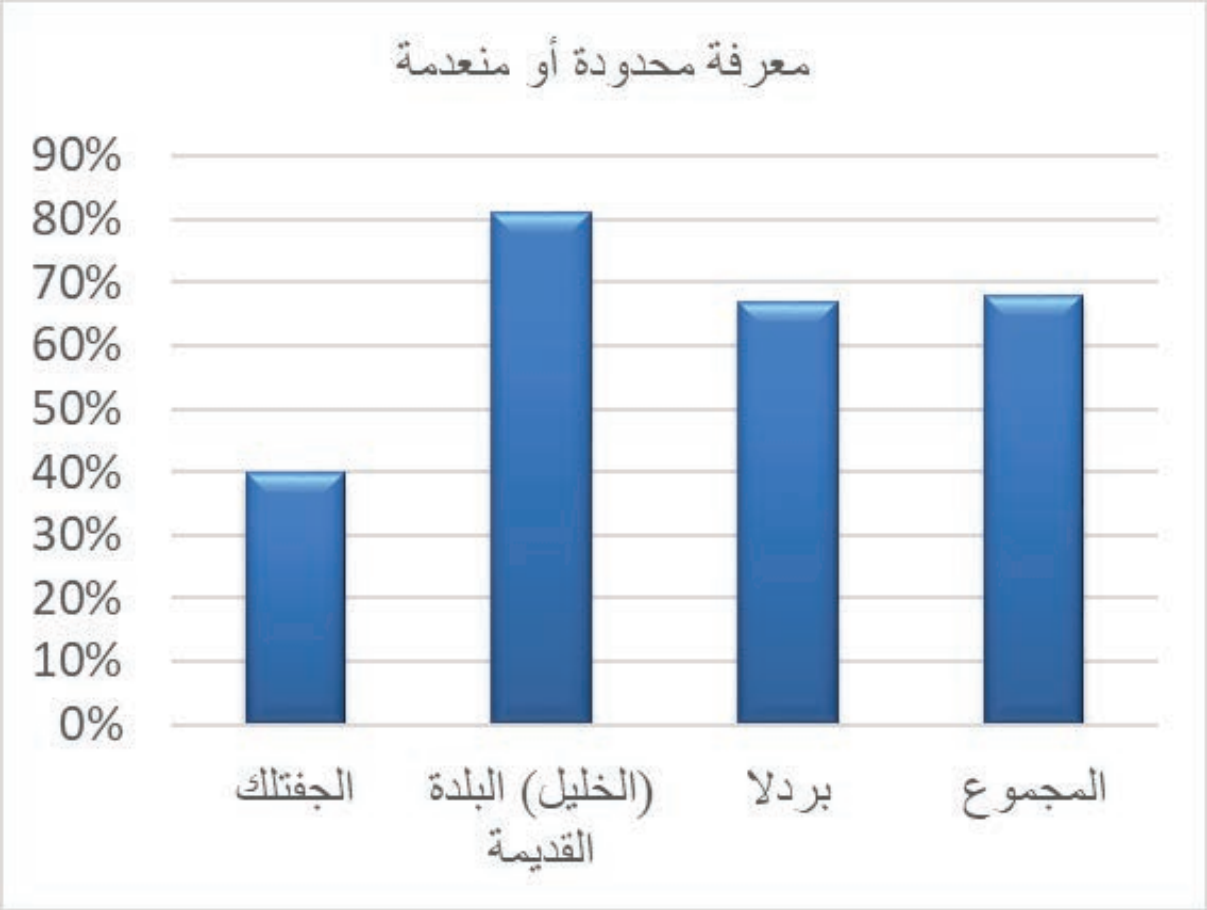

وأكدت المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة الأنماط السابقة، فمن بين 25 شاباً مشاركاً في المجموعات البؤرية، ذكر مشاركان فقط أسماء مؤسسات توفر مثل هذه الخدمات. ولكن لم يستطع المشاركان التأكيد حول كيفية الوصول إلى هذه المؤسسات أو الحصول على الخدمات التي توفرها. وكشفت الدراسة أيضاً عن وجود فجوة كبيرة في المعرفة ما بين الناشطات والنساء (العاملات في المنزل أو في الوظائف غير الرسمية). ولم تتمكن الغالبية العظمى من المجموعة السابقة أن تذكر أي منظمة أو أي معلومات حول مراكز ومؤسسات تقدم خدمات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، مع وجود بعض الاستثناءات. وذكر عدد قليل من المشاركات الشرطة الفلسطينية وبعض المنظمات المجتمعية المحلية التي تقدم خدمات عامة، وبعض النساء اللاتي يُعتبرن مرجعاً هاماً للنساء المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهن.

التكاليف والقدرة على الوصول للخدمات: حوالي 90% من النساء يعتقدن أنّ الخدمات المتوفرة بعيدة جداً عن مناطقهن، وينطبق ذلك خصوصا على الجفتلك بنسبة (96%) تليها البلدة القديمة في الخليل بنسبة (92%) وبردلة بنسبة (80%). كما أنّ إمكانية الوصول لهذه الخدمات مرتبط بالوقت الذي تتوفر بها هذه الخدمات، ف73% من النساء يعتقدن أنّ الخدمات تتوفر بأوقات غير ملائمة لهن. فقرية الجفتلك بعيدة عن مركز مدينة طوباس والوصول إليها بالغ الصعوبة، في حين أنّ بردلة قريبة نسبياً منها ومن مكاتب الوزارات مثل وزارتي التنمية المجتمعية والتعليم. والمثير للاهتمام أنّ معظم النساء من البلدة القديمة في الخليل يشعرن أنّ الخدمات بعيدة في حين أنّ البلدة القديمة مرتبطة بباقي مدينة الخليل حيث تتوفر بعض الخدمات. وهذا يؤكد أنّ القدرة على الوصول للخدمات لا يقتصر على البعد الجغرافي، بل يتأثر بعوامل أخرى مثل القدرة على تحمل التكاليف واتخاذ القرارات والقيود الزمنية كما هو موضح أدناه.

رسم بياني 22

مدى سهولة وامكانية الوصول للخدمات المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة

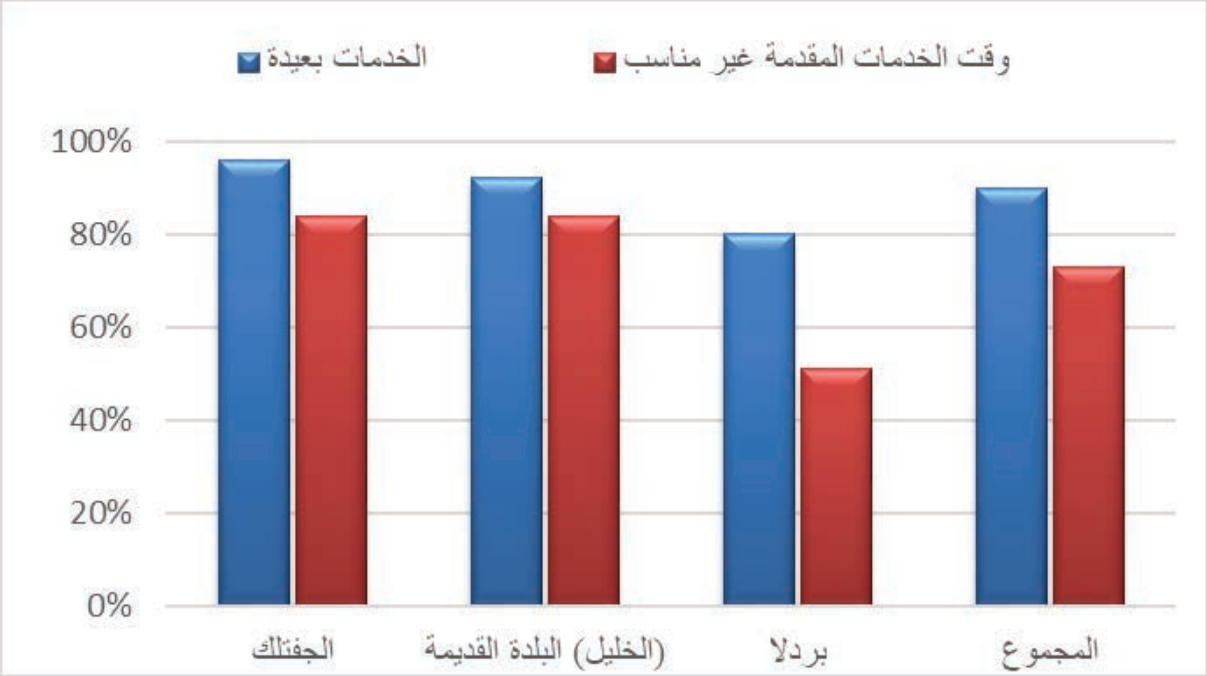

كما أنّ القدرة على الوصول لمنطقة (ج) و(H2) محدودة جداً مقارنة بالمناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، ويعود ذلك جزئياً إلى تهميشها وعزلها. وبالإضافة إلى ذلك، تسيطر السلطة الفلسطينية على المناطق الحضرية حيث تكون الخدمات متاحة نسبياً. وأشارت النساء اللاتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي لعوامل مختلفة ساهمت في عدم قدرتها على الوصول للخدمات، مثل التكاليف العالية، ونقص في وسائل التنقل والعقبات الاجتماعية، وانعدام الأمن الناجم عن ممارسات الاحتلال، قائلات:

"كعاملة اجتماعية، أستطيع أن أقول أنّ النساء في هذه المناطق لا تستطيع الوصول إلينا ونحن لا نستطيع الوصول إليهن لتقديم المساعدة، وعندما نصل لهن فإنّنا نقدم مساعدة مؤقتة لا أكثر". (عاملة اجتماعية، البلدة القديمة في الخليل، 25 سنة)

"من غير الملائم أن أخرج من قريتي للمدينة المجاورة من أجل الحصول على المساعدة". (امرأة، الجفتلك، 51 سنة)

"لا أستطيع الخروج من بيتي خوفاً من أن أعلق على الحاجز، فعليّ أن أكون في البيت لأعيل أطفالي وأهتم بشؤون المنزل". (امرأة، بردلة، 46 سنة)

كما ترتبط قدرة الوصول للخدمات بقدرة تحمل التكاليف، ف70% من النساء لا يستطعن تحمل تكاليف خدمات مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وترتفع نسبة النساء اللاتي لا يستطعن تحمل نفقات الخدمات في الجفتلك إلى 94%، وهي نسبة أكثر من البلدة القديمة في الخليل التي تصل إلى 60% و55% في بردلة.

رسم بياني 23

نسبة النساء اللاتي لا يستطعن تحمل تكاليف الخدمات المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة

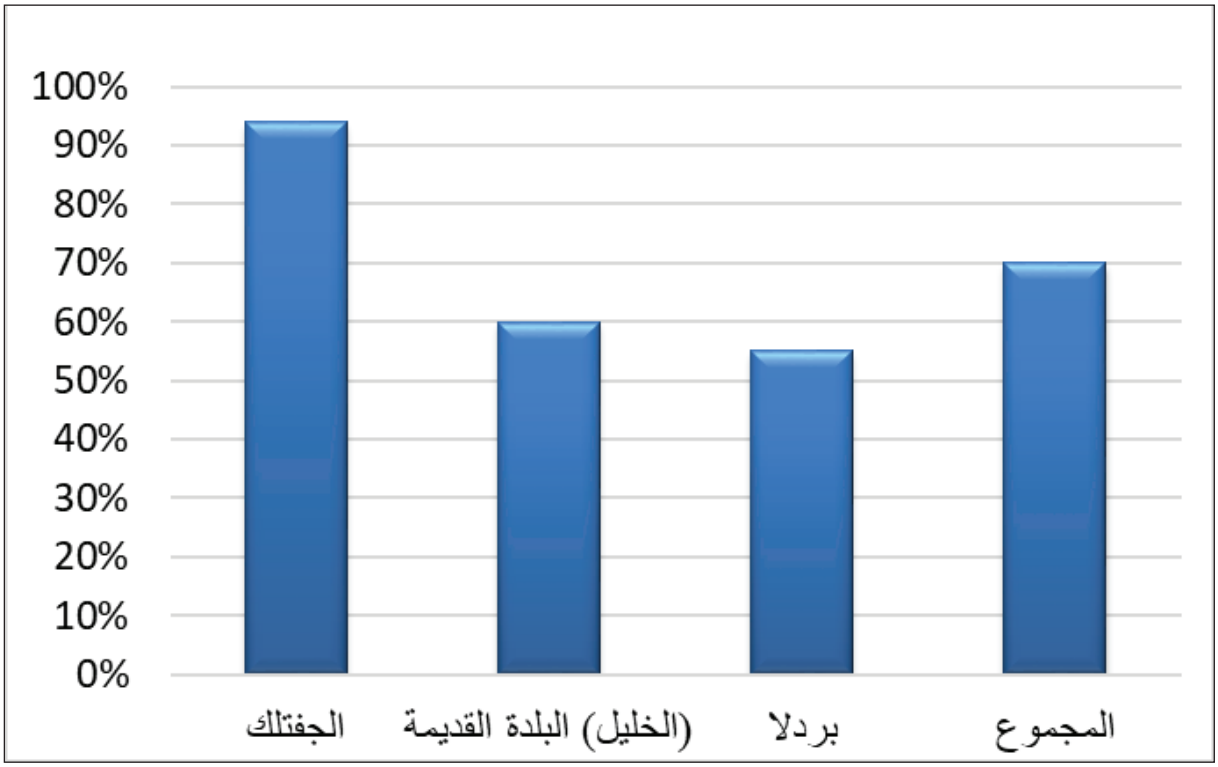

”النساء الفقيرات مثلي لا يستطعن تحمل تكاليف التنقل للحصول على أي خدمات، فالتنقل محدود جداً حتى إذا أردت الذهاب للحصول على المساعدة“. (امرأة، بردلة، 61 سنة)

القيود الاجتماعية والثقافية والعائلية: من أهم العوامل التي تثني النساء عن الوصول إلى الخدمات المتاحة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي هو العار المرتبط بطلب المساعدة الخارجية، ويعتبر الكثيرون العنف المبني على النوع الاجتماعي مسألة خاصة. ف 79% من النساء يشعرن بالخجل من طلب الخدمات بسبب الرفض الاجتماعي والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، 60% من النساء لا يسمح لهن الوصول إلى الخدمات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وتظهر التأثيرات الثقافية في البلدة القديمة في الخليل أكثر، حيث 90٪ من النساء يخجلن من الحصول على الخدمات و 78٪ لا يسمح لهن الحصول على الخدمات.

رسم بياني 24

نسبة الإقرار بالقيود الأسرية والمجتمعية من أجل الحصول على الخدمات المتوفرة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب المنطقة

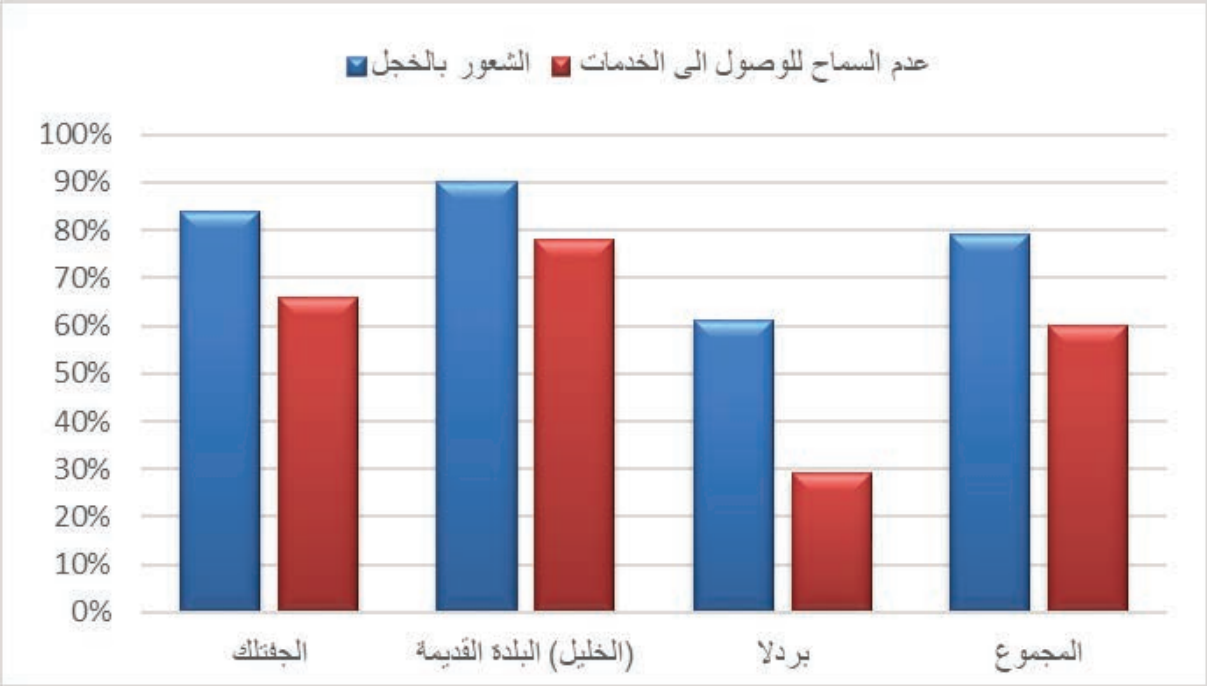

وتلخص المقولة التالية النظرة المجتمعية لحصول النساء على الخدمات المناهضة للعنف:

"لا يجب على المرأة أن تترك بيتها بأي حال من الأحوال". (امرأة، الجفتلك، 47 سنة)

النظام القانوني: تعتقد نسبة كبيرة من النساء(41%) أنّ النظام القانوني لا يحمي النساء إذا حاولن الوصول إلى خدمات مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتضح هذا في البلدة القديمة في الخليل، فتعتقد 70% من النساء أنّ النظام القانوني لا يحميهن؛ فالسلطة الفلسطينية ووكالاتها الأمنية غير قادرة على تنفيذ وفرض القوانين الفلسطينية لأنّ المنطقة تخضع لسيادة الاحتلال الإسرائيلي بالكامل. وتوضح ذلك المقولات التالية:

"قدّمت إحدى النساء اللواتي كنت أعمل معهن شكوى إلى الشرطة الفلسطينية في المدينة القريبة، وعندما عادت تعرضت للمزيد من العنف، وأصبحت منبوذة من أقاربها". (خبيرة، الجفتلك، 35 سنة)

"في البلدة القديمة في الخليل، لا تستطيع النساء الوصول إلى المؤسسات القانونية والشرطة، فليس لديهن حماية حقيقية ولذلك لا يطلبن المساعدة من المؤسسات". (خبيرة، الخليل، 25 سنة)

"إنّ العادات المحلية والديناميكيات القبلية تمنع المؤسسات من العمل مع النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ وعندما نحاول إنشاء مؤسسة أو آلية لمساعدة النساء نواجه مقاومة من القادة المحليين". (خبيرة، بردلة، 45 سنة)

خدمات مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي وغيره من الخدمات المرتبطة

إنّ حدة وتأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي على المرأة مرتبط بشكل جزئي بتوفر وفعالية الخدمات المتاحة. وأظهرت بيانات سابقة أنّ المرأة لديها إمكانية محدودة للوصول إلى الخدمات المناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ويرتبط علاج العنف ومناهضته بعدد من الخدمات مثل الاستشارات النفسية والاجتماعية والخدمات القانونية والمساعدات الصحية والإنسانية.

خدمات الإرشاد النفسي

15% من النساء المشاركات في الاستبيان أفدن أنّهن حصلن على استشارات نفسية، و85% لم يحصلن مطلقاً على هذه الخدمات، وكانت أقل نسبة من اللاتي حصلن على استشارات نفسية في الجفتلك (7%) متبوعة ببردلة (16%) والبلدة القديمة في الخليل (23%).

رسم بياني 25

نسبة الذين تلقوا خدمات الإرشاد النفسي

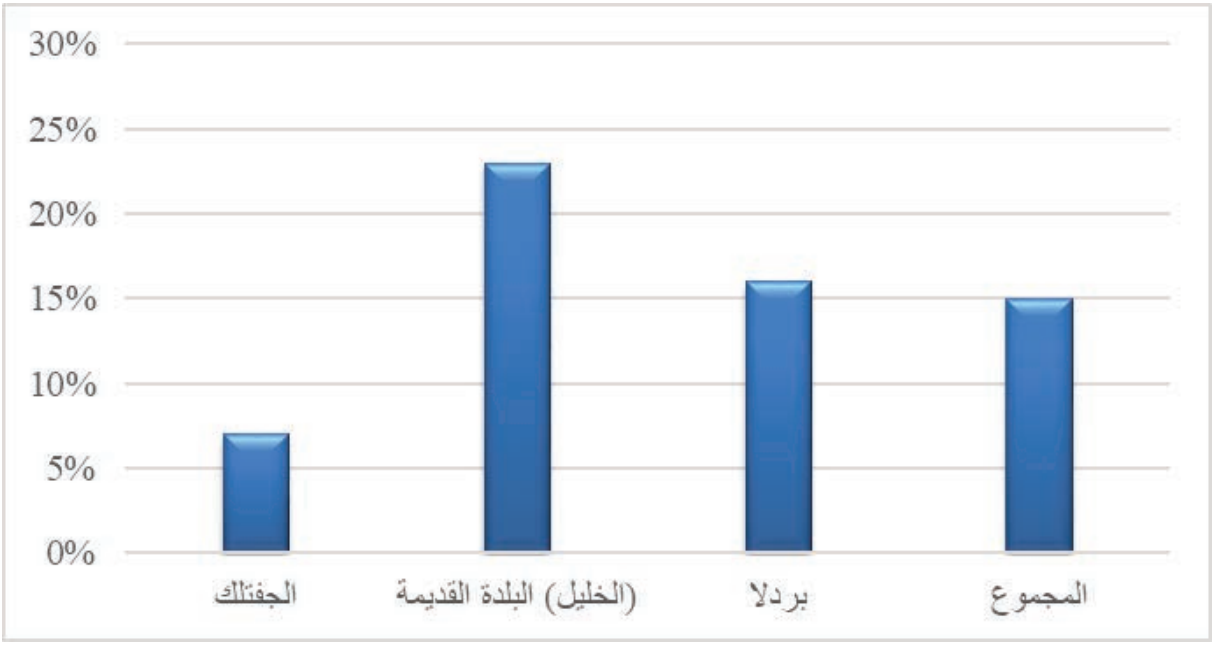

الخدمات القانونية

تعتبر الخدمات القانونية من أهم الخدمات التي تحتاجها النساء اللاتي يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولكن 2% فقط من النساء أفدن أنّهن حصلن على خدمات قانونية. ويعني ذلك أنّ معظم النساء من ضمنهم اللاتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي أو اعتداءات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، لم يحصلن على أي خدمات قانونية. وخلال المجموعات البؤرية والمقابلات المعمقة لم يذكر المشاركون أي خدمات قانونية متعلقة باعتداءات الاحتلال وذكروا القليل من الخدمات القانونية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

رسم بياني 26

نسبة الذين تلقوا خدمات قانونية

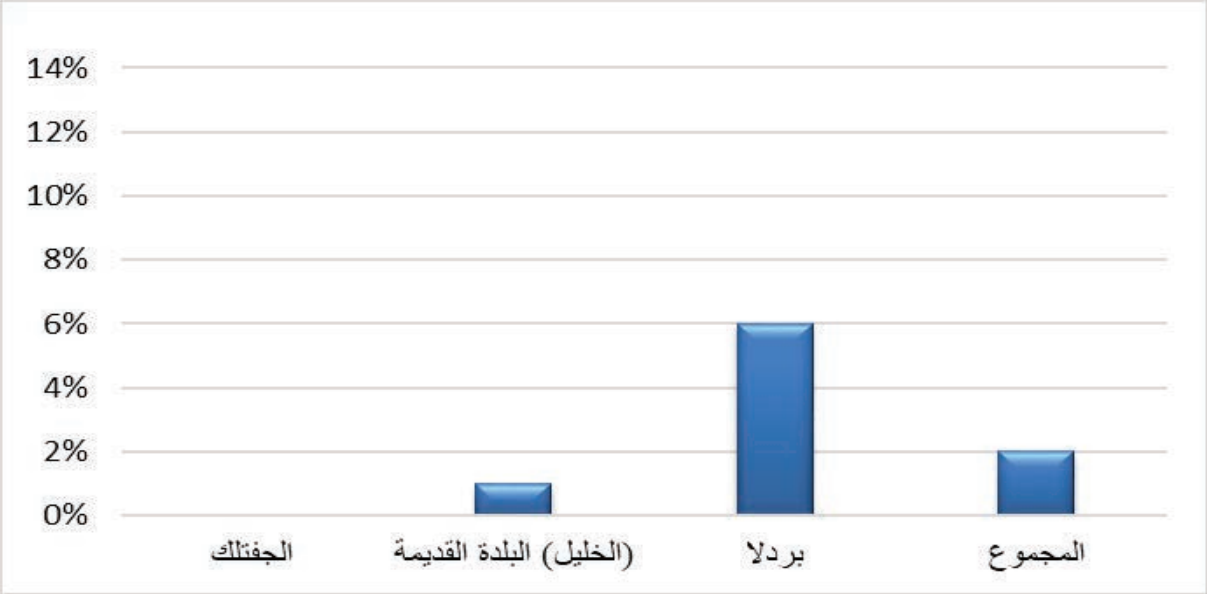

الخدمات الصحية والإنجابية

ركزت الأسئلة حول الخدمات الصحية على دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية فقط. حيث أنّ دور المجتمع المدني الفلسطيني كان واضحاً على الدوام في القطاع الصحي، ولا سيما في توفير الرعاية الصحية الأساسية. وأشارت 47% من النساء المشاركات في الاستبيان حصولهن على خدمات صحية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية من منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية، و53٪ منهن لم يتلقين مثل هذه الخدمات. وبالرغم من أنّ هذه الخدمات مهمة بالنسبة لغالبية النساء من أجل نهوض الوضع الصحي والعاطفي والأسري ووضع المرأة داخل الأسرة، فلا يوجد هنالك ربط ما بين الحصول على هذه الخدمات وتمكين قدرات المرأة. وأفادت غالبية النساء اللاتي تلقين خدمات صحية من منظمات المجتمع المحلي، أنّ الخدمات لم تساهم في تحسين مشاركتهن السياسية والاقتصادية.

رسم بياني 27

نسبة الذين تلقوا خدمات صحية من مؤسسات أهلية ومجتمعية

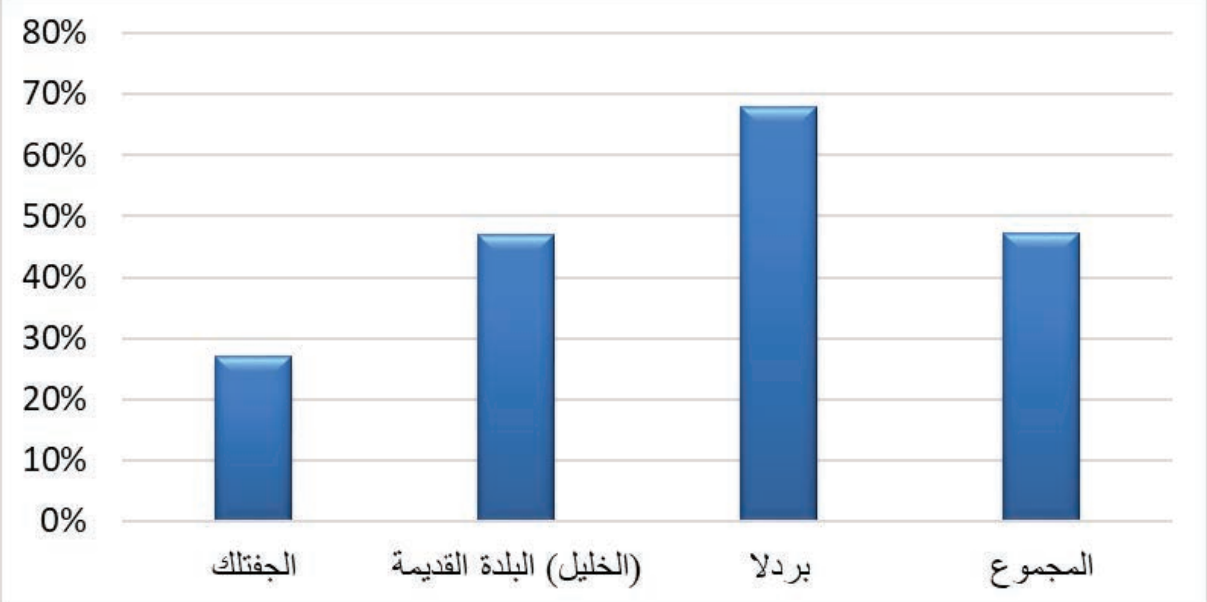

المساعدات الإنسانية

تعيش الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة في مجتمعات يستهدفها التمويل الدولي بدرجة عالية. فإنّ 72 % من الرجال والنساء لم يتلقوا أي خدمات أو مساعدات إنسانية (نقدية أو غذائية أو مساعدة قانونية في أوقات الأزمات أو استشارات نفسية واجتماعية) من خلال برامج أو مشاريع ممولة من مانحين دوليين، وفي المقابل، أفاد 28٪ تلقيهم هذه الخدمات. وتدل هذه النسب المنخفضة على واقعية التقارير أو الافتقار إلى المعرفة حول مصادر الدعم، أو محدودية تمويل البرامج والمشاريع. وفي جميع الحالات، تشير الأرقام إلى وجود فجوة في الخدمات الفعلية في هذه المجتمعات التي تعاني من أزمات وبحاجة ماسة لهذا النوع من الخدمات، ولكن من المحتمل أيضاً وجود فجوة معرفية بسبب عدم وضوح البرامج نفسها.

رسم بياني 28

نسبة الذين تلقوا مساعدات إنسانية

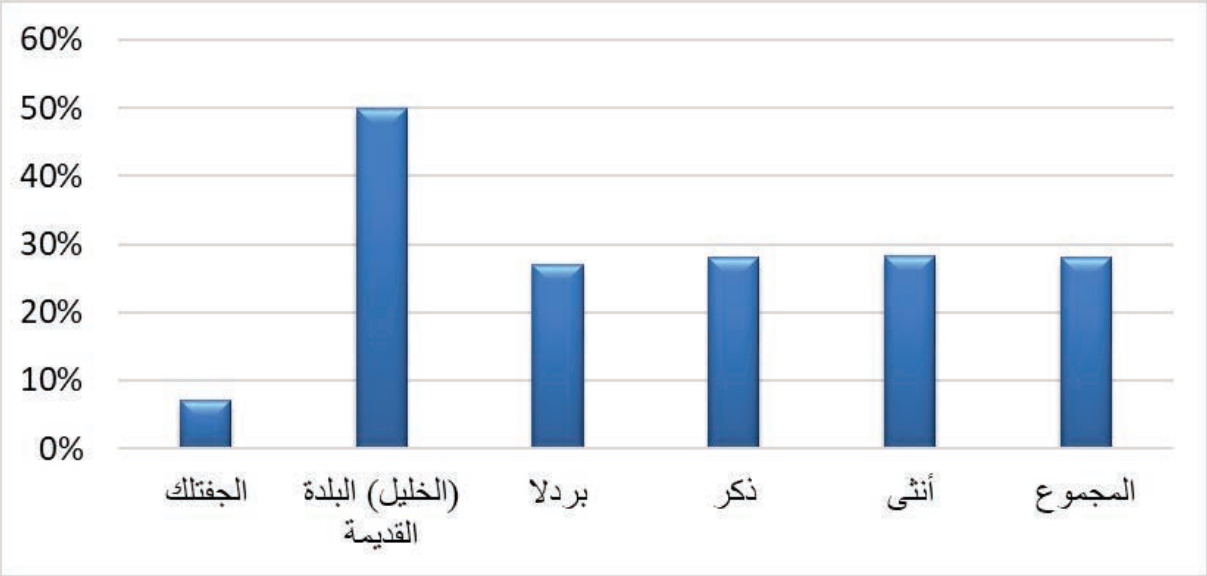

وهذه المشاريع الإنسانية الممولة دولياً ضرورية في هذه المناطق المعرضة للصراعات والعنف والإغلاقات. ويبدو أنّ المساعدة تبدو إيجابية بشكل عام بين من يتلقونها، ومع ذلك، هناك عدد من الأبعاد التي يجب معالجتها وفقاً لمتلقي هذه الخدمات:

- الاكتفاء: يعتقد ما يصل إلى 50٪ من المستفيدين من الدعم الدولي أنّ مستوى المساعدة غير كافٍ، في حين أنّ 50٪ يعتقدون أنّه كافٍ.
- الاستدامة: يعتقد 44٪ من متلقي المساعدات أنّ نتائج المساعدة لم تكن مستدامة، في حين أنّ 56٪ يعتقدون أنّها كانت مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد 43٪ من متلقي المساعدة أنّها لم تمكنهم من إيجاد حلول طويلة الأجل، في حين أنّ 57٪ يعتقدون أنّها فعلت ذلك.
- الاستشفاء: أفاد ثلث متلقي المساعدة أنّ الخدمات لم تساعدهم على التعافي، في حين أفاد 67٪ بأنّها ساعدتهم على الشفاء.
- الصمود: يعتقد ربع متلقي المساعدات أنّ المساعدة لا تعزز صمودهم، في حين أنّ 75٪ يعتقدون أنّها تفعل ذلك.

رسم بياني 29

نسبة المشاركين الذين أبدوا آراء إيجابية تجاه المساعدات الإنسانية المقدمة

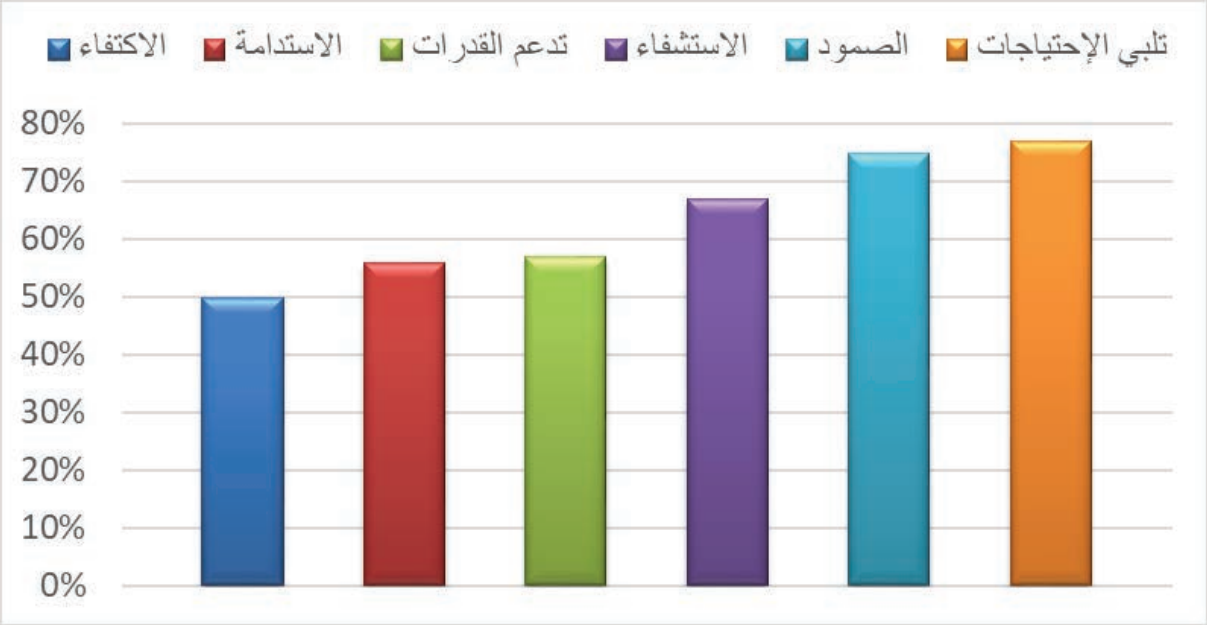

وبشكل عام، غالبية سكان المناطق المستهدفة يميلون إلى أن يكونوا راضين بنسبة 67% بالخدمات والمساعدات المقدمة من منظمات محلية غير حكومية ومنظمات مجتمعية، وثلث المشاركين غير راضين.

إطار 4

منظور النوع الاجتماعي لطبيعة المساعدات الإنسانية

أظهرت نتائج البحث أنّ الحصول على مساعدات ممولة دولياً متساوي ما بين الرجال والنساء بنسبة 28%، إلا أنّ الرجال أكثر انتقاداً لهذه الخدمات من النساء. وهذا يتماشى مع نتائج البحوث السابقة لأوراد، حيث أنّ تقييم النساء للخدمات التي تقدمها الحكومة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أكثر إيجابية28. وقد يكون سبب ذلك ملائمة الخدمات المقدمة لاحتياجات النساء، وكذلك لأنّ النساء في المجموعات البؤرية لديهن توقعات أقل وتقدير أعلى للمساعدات المقدمة لهن. كما أنّ النساء المشاركات في الدراسة متعلمات وعلى دراية بالخدمات أكثر من الرجال الأقل معرفة. ووفقاً للخبراء والمجموعات البؤرية: تعتبر النساء الرابط الأساسي لتوفير الاحتياجات الخدماتية للمساعدات النقدية والعينية والزراعية من قبل المنظمات المحلية والدولية، فهنّ على علاقة وثيقة بالاحتياجات الأساسية للصحة والتعليم. والبعض يفسر أنّهن قادرات على إدارة هذه المساعدات والمسائل المتعلقة بالخدمات؛ لأنّ أغلبية الرجال يعملون خارج المنزل أو في المستوطنات الإسرائيلية أو مع السلطة الفلسطينية.

وأظهرت نتائج استبيان هذه الدراسة أنّ غالبية الرجال أكثر انتقادا لتوفر الخدمات بنسبة (64%) واستدامتها بنسبة (55%) بالمقارنة مع النساء اللواتي ينتقدن توفر الخدمات بنسبة (36%) واستدامتها بنسبة (33%). كما أنّ الرجال أكثر انتقادا للقضايا التالية:

71% من الرجال و86% من النساء أفادوا أنهم حصلوا على مساعدات تلبي احتياجاتهم.

55% من الرجال و60% من النساء أفادوا أنّ المساعدات التي حصلوا عليها ساعدتهم على التعافي وتجاوز الأزمات.

72% من الرجال و79% من النساء قالوا أنّ المساعدات التي حصلوا عليها عززت صمودهم.

الفصل الخامس.

النتائج والتوصيات

النتائج العامة

مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي

لا يوجد شك في نظر المشاركين بالدراسة أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي هو قضية اجتماعية جديرة بالاهتمام. وبالرغم من أنّ المشاركين في الدراسة يختلفون حول نسبة وحدّة العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أنّهم يدركون أنّ هذا العنف هو قضية ذات صلة بالواقع الفلسطيني. غير أنّ هذا الإدراك لا يترجم لحملات كاملة ومؤثرة للمناصرة والتوعية التي تساهم في طرح العنف المبني على النوع الاجتماعي كقضية رئيسية تستحق أن تكون على أولويات الأجندة الوطنية. فالحملات موجودة ولكنها إلى حد كبير انفعالية وغير فاعلة وغير منظمة، مما يفند ادعاءات بعض المؤسسات (حكومية وغير حكومية) وغيرها من الجهات الفاعلة، وبالتالي فإنّ المعايير المجتمعية والثقافية ثابتة نسبياً بينما الحقائق السياسية والاقتصادية متغيرة.

تباين التأثيرات حسب النوع الاجتماعي

إنّ العنف المرتبط بالاحتلال وأدوار النوع الاجتماعي ضمن النظام الأبوي، يعززان بعضهما البعض إلى حد كبير. وتشكل الظروف العامة المرتبطة بالاحتلال والمجتمعات المحلية والمعايير الثقافية منصات تساهم في حفظ وديمومة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتتسم العلاقة بين عنف الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي بالتعقيد وتعدد المستويات، فالقيود التي يخلقها الاحتلال تساهم في تغذية بيئة فلسطينية أكثر تحفظاً مبنية على أساس انعدام الأمن والحماية. ويعزز النظام المعقد المهيمن المواقف والمعتقدات المفصلة في الاستنتاجات ويضفي لها الشرعية. ويخلق ضعف البنية التحتية للخدمات والمعتقدات الثقافية المهيمنة والحرمان من التنقل من قبل الاحتلال، ظروفاً تزيد من ضعف النساء والفتيات وتقلل من فرصهن بالمقارنة مع الرجال والشباب[91]. وعندما تكون الفرص محدودة تصبح المعتقدات الثقافية المهيمنة أكثر أهمية، حيث لا توفر هذه المفاهيم فرصاً حقيقية للتغيير وتطوير حياة المواطنين. ويستخدم الرجال والنساء هذه الثقافة التقليدية لتبرير رفضهم مشاركة المرأة في صنع القرار. كما يؤدي تعرّض الرجال لأنواع مختلفة من عنف الاحتلال، إلى زيادة مستوى الصدمات المؤلمة التي من الممكن أن تظهر على شكل عنف أكثر ضد النساء والفتيات.

المخاطر وآليات التكيف

إنّ تأثير الاحتلال الإسرائيلي وضعف استهداف المناطق الأكثر تضرراً بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في منطقة (ج) وغور الأردن ومنطقة طوباس ومنطقة (H2) هو ذو شقين. فمن ناحية، تؤدي الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة إلى تفاقم الترتيبات الأبوية والمعايير التقليدية المبنية على النوع الاجتماعي، وتحد من التحكم والوصول إلى الموارد والخدمات. ومن ناحية أخرى، يعرّض الاحتلال وممارساته المستمرة النساء والرجال، لمستويات أعلى وأشكال أكثر حدة من العنف، مما يؤدي إلى مزيد من التهميش والعنف ضد النساء والفتيات في إطار الأسرة. وفي مواجهة الاحتلال، تُظهر النساء قدرات ذاتية على الصمود، وتحاول أن تستخدم الموارد غير المستغلة من التمكين والدعم داخل أسرهن ومجتمعاتهن. وفي ظل الظروف القاسية مثل الحالة في المنطقة (ج) و(H2)، تظهر النساء القدرة على الصمود في مواجهة الاعتداءات التي ترتكبها قوات الاحتلال بالرغم من محدودية تدخلات السلطة الفلسطينية. كما يحاولن إيجاد طرق للتكيف تساعدهن على المثابرة والتغلب على الانتهاكات ضدهن. وفي الوقت ذاته، لا تتوفر الموارد للمرأة بشكل موحد عبر الظروف الفردية المتنوعة والأوضاع العائلية والمجتمعية المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المنطقة (ج) و(H2) ليست مناطق متجانسة، وتواجه النساء والمجتمعات المحلية فيها صعوبات وانتهاكات مختلفة.

حقوق وأوضاع النساء والفتيات ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

تؤكد نتائج البحث أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي هو سبب ونتيجة للظروف السائدة في المجتمعات المستهدفة، والتنمية البطيئة والمشتتة وعدم توفر الخدمات اللازمة، ونتيجة للنظام الأبوي المدعّم بالاحتلال. وتشير الأدلة إلى علاقة مباشرة بين ممارسات الاحتلال ومستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي وخاصة على مستوى الأسرة[92]. وعلى المؤسسات المعنية النظر إلى العنف ضد النساء والفتيات كموضوع شامل في هذه الدراسة؛ لأنّه لا يتعلق فقط بالعنف الجسدي والعاطفي الذي يحيق بالنساء والفتيات بل بجميع الممارسات التمييزية ضد المرأة في السياسات والتخطيط والتنمية والعمل الإنساني والتوعية الإعلامية[93].

91 من خلال عدة أبحاث نفذها مركز أوراد في مناطق ج، قمنا بمقابلة عدد من الفتيات اللاتي تم منعهن من استكمال تعليمهن بسبب قلق الوالدين على أمنهن وسلامتهن عند المرور خلال الحواجز العسكرية أو بسبب الخوف من المستوطنين. هذا الأمر أيضاً تم تغطيته من قبل مؤسسة OCHA في Humanitarian Needs Overview 2017 (https://www.ochaopt.org/sites/default/files/humanitarian_needs_overview.pdf)، حيث تم اعتبار الفتيات معرضات لخطر أعلى للتسرب من المدارس والزواج المبكر لأسباب أمنية.

92 (AWRAD, Formative Research on Violence against Women and Girls (GBV) in the occupied Palestinian territory (2017).

93 Gender-Based Violence Classification Tool http://gbvims.com/wp/wp-content/uploads/ClassificationTool_Feb20112.pdf.

غالبية النساء وحيدات في الدفاع عن حقوقهن

يتم تشجيع معظم النساء والفتيات على إيجاد سبل للتعامل مع العنف وتغيير ظروفهن السيئة بأنفسهن، وهن في الغالب يعانين وحدهن بصمت. فالنساء اللاتي يطلبن المساعدة، يلجأن إلى أسرهن، وفي كثير من الحالات يشجعوهن على إيجاد طرق لاستمرارية حياتهن الزوجية. وتعتقد النساء أنّه ليس لديهن أي خيار لأنهن لا يتمتعن بأي استقلال اقتصادي أو دعم أسري، والعديد منهن يرضخن لهذه الظروف من أجل الأطفال. كما أنّ خدمات المساعدة المتوفرة محدودة وغير دائمة، فالعديد من النساء لا يثقن بالجهات الخارجية لأنّهن يعتبرن العنف مسألة خاصة، وبعضهن يخجلن ولا يردن الافصاح عن تجاربهن مع الآخرين. وتتلقى بعض النساء الخدمات المؤسساتية التي تقدمها المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية بمستويات ونوعيات مختلفة. ورغم أنّ البعض أبلغن عن تحسن كبير في مستوى التمكين، رأت أخريات أنّ مشاركتهن مع المؤسسات غير كافية وأدت إلى المزيد من العنف وأنّ الخدمات المقدمة للفتيات محدودة جداً[94].

حرمان المرأة من المشاركة في الحيز العام

تظهر الدراسة التحسن في إمكانية حصول النساء اللواتي يتعرضن للعنف على الخدمات اللازمة، إلا أنّ معظم النساء لا يستخدمن هذه الخدمات بسبب الرفض والإنكار. وتؤدي ممارسات وقيود الاحتلال إلى توطيد الأعراف والتقاليد المجتمعية والثقافية التي تميز ضد المرأة وتنبذ مشاركتها في الشؤون العامة. وكثير من النساء مقتنعات بأنّ هذا هو مصيرهن.

وفي حين أنّ المشاركة السياسية تدلل على حدوث تغيير إيجابي لبعض النساء، إلا أنّ واقع المشاركة ما زال يواجه تحديات بسبب مزيج من العوامل الداخلية والعوامل المرتبطة بوجود الاحتلال كما هو مبين في أجزاء متعددة من التقرير. ولا تزال المشاركة السياسية للمرأة نخبوية في معظمها وتقتصر على عدد قليل من النساء اللاتي يعملن في منظمات أو يعملن مع الأحزاب السياسية. ولم يتضح بعد ما إذا كانت أغلبية النساء يرين في المشاركة أي فائدة، خاصة في المنطقة (ج) و(H2) حيث تحدد ممارسات الاحتلال الواقع الذي تعيشه النساء. ويشعر الكثيرون بنزعة الاستسلام للقدر والارتباك والتضارب، ويجد البعض الآخر خلاصاً في التركيز على الاحتياجات اليومية نظراً للفقر والتحديات الأخرى التي يفرضها الاحتلال.

استجابات المنظمات

إنّ اعتداءات الاحتلال تضيف عبئاً اضافياً على النساء، مما يزيد من عدم تمكينهن ولا سيما في غياب بيئة قانونية ومؤسساتية داعمة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات (10-15) السابقة لاتزال الترتيبات الحالية للمؤسسات وتوفيرها للخدمات محدودة وفي مرحلة أولية. وبالرغم من وجود مؤسسات ومنظمات حكومية وغير حكومية ومحلية ودولية لا تزال المرأة الفلسطينية تشعر بالانقطاع عن خدمات هذه المؤسسات وآليات المساعدة التي توفرها. وستتلائم هذه الخدمات مع احتياجات النساء في حال كان هنالك فهم أعمق للعلاقة المعقدة ما بين الاحتلال والنظام الأبوي ودمج هذا الفهم في وضع وتخطيط برامج المؤسسات.

التوصيات / مقترحات مجتمعية

يرد أدناه نوعان من التوصيات، فالمجموعة الأولى مبينة على النتائج والاستنتاجات والتحليل الذي يعكس أصوات النساء والرجال والشباب وأصحاب المصلحة في هذا البحث، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة أفكار تطرح على بساط البحث، مبنية على الدراسة التي قامت بها أوراد لتقييم احتياجات المرأة في الضفة الغربية ومنطقة (ج).

وتنقسم المجموعة الأولى من التوصيات لثلاثة مجالات أساسية، وهي السياسات، والتخطيط للبرامج، والمناصرة والتأييد. وبالرغم من أنّ التوصيات تعتبر شاملة وموحدة لرؤية هيئة الأمم المتحدة إلا أنّه يمكن مواءمتها لتتناسب مع خصوصية كل عضو في الهيئة. وكما أنّ التوصيات موجهة أيضاً للحكومة الفلسطينية والمؤسسات المحلية غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

على مستوى السياسات

- مواصلة التشديد على الاتفاقيات والوثائق المعتمدة دولياً بشأن حقوق المرأة في ظل الاحتلال وفي المناطق المتأثرة بالصراع، كقرار مجلس الأمن 1325 الذي اعتمد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن[95].
- على المنظمات الدولية مواصلة تعزيز المعايير والحقوق المقبولة دولياً، بما فيها الحق في تقرير المصير والحق في التنمية، فكلاهما مهم في سياق سياسات الاحتلال المتمثلة بالحرمان من التنمية وطمس الهوية.
- ضمان دمج احتياجات وحقوق أكثر النساء تأثراً بالاحتلال في أطر سياسات المنظمات الدولية كإطار السياسات المشترك بين الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاتحاد الأوروبي «الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين". بالإضافة إلى ذلك، ينبغي

94 بعض المجموعات الأخرى أيضاً تعاني من نفس المصير. الاهتمام والدعم على سبيل المثال للفتية المعرضين للتحرش الجنسي والرجال الذين يعانون من العنف هو تقريباً غير متواجد.

95 UN Security Council, Resolution 1325, 2000. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/PDF/N0072018.pdf?OpenElement.

على اتحادات المنظمات غير الحكومية، كرابطة الوكالات الإنمائية الدولية (AIDA)، تعزيز شمل حقوق النساء واحتياجاتهن في عمل أعضائها وعمل الحكومات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى. ويجب أن ينعكس هذا العمل في التقارير الموجهة للوكالات الدولية كالتقرير السنوي للجنة الاتصال المخصصة (AHLC) لدى الأمم المتحدة.

- تخصيص موارد في الميزانية لتلبية احتياجات النساء وحقوقهن، وتوفير دعم مالي وتقني كافٍ لتمويل أنشطة التنمية التي تُفيد النساء الفلسطينيات الأكثر تأثراً بالاحتلال، مع التركيز على ضرورة وضع حد لسبب معاناة النساء الأساسي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي.
- على المنظمات الدولية ضمان وصول برامج الدعم التي تنظمها لحكوماتها من أجل ممارسة ضغط ثنائي على إسرائيل.
- تعزيز الوجود الدولي في المناطق المهمشة مع زيادة البرامج والمواضيع التي تهدف إلى التوعية بالحياة اليومية للنساء الفلسطينيات اللاتي يعشن في ظل الاحتلال ودعمهن في مقاومتهن.

وضع البرامج

- يجب التركيز في وضع البرامج لتلبية الحاجة الأساسية ألا وهي إنهاء الاحتلال الذي يمثل «السبب الرئيسي للمعاناة" والتوصل إلى حل الدولتين وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية وتحميل إسرائيل مسؤولية ممارساتها. حتى وإن كان التأييد يتعلق بموضوع معين أو بمجال من مجالات تأثير الاحتلال، فمن الضروري الدعوة الى محاسبة إسرائيل عن الاحتلال وانتهاكاتها المتعددة لحقوق الانسان.
- يجب التركيز على موضوع معالجة آثار الاحتلال على الفلسطينيين وبالاخص النساء والعائلات الفلسطينية، وفك ارتباط العلاقات المعقدة ما بين الاحتلال والنظام الأبوي وإتاحة المجال للوصول للخدمات والبرامج التمكينية.
- إلى جانب الدعوة إلى احترام التزامات حقوق الإنسان والوفاء بها، يجب وضع برامج إنسانية وإنمائية من أجل التأييد والمناصرة لإشراك الأطراف المؤثرة المحلية والوطنية والدولية المختلفة، من أجل تغيير النظام الأبوي وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز حقوق المرأة الفلسطينية.
- فهم كامل للنظام المؤسساتي وربط الخدمات بالاقتصاد الوطني والسياسات الاجتماعية وقدرات منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية والمنظمات المجتمعية والدعم الدولي لفلسطين. ومن المتوقع استمرارية تشديد المنظمات بأجمعها على الاتفاقيات والوثائق المعتمدة دولياً بشأن حقوق المرأة في ظل الاحتلال وفي المناطق المتأثرة بالصراع، كقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.
- يجب أن يراعي أي تخطيط مؤسساتي، المنظمات التي تعمل في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتنظيم الأسر والصحة الإنجابية، بالإضافة للعائلة والاستشارة الصحية وأي شبكات مثل مجموعات الحماية ومجموعة التنسيق الفرعية في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال، وبرامج إعادة التأهيل المجتمعية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- مشاركة المؤسسات النسائية وحقوق الإنسان في تصميم وتنفيذ البرامج لضمان الاستقلالية وملاءمة المبادرات مع احتياجات وأجندة النساء الفلسطينيات.
- العمل على منهجية مجتمعية متكاملة في وضع البرامج والتي تشمل مجموعات مختلفة آخذين بعين الاعتبار علاقات القوة والتحليل والاحتياجات المبنية على النوع الاجتماعي.
- يجب أن يراعي وضع البرامج، المناطق النائية التي لا تستطيع النساء فيها الوصول لبعض الخدمات وبرامج التمكين، ويجب توفير المواصلات لهؤلاء النساء أو وصول مقدمي الخدمات والبرامج إليهن من خلال المنظمات واللجان المحلية.
- يجب دمج المرأة في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج من أجل ضمان تلبية البرامج لاحتياجات النساء الفعلية.
- أهمية التركيز على مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق تمثيل أفضل للمرأة في المناصب الرئيسية وعمليات صنع القرار، ويضمن ذلك دمج أفضل لقضايا المرأة في صنع السياسات والبرامج.
- يجب التركيز على الأولويات التالية في وضع البرامج للنساء اللواتي يعشن في مناطق ضعيفة ومهمشة تحت الاحتلال مثل المنطقة (ج) و(H2).
- زيادة الدعم المالي والتقني للمنظمات النسائية الفلسطينية التي تعمل على تمكين المرأة الفلسطينية في المناطق البعيدة والمهمشة على وجه الخصوص.
- وضع معايير ومبادئ لتحقيق المساواة بين الجنسين وتطبيق معايير التخفيف من المخاطر لتجنب التعزيز المحتمل للتمييز حسب النوع الاجتماعي في البرامج الإنمائية والإنسانية والتطبيق والمراقبة والتقييم، وعلى وجه الخصوص في المنطقة (ج) و(H2).
- دعم المنظمات النسائية للتركيز أكثر على النساء اللاتي يعانين من انتهاكات الاحتلال على وجه الخصوص في المنطقة (ج) و(H2).
- دعم التوثيق المعزز وآليات جمع البيانات لضمان توثيق جميع الاعتداءات ضد النساء. ودعم جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها حسب النوع الاجتماعي من حيث صلتها بانتهاكات الاحتلال.
- العمل على زيادة التأييد والمناصرة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في حقوق المرأة في فلسطين بشكل عام وفي المنطقة (ج) و(H2) بشكل خاص، نحو مساواة ما بين الجنسين وتوفير الخدمات المستدامة.

التمكين الاقتصادي

- تقديم دعم اقتصادي فيما يخص توفير فرص عمل للنساء، وقد يتمثل هذا الدعم بتقديم منح صغيرة الحجم لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة. فتمكين النساء اقتصادياً يجعلهن أقل اعتماداً على الآخرين مادياً وبذلك أكثر قدرة على اتخاذ القرارات والدفاع عن حقوقهن.
- دعم المؤسسات المحلية التي تعمل في مجال تمكين المرأة اقتصادياً وتوظيفها وتدريبها من أجل تعزيز عملها واستدامته في المناطق المهمشة.

الدعم القانوني

- تقديم دعم قانوني في القضايا الخاصة التي تتطلب إجراءات قانونية مثل العنف المبني على النوع الاجتماعي ولم شمل العائلات ومصادرة الأراضي والاعتقالات أو العقوبات.
- تقديم دعم قانوني من خلال المنظمات المجتمعية.

الدعم النفسي والاجتماعي

- توفير دعم نفسي واجتماعي وخاصة بعد التجارب التي تسبب صدمات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي أو عدم المساواة في العلاقات بين الجنسين المتأصل في النظام الأبوي، بما فيها العنف بناءً على النوع الاجتماعي والخسائر البشرية والهدم والاعتقالات والاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون والجنود. ويكون هذا الدعم فعالاً وفاعلاً أكثر عندما يقدمه الأشخاص المقربون في المجتمعات المحلية بدلاً من الغرباء.

الخدمات المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

- دعم المؤسسات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية لرصد ومراقبة الاعتداءات على حقوق المرأة وتقديم تحديثات دورية لهيئات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية.
- ضمان توفر خدمات لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي (مثل خدمات قانونية ونفسية وأمنية إلخ.) في المناطق البعيدة التي لا تستطيع النساء فيها الوصول لمثل هذه الخدمات. ومن المهم جداً التنسيق مع مؤسسات أو لجان نسائية محلية فإنّ تقديم خدمات مستدامة هو عنصر أساسي لنجاح أي مبادرة.
- زيادة وعي الرجال والنساء بحقوق المرأة وانتهاكات حقوقها وطرق حل المشاكل وتأثير العنف على النساء في العائلات ومواضيع أخرى مهمة من أجل المساهمة في تغيير الصورة النمطية ومستوى التمييز ضد المرأة في المجتمع.

المناصرة والتأييد

- يجب أن تمثل النساء أنفسهن، وأن يرتكز أي تأييد أو مناصرة على واقع النساء وآرائهن وتصوراتهن وأن يتبنى روايتهن في طريقة تتحدى وتظهر تجاربهن الخفية.
- يجب توخي الحذر عند استخدام حقوق الإنسان والقانون الدولي في التأييد، لعدم حجب التأثير الحقيقي لممارسات الاحتلال على الإنسان، والتركيز بشدة على ممارسات الاحتلال غير القانونية.
- النساء الفلسطينيات لا يمثلن مجموعة متجانسة ولا يجب تمثيلهن على هذا النحو، وبالتالي، يجب أن تشمل جهود التأييد مختلف أنواع النساء في منطقة (ج) و(H2)، ويشمل ذلك النساء اللواتي يعملن في المستوطنات والنساء البدويات، وذلك لتجنب النمطية ودعم الرواية السائدة. ويجب بذل الجهود للوصول إلى النساء المستضعفات والمهمشات وخاصة في المناطق البعيدة والمهمشة لنقل روايتهن.

ملحق (1): قائمة المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المرأة العالمي (الثامن من آذار). http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1600

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2017 . التجمعات السكانية في محافظة أريحا والأغوار حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، 2007-2016

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/jerica.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2017 . التجمعات السكانية في محافظة طوباس حسب نوع التجمع، وتقديرات اعداد السكان، 2007-2016

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/tubsa.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2017. إحصاءات سنوية. http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/803/default.aspx

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني.

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. 2014. العنف الجنسي، أجساد النساء والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. مجلة مدى الكرمل.

http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/01/Violence-6.pdf

بند رقم 308 من قانون العقوبات الأردني

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2011. قراءة في المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل قوانين العقوبات. http://www.wclac.org/userfiles/Legal-perspective-on-the-presidential-decree-criminal-law.pdf

نادرة شلهوب - كيفوركيان. 2001. قتل النساء في المجتمع الفلسطيني. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. https://libserver.bethlehem.edu/webopac/records/1/67470.aspx

وزارة التربية والتعليم العالي. 2017. ملخص عام لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2016/2017

.https://www.mohe.pna.ps/moehe/factsandfigures

Al Saadawi, N. The Hidden Face of Eve (London: Zed Books, 1980), reissued 2008.

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2012. Special Poll (9 February 2012): Palestinians Ready to Abolish the Legal Clause that Allows Honor Killing http://awrad.org/page.php?id=QmpOZWi40Da265329A3HrMgeF7rm

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2016. A press release on Palestinian women, 27 June 2016. http://awrad.org/files/server/Women%20online%20pres%20english%202016(1).pdf

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2016. Comprehensive Analysis for Gender Based Violence and the Status of the National Referral System in the West Bank. http://www.awrad.org/files/server/NRS%20report%20english%202016.pdf

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2016. Press Release on Palestinian Women's Participation http://awrad.org/files/server/Women%20online%20pres%20english%202016(1).pdf

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2016. Public Opinion Poll in the West Bank and Gaza Strip: Local Elections and Evaluation of Leaders. http://awrad.org/files/server/english%20Press%20Release%2027%20sept%202016.pdf

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2017. Assessment of GBV in Palestine and Media Programming (Surveys of Women and Men, with Ma'an News Agency.

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2017. Formative Research on Violence against Women and Girls (GBV) in the occupied Palestinian territory, with Maan News Agency.

Arab World for Research and Development (AWRAD). 2018. Impacts of the Israeli Occupation on Palestinian Women (with a focus on Area C, Hebron (H2 Area), East Jerusalem and Gaza), conducted in cooperation with Action Aid, Alianza por la Solidaridad and Culture and Free Thought.

B'Tselem. 2013. Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank

Human Rights Watch (HRW). 2017. Human Rights Watch Submission to the CEDAW Committee of Israel's Periodic Report 68th Session. https://www.hrw.org/news/2017/10/10/human-rights-watch-submission-cedaw-committee-israels-periodic-report-68th-session

Maan News Agency. 2017. Israel destroys pipelines providing water to village in Jordan Valley https://www.maannews.com/Content.aspx?id=776708

Mernissi, F. 1997. The Forgotten Queens of Islam, 1997.

Myre, G. and Kaplow L. 2016. "7 Things to know about Israeli settlements", NPR.

Palestine Central Bureau of Statistics (PCBS). 2014. Palestinian Multiple Indicator Cluster Survey 2014.

Palestine Central Bureau of Statistics (PCBS). 2015. Press Release on the Child International Day.

Palestinian Authority (PA). 2011. National Strategy to Combat Violence against Women (2011-2019).

Palestinian Center for Policy and Survey Research (PSR). 2017. Violence Against Women in Area C and their Need for Assistance and Protection – Executive Summary.

Palestinian Centre for Human Rights (PCHR). 2017. Palestinian prisoners in Israeli jails. https://pchrgaza.org/en/?p=1960

Peace Now. 2016. Settlement Watch. http://peacenow.org.il/en/40-increase-construction-starts-west-bank-settlements-2016

Qouta, S. and Punamäki, R. and El Sarraj, E. 1997. Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, Vol 3(1), Mar 1997, 19-36.

Said – Foqahaa, N. 2011. Arab Women: Duality of Deprivation in Decision-making under Patriarchal Authority. Hawwa, Volume 9, Issue 1-2, pages 234 – 272. http://booksandjournals.brillonline.com/content/journals/10.1163/156920811x578539;jsessionid=vr-0COm_rN86axKIty9AApFbB.x-brill-live-02

B'tselem. 2015. Wadi Qana – From Palestinian Agricultural Valley to Settlements' Tourism Park. https://www.btselem.org/settlements/wadi_qana

B'Tselem. 2017. Planning Policy in the West Bank. https://www.btselem.org/planning_and_building

Badil. 2016. Forced Population Transfer: The Case of the Old City of Hebron.

Botmeh, R. 2012. A Review of Palestinian Legislation from a Women's Rights Perspective. United Nations Development Programme (UNDP).

CAWTAR, Arab Women and Decision-Making, 2007 (Main author and editors: Nader Said-Foqahaa).

Christine R. Harris, Michael Jenkins. 2006. Gender Differences in Risk Assessment: Why do Women Take Fewer Risks than Men?. University of California, San Diego and Dale Glaser: Glaser Consulting Firm, San Diego, in Judgment and Decision Making, Vol. 1, No. 1, July 2006, pp. 48–63. http://journal.sjdm.org/jdm06016.pdf

Deif F., 2006. A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls. Human Rights Watch (HRW).

E. Sayre & A. Al Botmeh. 2009. Youth Exclusion in West Bank and Gaza. Wolfe son Center. Dubai School of Government.

Ellam TAM. 2016. GBV in the West Bank 2011-2015 (Killing of Women), by Luna Saadeh (unpublished manuscript).

Ellsberg, M. and Heise, L. 2005. Researching Violence Against Women, WHO and PATH.

Felson, Richard B;Messner, Steven F;Hoskin, Anthony W;Deane, Glenn. 2002. Reasons for Reporting and Not Reporting Domestic Violence to the Police. Criminology; Aug 2002; 40, 3; ProQuest Criminal Justice pg. 617. https://www.researchgate.net/publication/229574900_Reasons_for_Reporting_and_Not_Reporting_Domestic_Violence_to_the_Police

Holloway I., and Wheeler S., 2013. Qualitative Research in Nursing and Healthcare.

ocha_opt_area_c_factsheet_August_2014_english.pdf

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2015. Demolition Orders in Area C.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. 2018 Humanitarian Needs Overview. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_20_12_2017_final.pdf

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Humanitarian Facts and Figures.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Fragmented Lives – Humanitarian Overview 2016.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. 2017 Humanitarian Needs Overview https://www.ochaopt.org/sites/default/files/humanitarian_needs_overview.pdf

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Firing Zones and Risk of Forcible Transfer. https://www.ochaopt.org/content/firing-zones-and-risk-forcible-transfer

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Further restrictions on Palestinian movement in the Israeli-controlled H2 area of Hebron city https://www.ochaopt.org/content/further-restrictions-palestinian-movement-israeli-controlled-h2-area-hebron-city

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. The humanitarian impact of de facto settlement expansion: the case of Elon Moreh.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Access to Land. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Accesstoland_PVPP/DashAccessland

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2012. Humanitarian Fact Sheet on The Jordan Valley and Dead Sea Area.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2014. Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/

Save the Children. 2016. Programme document Partnership for Community Led Action for Resilience and Livelihoods implemented in Area C Communities and Gaza; Overseas Development Institute, Gender and Resilience: From Theory to Practice, Working Paper.

Shalhoub-Kevorkian, N. 2002. Femicide and the Palestinian Criminal Justice System: Seeds of Change in the Context of State Building?

The Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ). 2006. Bardala Village Profile.

The Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ). 2012. Al-Jiftlik Village Profile.

The Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ). 2016. Opportunities and Challenges of Palestinian Development Actions in Area C. https://www.arij.org/files/arijadmin/2017/areac_report_2017.pdf

The Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). 2016. Joint UN Strategy for Hebron.

The Portland Trust. 2013. Palestinian Economic Bulletin. http://www.portlandtrust.org/sites/default/files/peb/issue80_may_2013.pdf

The Temporary International Presence in Hebron (TIPH). 2017. http://www.tiph.org/en/About_Hebron/Hebron_today/

UN Security Council. 2000. Resolution 1325. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/PDF/N0072018.pdf?OpenElement

United Nations Country Team (UNCT). 2016. Common Country Analysis: Leave No One Behind. https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/cca_report_en.pdf

United Nations Population Fund (UNFPA) Protection Cluster. 2016. Mapping Interventions Preventing and Responding to Gender Based Violence in the Occupied Palestinian Territory (West Bank, East Jerusalem and Gaza Strip). http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2016%20GBV%20Mapping%20Report%20-%20Final%20EN_0.pdf

United Nations Population Fund (UNFPA), the International Rescue Committee (IRC) and the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). Gender-Based Violence Classification Tool. http://gbvims.com/wp/wp-content/uploads/ClassificationTool_Feb20112.pdf

United Nations Population Fund (UNFPA). 2016. Palestine 2030 - Demographic Change: Opportunities for Development. http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Palestine%202030%20Full%20Report%20English.pdf

United Nations Security Council. 2016. UNSCR 2234. http://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf

Women's Centre for Legal Aid and Counseling (WCLAC). 2017. A Survey Study of Violence and Services for Women in Jericho and the Jordan Valley. http://www.wclac.org/userfiles/jerecho.pdf

Women's Centre for Legal Aid and Counseling, 2011. A review of the Presidential Decree to Amend the Penal Code. http://www.wclac.org/userfiles/Legal-perspective-on-the-presidential-decree-criminal-law.pdf.

Women's Empowerment Center (Tawasol). 2015. Gender-Based Violence in Palestine Fact Sheet.

World Health Organization (WHO). 2011. Right to Health in and around H2.

manitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Agriculture. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Agriculture-VPP/DashAgr

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Education. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Education-VPP/DashEducation

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Health. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Health-VPP/Dashhealth

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Protection. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/VPP2013MMay21Nprotection26/DashProt_

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Settler Violence. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/SettlerViolence/DashSv

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. Shelter. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/Shelter-VPP/DashShelter

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2017. Vulnerability Profile of Palestinian Communities in Area C. WASH. https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/WASH_VPP/DashAccessland.

ملحق (2): قائمة الخبيرات/الخبراء الذين تم مقابلتهم

الاسم	المؤسسة
أمل الجعبه	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (الخليل)
جمانا دويك	بلدية الخليل
رفيق الجعبري	محافظة الخليل
سناء سيوري	مركز دراسات المرأة (الخليل)
اعتبار صوافطة	نشطاء ضد الجدار (بردلة)
سحاب النايف	جمعية بردلة الخيرية
فريال صوافطة	مركز نسوي بردلة
صبيحة وهدان	جمعية الإغاثة الطبية (الجفتلك)
نوال كنوري	عضو مجلس محلي (الجفتلك)
ريما مسعد	حضانة الجفتلك، عضو في المجلس المحلي
حليمة أبو ربيع	جمعية الجفتلك

ملحق (3): أعضاء المجموعة المرجعية للدراسة

الاسم	المؤسسة
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	ريما نزال
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)	رهام الفقيه
مؤسسة قادر	محمد القيسي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مها أبو سمرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ايميكي ادن ايبهلين
وزارة شؤون المرأة	وفاء الأعرج
وزارة التنمية الاجتماعية	نوال تميمي
لجان العمل الصحي	حنان أبو غوش
لجان العمل الصحي	عبد غزال
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	حنان قاعود
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	جميلة ساحلية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	باربرا كيارينزا
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	ميرا سلامة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	سناء عاصي
صندوق الأمم المتحدة للسكان	سوسن كنعان

بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة يأتي هذا الإصدار في إطار مشروع "دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في الأرض الفلسطينية المحتلة" الذي تم تنفيذه بدعم من الاتحاد الاوروبي من خلال "مشروع مبادرة بناء السلام"، كما تم تصميم وطباعة هذا التقرير بدعم من وزارة الخارجية لحكومة آيسلندا.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

EU Peacebuilding Initiative

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين

مكتب القدس
عمارة علمي
شارع مدرسة راهبات الوردية، القدس
تلفون: 02 76 628 2 (0) 972+
فاكس: 61 06 628 2 (0) 972+

مكتب غزة
مبنى UNDP
شارع احمد بن عبد العزيز، غزة
تلفون: 2880830 8 (0) 972+

http://palestine.unwomen.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة